تاريخ مصر المعاصر

تأليف

أ.د. شوقى الجمل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة القاهرة

أ.د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
ووكيل معهد البحوث والدراسات الافريقية
بجامعة القاهرة

١٩٩٧

الناشر
دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني – الفجالة
القاهرة ت/٥٩٠٤٦٩٦

تاريـخ مصـر المعـاصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يُعالج هذا الكتاب تاريخ فترة هامة من فترات تاريخ مصر - فهو يتعرض للتاريخ المعاصر - من الحرب العالمية الأولى حتى الآن .

ولاشك فى أن الآراء تختلف حول العديد من القضايا التى تتعلق بهذه الفترة الهامة من تاريخنا - خاصة أن العديد من الوثائق المتعلقة ببعض فترات تاريخنا المعاصر لم يكشف عنها النقاب بعد .

لكن على الرغم من ذلك فإن هناك أحداثاً هامة ومواقف وطنية يلزم أن نضعها تحت أعين الدارسين من أبنائنا والمتتبعين للأحداث التى تعرضت لها مصر فى هذه الفترة من تاريخها .

ولم نهتم بتناول التاريخ السياسى لمصر فى هذه الفترة فحسب بل أبرزنا بعض التطورات الإجتماعية والإقتصادية فهى لاتقل أهمية عن الأحداث السياسية.

وحاولنا فى هذه الدراسة أن نكون موضوعين بقدر الامكان فلم نتحيز لفكرة خاصة أو لإتجاه سياسى معين .

وقد أشرنا لبعض المصادر والمراجع التى قد يحتاج الدارس للرجوع إليها للمزيد من المعلومات .

ونرجو أن نكون قد وفقنا فى إعطاء صورة متكاملة للأوضاع السياسية والإجتماعية والاقتصادية فى مصر فى الفترة موضوع الدراسة .

المؤلفان

الفصل الأول

مصر أثناء الحرب العالمية الأولى

المحتويات:

- قيام الحرب العالمية الأولي.
- انجلترا تُعلن الحماية علي مصر .
- السلطة الحقيقية تُصبح في يد المندوب السامي البريطاني .
- ماعانته مصر أثناء الحرب .
- تطلعات المصريين بعد إنتصار الحلفاء .

وفي ضوء وعود انجلترا ، وإعلان مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون الأربعة عشر.

- الوفد المصري لمؤتمر الصلح .

فى ٤ أغسطس ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحرب على ألمانيا ، وكانت (أنجلترا) تحتل مصر منذ عام ١٨٨٢ - وكانت تَدعى أن هذا الإحتلال مؤقت ، وأنها ستجلو عن مصر متى إنتهت الظروف التى دعت لهذا الإحتلال .

ولم يُغير هذا الاحتلال وضع مصر بإعتبارها ولاية عثمانية يدير شئونها الخديوى الذى يُعين بفرمان سلطانى .

وكان دخول تركيا الحرب ١٩١٤ فى جانب المانيا ، والنمسا ضد فرنسا وإنجلترا - بالغ الأثر على وضع مصر.

وقد أتخذت الحكومة المصرية (حكومة حسين رشدى) عدة إجراءات بإيعاز من انجلترا منها :

١ - صدور مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية .

٢ - إعلان الأحكام العرفية (فى ٢ نوفمبر ١٩١٤) .

٣ - صدور تصريح بريطانى بأن انجلترا ستأخذ على عاتقها أعباء الدفاع عن مصر.

٤ - خلع الخديوى عباس - وقد كان فى ذلك الوقت - فى الاسيتانة وتولية عمه حسين كامل مكانه ، وقد تم ذلك فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤ - وأصبح المندوب السامى البريطانى صاحب الرأى الأول فى تصريف شئون البلاد.

٥ - اعلنت أنجلترا - بعد إعلان تركيا أنضمامها لصف المانيا والنمسا (الحماية على مصر) .

٦ - وقد وجهت بريطانيا عن طريق المندوب السامى - خطاباً للسلطان حسين كامل أعلنته فيه بزوال السيادة العثمانية ، وبزوال القيود التى كانت تفرضها الدولة العثمانية على مصر ، وذكرت أن الإمتيازات الأجنبية سيُعاد النظر فيها بعد إنتهاء الحرب .

٧ - على الرغم من إعلان انجلترا مسئوليتها عن الدفاع عن مصر - فقد ألزمتها ظروف الحرب الإستعانة بالقوات المصرية للدفاع عن قناة

السويس ، وفى نفس الوقت أعدت تركيا حملة للزحف على مصر من الشرق ، كما إتجهت أنظار الأتراك الى ليبيا ، فقد إتجه التفكير لأن تُعد حملة فى الغرب لينشغل الإنجليز بمواجهة الحملة الغربية عن مواجهة الحملة القادمة من الشرق – ونجح الأتراك وحلفاؤهم الألمان فى إقناع السنوسيين بالهجوم على السلوم ثم مطروح ، بل ومحاولة احتلال واحة سيوة – لكن نجحت القوات المصرية والانجليزية فى إفشال هذا المخطط التركى الألمانى .

وهكذا زجت انجلترا بمصر والمصريين فى حرب كان الكثيرون من المصريين يرون أن مصر لاناقة لها فيها ولاجمل ، وأنهاحرب ضد دولة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية) .

وبإشتداد لهيب الحرب كان على المصريين ان يتحملوا نصيباً باهظاً منها – فقد :

١ – اعتقلت السلطات البريطانية عدداً كبيراً من المواطنين حيث اشتبهت فى ميولهم وإتجاهاتهم .

٢ – سُخر عدد كبير من المصريين لخدمة المجهود الحربى البريطانى – من العمل فى تغيير الطرق ، أو نقل مواد التموين أو غير ذلك ، وقد سُخرت وسائل النقل من دواب أو غيرها ، بالإضافة للسكك الحديدة لخدمة المجهود الحربى ، وكذلك إستولت السلطات البريطانية على المواد التموينية اللازمة لإعاشة الأعداد الغفيرة من الذين تجمعوا فى مصر وفى باقى منطقة الشرق الأوسط – هذا بالإضافة لمن جُند من المصريين للخدمة العسكرية .

وقد إعتبرت السلطات البريطانية مصر قاعدتها الرئيسية للعمليات العسكرية فى الشرق الأوسط تعد منها حملاتها على فلسطين وسوريا والعراق .

وفى ١٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل ، واعتذر إبنه الأكبر الأمير كمال الدين حسين عن تولى السلطاة – فأصبح شقيق الأمير كمال الدين حسين – الأمير أحمد فؤاد سلطاناً .

وقد قُدر ما أنفقته الحكومة المصرية على متطلبات إنجلترا بمصر أثناء الحرب بمبلغ ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وهو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية المصرية فى ذلك الوقت – وأقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية أن تتحمل الخزانة المصرية هذا المبلغ إعترافاً بجهود إنجلترا التى حمت البلاد من خطر الأطماع الخارجية .

وأنتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها ، فقد ألقت بلغاريا السلاح وبعدها تركيا التى عقدت فى يوم ٣١ أكتوبر ١٩١٨ هدنة مع بريطانيا وحلفائها ، وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ عُقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء وقد كان المصريون يتطلعون الى الاستقلال بعد أن تحملت مصر الكثير أثناء الحرب من أجل مُساندة المجهود الحربى للحلفاء ، خاصة أن الحلفاء – أثناء الحرب – أعلنوا حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فقد أعلن الرئيس الأمريكى ولسون فى خطابا له فى يوم ٥ يناير ١٩١٨ المبادئ الاربعة عشر ومنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وكانت انجلترا أثناء الحرب قد جمدت عمل السلطة التشريعية فقد تجمعت السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى يد الحكومة وعلى رأسها السلطان الذى كان يتلقى التعليمات من المندوب السامى البريطانى – وقد أعلنت انجلترا أنها ستبحث – بعد إنتهاء الحرب وخروج الحلفاء منتصرين منها – وضع إنجلترا فى مصر .

وفى ١٩١٧ تشكلت لجنة برئاسة السير وليم بروبينت المستشار المالى للحكومة المصرية لبحث وإقتراح مشروع الإصلاح الدستورى فى مصر – وفى مشروعه إقترح أن تتألف الهيئة التشريعية من مجلسين :

أ – مجلس للأعيـــــان : يضم الوزراء والمستشارين الإنجليز بالوزارات ، وبعض كبار الموظفين الإنجليز ، وخمسة عشر أجنبياً ينتخبهم الأجانب بمصر ، وثلاثين مصرياً يُنتخبون حسب قواعد معينه ، وتكون السلطة التشريعية فى يد هذا المجلس الذى هو خليط من المصريين والاجانب .

ب – مجلس نواب مصري : يكون له رأى إستشارى على ألا تنفذ القوانين إلا بعد إعتمادها من وزارة الخارجية البريطانية .

وفى نوفمبر ١٩١٨ صدر عن أنجلترا وفرنسا تصريح بأنهما يعتزمان تحرير الشعوب التى كانت تئن من ظلم العثمانين ، وتُعطى حقها فى أن تقيم حكومات وطنية .

وقد شجعت كل هذه العوامل المصريين للمطالبة بحقهم فى الإستقلال وإختيار نوع الحكم الذى يرتضونه .

وكانت الدول الخاضعة سابقاً للحكم العثمانى وغيرها تعد وفودها للسفر الى مؤتمر الصلح بباريس لعرض قضاياها ومطالب شعوبها – فكان طبيعياً أن تتخذ مصر نفس الإتجاه .

الوفد المصري لمؤتمر الصلح :

منذ أوائل ١٩١٨ – بدأ بعض رجال السياسة المصريين فى تشكيل وفد لبحث مايجب عمله بعد إنتهاء الحرب لتحقيق أمال المصريين والمحافظة على حقوقهم .

وضم هذا الوفد حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ، وعدلى يكن باشا وزير المعارف ، وسعد زغلول ، وعلى شعراوى ، ومحمد محمود ، وعبدالعزيز فهمى ، ولطفى السيد .

كما ظهر وفد آخر من رجال (الحزب الوطنى) لمتابعة الأوضاع فى البلاد وتبنى قضيتها ، وعُرضت رئاسة الوفد على الأمير عمر طوسون .

وبُذلت جهود للتوحيد بين الوفدين – لكن الجهود فى هذا السبيل لم تنجح فتقرر سفر وفدين لعرض قضية البلاد – أحدهما – وفد رسمى يمثل الحكومة ويضم حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا .

والآخر – وفد أهلى برئاسة سعد زغلول على أن يضم هذاالوفد ممثلين لمختلف فئات الشعب – وعدد من أعضاء الجمعية الشريعية ، وممثلين عن أقباط مصر ،

وعن العشائر البدوية ، وبعض أعضاء الحزب الوطني للحديث بإسم المصريين وعرض مطالبهم على مؤتمر الصلح الذى تقرر عقده في باريس لبحث أوضاع الدول بعد إنتهاء الحرب وفوز إنجلترا وحلفائها .

وقبل نهاية عام ١٩١٨ كان الوفد برئاسة سعد زغلول قد تم تشكيله ، بل إن البعض يذكر أن المهتمين بالقضية المصرية كانوا قبل إنتهاء الحرب تماماً قد درسوا مايجب اتخاذه من خطوات مع انجلترا ، بدليل أنه لم تكد تُعلن الهدنة حتى إتصل المندوبون المصريون بالمندوب السامى البريطانى ليحدد لهم موعداً لعرض وجهة النظر المصرية .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تقابل سعد زغلول ، وعلى شعراوى ، وعبدالعزيز فهمى - مع السير رجنالد ونجت - المندوب السامى البريطانى وعرضوا عليه وجهة النظر المصرية التى تتلخص فى :

١ - تعترف انجلترا بإستقلال مصر .

٢ - استعداد مصر المستقلة لأن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تقوم على أساس تعاون الدولتين للحفاظ على مصالحهما المشتركة .

وقد شكك المندوب السامى البريطانى - أثناء مقابلته للوفد - فى حقه فى التحدث بإسم المصريين - لذا سعى الوفد للحصول على توكيلات من مختلف الهيئات والشخصيات الوطنية ليضفى عليه صفة الشرعية ، وقد حصل الوفد على المئات من التوكيلات من مختلف فئات الشعب ليمكنه الإستمرار فى مساعيه السلمية - لتحصل مصر على الإستقلال الكامل الذى كانت ترنو إليه .

وقد لمس الوفد من هذه المقابلة للمندوب السامى - عدم إستعداد إنجلترا للإعتراف بإستقلال مصر الكامل ، واتجاهها فقط لأن تشكل وزارة مصرية تقبل الحماية ، وكذلك العمل لأن يكون السلطان فؤاد - متجاوباً مع الوزارة فى هذا الإتجاه .

وقد تعددت إجتماعات الوفد المصرى لبحث مايمكن اتخاذه فى ذلك الوقت من إجراءات .

وطالب رئيس الوزراء حسين رشدى من المندوب السامى البريطانى أن يسمح له بالسفر هو وعدلى يكن باشا الى لندن لبحث المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية وأن يُسمح للوفد المصرى بالسفر الى باريس أو أى بلد آخر يراه لعرض قضية البلاد .

لكن لم يُسمح للوفد المصرى بالسفر ، وأدى ذلك لزيادة توتر الأمور بين المصريين وممثليهم ، وبين ممثل انجلترا في مصر – وترتبت على ذلك عدة أحداث:

١ – ارسل الوفد المصرى فى ٦ ديسمبر ١٩١٨ خطابات الى ممثلى الدول الأجنبية بمصر يشرح فيها الهدف من تشكيل الوفد ، وموقف السلطات البريطانية منه ، كما أرسل للرئيس ولسن – يطلب إزالة العقبات التى تعوق سفره لحضور مؤتمر الصلح وعرض قضية مصر أمام المجتمعين بالمؤتمر .

٢ – أعلن سعد فى ٧ فبراير ١٩١٠ – أن الحماية البريطانية لم عد مقبولة فدواعى الحماية قد إنتهت بإنتهاء الحرب .

٣ – قدم رئيس الوزراء المصرى حسين رشدى إستقالته ، وأعلن فى أول مارس ١٩١٩ قبولها .

٤ – فى ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ، ومحمد محمود ، وحمد الباسل ، وإسماعيل صدقى – وتم نفيهم إلى مالطة – بحجة إثارتهم الرأى العام المصرى وإثارة الاضطرابات فى البلاد .

فكان ذلك إيذاناً بإندلاع ثورة ١٩١٩ .

★ ★ ★

الفصل الثاني

ثـــورة ١٩١٩
أسبابهـــا ونتائجهـــا

المحتويات :

- استفحال أمر الثورة .
- استدعاء ريجنالد ونجت وتعين أللنبي مندوباً سامياً .
- إستمرار الثورة ، وإرسال ملنر للتحقيق في أسباب الاضطرابات.
- فشل مهمة الوفد في باريس ، ومهمة ملنر في باريس ودعوة سعد وزملائه للسفر إلي لندن للتفاوض مع لجنة ملنر .
- مشروع سعد – ملنر
- وزارة عدلي يكن ، والخلاف مع سعد زغلول وعودة سعد لمصر.
- مفاوضات عدلي كريزون وفشلها.
- نفي سعد زغلول واستقالة وزارة عدلي .
- صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

أسباب أندلاع ثورة ١٩١٩ :

ترجع ثورة ١٩١٩ إلى أسباب سياسية وإقتصادية ، واجتماعية يمكن أن نجملها فيما يلي :

أسباب سياسية :

١ - كانت مصر تتمتع باستقلال داخلي - في ظل الإدارة العثمانية ومع ذلك فقد كانت الثورة التي تزعمها أحمد عرابي وإخوانه تهدف إلى أن يحصل المصريون على حقهم الكامل فى بلادهم - وقد عبّر عرابى عن ذلك بعد أن قدم مطالب الأمة للخديوى توفيق بقولة «لقد خلقنا الله أحراراً ، ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً - فوالله الذى لا إله إلا هو إننا لانُورث بعد اليوم » فكان إحتلال بريطانيا للبلاد في عام ١٨٨٢ صدمة لآمال المصريين .

٢ - شهد عهد الاحتلال تعيين مستشارين انجليز فى مختلف الوزارات ، وإسناد المناصب الكبرى لهم ، كما شهدت هذه الفترة إلغاء مجلس النواب ، وإبطال النظام الدستورى .

٣ - رغم إدعاء الإنجليز بأن الاحتلال مؤقت ، وأنها ستجلو عن مصر فلم يتحقق ذلك بل كان إتفاق فرنسا وانجلترا الخاص بمصر والمغرب فى عام ١٩٠٤ فرصة لأن تقرر انجلترا عدم التفكير فى الجلاء عن مصر .

وحين قامت الحرب العظمى الأولى ودخلت تركيا ضد انجلترا وحلفائها اعلنت انجلترا الحماية على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ .

٤ - قدم الشعب المصرى - كما رأينا - الكثير من التضحيات أثناء الحرب ، فكان يتطلع لتحقق انجلترا - بعد الحرب - ماوعدت به هى وحليفتها أمريكا من حق الشعوب الصغيرة فى إختيار نظام الحكم الذى ترتضية (مبادئ الرئيس ولسن) . لكن انجلترا حنثت بعد الحرب بما وعدت به أثناء الحرب ورفضت السماح للوفد المصرى بالسفر لباريس لعرض وجهة النظر المصرية على مؤتمر الصلح المنعقد هناك .

٥ - كان إعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم بمثابة القشة التى قسمت ظهر البعير - فقد أدى ذلك لهياج الشعب المصرى وثورته .

أسباب إقتصادية :

تحمل الشعب المصرى بسبب الحرب الكثير ، فقد تذبذبت أسعار القطن – المحصول الرئيسى للبلاد الذى ينتظر الفلاح موسم تسويقه لتدبير كافة إحتياجاته – كما ان انجلترا لجأت أثناء الحرب للإستيلاء على جزء كبير من من المحاصيل الزراعية المصرية لسد حاجات بيوتها وجيوش حلفائها فى مصر بالإضافة الى الإستيلاء على دواب الحمل وغيرها لإستخدامها فى نقل المعدات والمؤن – وعقب الحرب حدث إضطراب فى الأسواق – وتأثرت بذلك حياة عامة الشعب من فلاحين وعمال وموظفين .

أسباب إجتماعية :

كان المجتمع المصرى فى عام ٩١٩ أكثر تقدماً عما كان عليه فى الفترة السابقة .

فقد إنتشر التعليم ، وأصبح المصريون على مختلف طبقاتهم يدركون حقوقهم كاملة ، ولذلك كان طبيعياً أن يتطلعوا – بعدالحرب وماعانته مصر فيها والوعود التى صدرت عن الحلفاء فى أثنائها – لأن يتمتعوا بحقوقهم كاملة فى الإستقلال وفى تقرير مصيرهم بأنفسهم .

وقائع الثورة :

كان القبض على سعد زغلول بمثابة الشرارة التى أشعلت نار ثورة ١٩١٩ فى مصر .

فبمجرد إنتشار أخبار القبض على الزعماء – أضرب طلاب المدارس ، وانتشرت الثورة بين الموظفين والمحامين والعمال والتجار والفلاحين ، بل إشتراك فيها النساء ، وظهرالتضامن بين جميع طوائف الشعب من مسلمين وأقباط، وتبادل الخطباء من الجانبين الخطابة فى المساجد والكنائس ، وإشتد لهيب الثورة فقُطعت أسلاك البرق والتليفون ، وأقيمت المتاريس فى الشوراع لمنع مركبات ومصفحات الإنجليز من إختراقها وأتلفت محطات السكك الحديدية .

وأضطرت السلطات البريطانية لفرض حذر التجول ليلاً ، بل واستخدمت الطائرات الحربية لتعقب المتظاهرين وتفريقهم ، وتعرض الجنود الإنجليز للإعتداء من قبل الثائرين فى المدن والقرى - وأدى لجوء الإنجليز للعنف والقوة فى مواجهة الثوار الى وقوع عدد كبير من الشهداء .

وأضطرت انجلترا فى اواخر يناير ١٩١٩ لإستدعاء مندوبها فى مصر السير رجنالد ونجت وعينت مكانه اللورد أللنبى لما اكتسبه من سمعة وخبرة أثناء الحرب بسبب ما أبداه من مهارة في الحملة على فلسطين وسوريا وأثناء قيادته للجيوش البريطانية فى مصر .

وصل أللنبى الى القاهرة فى أواخر مارس ١٩١٩ وبدأ ينفذ بصرامة سياسة القمع للمظاهرات ، كما حاول أن يتقرب لكبار رجال الدولة (شيخ الأزهر ، وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ، ومفتى الديار المصرية ، وبطريرك الأقباط ، ونقيب الأشراف ، وبعض رجال الوفد .....) لينصحوا الشعب بأن يركنوا للهدوء والسكينة .

وقد أضطرت الحكومة البريطانية لإطلاق سراح سعد وزملائه وسمحت لهم بالذهاب الى باريس - لكن إتخذت بريطانيا الترتيبات لإغلاق أبواب مؤتمر الصلح دونهم ، كما أقنعت حسين رشدى باشا بالعودة لتولى الوزارة - لكن كل هذه الإجراءات لم تنجح فى وضع حد للإضطرابات - فقررت انجلترا إرسال لجنة برئاسة (ملنر) للتحقيق فى أسباب الإضطرابات وإقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر فى ظل الحماية البريطانية .

وصلت اللجنة (لجنة ملنر) الى مصر فى ديسمبر ١٩١٩ - وقد قرر المصريون منذ أن أعلن عن تشكيل هذه اللجنه - مقاطعتها وتعددت المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية تندد باللجنة وتدعو لمقاطعتها .

وقد قابلت السلطات البريطانية هذا الوضع بإزدياد حركة العنف والشدة ضد المتظاهرين والمحرضين على المظاهرات .

وهكذا جاءت لجنة ملنر الى مصر وعادت إلى لندن دون أن تحقق أهدافها بسبب مقاطعة المصريين لها .

وكان سعد وزملاؤه من ناحية أخرى قد قضوا فترة طويلة فى باريس دون أن يُحققوا هم أيضاً أى نجاح سوى مانشرته الصحف الفرنسية وغيرها من الصحف عن القضية المصرية وطلبات المصريين التى كانوا يأملون أن تتحقق بعد أن يحقق للحلفاء النصر .

وقد وضع الحلفاء المجتمعون فى باريس (مشروع معاهدات الصلح) مشتملاً إعترافاً دولياً بالحماية البريطانية على مصر .

وقد رأت لجنة ملنر بناءً على نصيحة عدلى باشا يكن دعوة الوفد المصرى المتوجة من باريس الى لندن للتفاوض معها فيما يتعلق بمستقبل البلاد – فقد أكد عدلى يكن للجنة وهى فى مصر أن الوفد هو الممثل للمصريين والذى يستطيع أن يتحدث بإسمهم ، وقد وافق الوفد – حين دُعى للسفر من باريس الى لندن – على السفر ومقابلة اللجنة هناك .

مشروع سعد ملنر :

أسفرت محادثات الوفد المصرى مع ملنر فى لندن للوصول الى مشروع إتفاق تقرر فيه :

١ – تُقر انجلترا بحق مصر في أن يكون لها ممثلون سياسيون فى البلاد الأجنبية – وهو حق لاتتمتع به الا الدول المستقلة .

٢ – تُنهى إنجلترا فى خلال عامين خدمات الموظفين الإنجليز بمصر .

٣ – تساند إنجلترا مصر فى تعديل الإمتيازات الممنوحة للأجانب بمصر .

٤ – تتكفل إنجلترا بحماية الأجانب الذين كانوا يتمتعون بالإمتيازات الأجنبية.

٥ – يكون لممثل إنجلترا بمصر – مركز خاص .

٦ – تسمح مصر لإنجلترا بالإحتفاظ بقوات لها على الأرض المصرية لحماية مصر من الأخطار الأجنبية .

٧ – يعُهد لجمعية تأسيسية مصرية بوضع دستور يحقق للهيئة التشريعية سلطة مساءلة الوزراء .

٨ – تكفل الحريات الكاملة لجميع الأشخاص .

٩ – ضمان مصالح مصر فى مياه النيل .

وقد كان رأى سعد زغلول وزملائه فى الوفد بلندن فى هذا المشروع إنه يشتمل على عدد من المزايا – لكنه لايحقق كل آمال ومطالب المصريين لذلك لم يشاءوا قبوله أو رفضه ، وقرروا عرضه على الأمة لتبحثه الهيئات الوطنية المختلفة – وحين عرض المشروع على المصريين قرر (الحزب الوطنى) رفضه رفضاً قاطعاً .

وإقترح البعض الا يرفُض المشروع نهائياً – لكن يطلب من إنجلترا إجراء تعديلات على مشروع الإتفاق بحيث ينص على إزالة القيود التى تمس الإستقلال الكامل لمصر بمجرد أن تزول أسباب فرضها – لكن رفض ملنر إجُراء أى تعديلات على مشروع الإتفاق – وترتب على ذلك توقف المفاوضات وعودة الوفد المصرى الى باريس .

وقد ادت عودة الوفد المصرى الى باريس ورفض مقترحات ملنر إلي إنقسام فى صفوف الوفد فإنسحب إسماعيل صدقى ومحمود أبوالنصر .

وبعد عودة الوفد المصرى الى باريس – رأت انجلترا أن تستأنف مفاوضاتها من جديد على أساس مقترحات لجنة ملنر مع وفد مصرى يعينه السلطان فؤاد .

مفاوضات عدلي كريزوين :

وقع الإختيار على (عدلى يكن باشا) للدور الذى لعبه فى محاولة التوفيق بين لجنة ملنر وسعد زغلول وأعوانه .

وفى أواسط مارس ١٩٢١ عُرضت الوزارة على عدلى يكن فقبلها وذكر انه يقبل الوزارة على أساس :

١ – ان يتولى المفاوضات مع انجلترا بالإشتراك مع سعد زغلول وزملائه أعضاء الوفد .

٢– يُعرض أى أتفاق يصل إليه وفد المفاوضات مع انجلترا – على الجمعية الوطنية ويكون لها القول الفيصل منه .

٣ – ان تتخذ الوزارة الإجراءات لوضع دستور يحقق الفصل بين السلطات المختلفة .

على أن الخلاف لم يلبث أن دب بين عدلى وسعد – فعاد سعد من باريس إلى مصر متهما عدلى بأنه صنيعة الإنجليز – وفى خطاب له فى ٢٨ ابريل فى شبرا ذكر سعد أن أى مفاوضات تجرى بين عدلى والإنجليز لاتعنى سوى أن (جورج الخامس – يفاوض جورج الخامس) وهكذا إنقسم المصريون إلى سعديين وعدليين فى وقت كانت الأمة أحوج ماتكون فيه لجمع شملها وراء وفدها الذى يفاوض دولة عنيدة لها أطماعها المعروفة فى مصر .

وسافر عدلى مع وفد المفاوضات الى لندن للتفاوض مع اللورد كيرزون – وأرسل سعد إثنين من أعضاء الوفد هما مكرم عبيد ، وحامد محمود ليصورا للرأى العام البريطانى وأعضاء المفاوضات البريطانيين أن عدلى ووفد المفاوضات المصاحب له لايمثلون الرأى العام المصرى – وبالطبع كان هذا الخلاف بين الزعماء المصريين كفيلاً بإضعاف موقف المفاوضين المصريين وإنتهى الأمر بفشل المفاوضات .

وقد رأت إنجلترا إنه على الرغم من عدم الوصول إلى إتفاق نهائى – فإن إلغاء الحماية البريطانية على مصر أصبح أمراً لامفر منه – وقد رأى عدلى أن إعتراف انجلترا بما وافق عليه الطرفان من حقوق لمصر كسب لمصر ، على أن تنحصر أية مفاوضاتٌ مقبلة فى نقاط الخلاف الباقية – ولذا فقد رحب بأن تُصدر إنجلترا تصريحاً من جانبها تعترف فيه بحقوق مصر التى أتُفق بشأنها – ولذا وضع مشروع التصريح الإنجليزى ، وقدمه اللنبى لحكومته لتقدمه بدورها للحكومة المصرية .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

رأت الحكومة البريطانية أن سعد زغلول وبعض زملائه يمثلون العقبة الحقيقية فى الوصول لإتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ولذا أصرت على نفى سعد – فنُفى الى عدن ، ثم نقل منها إلى سيشل ونقُل بعد ذلك الى جبل طارق .

وإزاء إصرار انجلترا علي هذا الإجراء قدم عدلي يكن إستقالة وزارته بعد عودته مباشرة من لندن . وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ صدر تصريح بريطانى في كل من لندن والقاهرة – وفى هذا التصريح :

١ – اعترفت إنجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإنتهت بذلك الحماية التى كانت قد فرضتها علي مصر بعد دخول تركيا الحرب ضدها.

٢ – تقرر إنه حالما تُصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءت التى أُتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر – تُلغى الأحكام العرفية .

٣ – الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام إتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية ، غير مُقيدة بين الطرفين – تحتفظ حكومة جلالة الملك (بريطانيا) بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

أ – تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

ب – الدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بواسطة.

ج – حماية المصالح الأجنبية فى مصر – وحماية الأقليات .

د – السودان .

وحتى تبرمُ هذه الاتفاقات – تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه .

ونلاحظ على هذا التصريح :

١ - انه لم يحل مشكلة العلاقة بين مصر وبريطانيا .

٢ - حصلت مصر على إعتراف باستقلالها - لكن قُيد هذا الإستقلال بالتحفظات الأربعة .

٣ - يمكن أن نقول فى ضوء هذا التصريح أن الثورة لم تُحقق كل أهدافها - وإن كانت قد فتحت الباب لمناقشة وضع إنجلترا فى مصر .

وفى مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكاً ، وأُعيدت وزارة الخارجية المصرية .

٤ - من جهة انجلترا - فرضت وجودها فى مصر بالقوة ولم تنجح فى أن تُضفى الشرعية على وجودها بالوصول لإتفاق مع الحكومة أو الثورة الشعبية .

نتائج ثورة ١٩١٩ :

ترتبت على ثورة ١٩١٩ عدة نتائج ، فقد ظلت روح الثورة - كل يقول الأستاذ عبدالرحمن الرافعى - تؤثر فى تطورات الأحداث فى مصر ، وكانت لها نتائج قريبة وأخرى بعيدة ، بل لم يقتصر أثرها على مصر فحسب فقد إمتدت الى البلاد العربية الاخرى .

ومن أهم نتائج الثورة :

١ - أنهت الحماية ، وأقرت الحياة النيابية عام ١٩٢٣

٢ - نجحت الثورة فى وضع حد لأطماع إنجلترا التى كانت ترمى لبسط سلطانها على مصر ، ولكى تحل هى محل الدول الأجنبية فى التمتع بالإمتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب - وقد تحقق ذلك فى عام ١٩٣٧ حين أخذت الحكومة المصرية تعمل على بسط سلطانها على الأجانب فى التشريع والإدارة والأمن العام .

٣ – كانت الثورة صاحبة الفضل فى تقرير النظام الدستورى ، فتوجت بذلك جهاداً طويلاً شاقاً إستمر حوالى أربعين عاماً سبقت الثورة .

وقد نجحت الثورة فى وأد مشروع السير (وليم بروينت) المستشار المالى البريطانى ، وكان أعلان دستور ١٩٢٣ من أهم الإنجازات التى حققتها الثورة .

٤ – أقرت الثورة عملياً حق الشعب المصرى في إختيار نظامه الدستورى ، وفى محاسبة القائمين على أمر البلاد من الحُكام – فأصبح الشعب هو مصدر السلطات .

بالطبع لم يستقر هذا المبدأ عملياً دفعة واحدة لكن وضعت الثورة جذوره .

٥ – كان للثورة أثرها فى النهضة النسائية – فقد شاركت المرأة المصرية فى الثورة ، وكان ذلك بداية لتأليف جمعيات نسائية تمارس بعض النشاطات فى المجالات الإجتماعية وغيرها .

٦ – كذلك أسهمت الثورة فى إيجاد نهضة عمالية ، فقد شارك العمال فى الثورة ، وأصبحوا أداة هامة من أدوات الحركة الوطنية .

٧ – من الناحية الإقتصادية – أوجدت الثورة إحساساً اقتصادياً ، وفى عام ١٩٢٠ تم إنشاء بنك مصر ليرعى الإقتصاد المصرى ويحافظ على حقوق المصريين ومصالحهم فى هذا المجال الإقتصادى .

٨ – أظهرت الثورة أهمية وحدة أبناء مصر من مسلمين وأقباط ، وأن مصر للمصريين بجميع طوائفهم وهيئاتهم .

ولاشك فى أن نجاح هذه الثورة – مهما كان محدوداً فقد أعطى المصريين الثقة فى أنفسهم – وقد مهدت هذه الثورة لإنتفاضات مصرية أخرى فيما بعد .



الفصل الثالث

مصـــر من ١٩٢٢ الى ١٩٣٦

المحتويات :

١ – القوي السياسية (الأحزاب) التي ظهرت علي الساحة :

– الحزب الوطني .

– حزب الوفد .

– حزب الأحرار الدستوريين .

– الحزب الإشتراكى .

– حزب الإتحاد .

– أحزاب أخري متأخرة .

٢ – دستور ١٩٢٣ :

– لجنة الثلاثين لوضع الدستور .

– الأخذ من الدساتير الغربية .

– الخلاف بخصوص المواد المتعلقة بوضع السودان ، ولقب الملك والخضوع لرأي بريطانيا في هذا الشأن .

– انتخابات يناير ١٩٢٤م.

٣ – فوز الوفد وتأليف وزارة الشعب ومناقشات حادة في البرلمان خاصة بوضع السودان .

– إغتيال سيرلي ستاك (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) واستقالة وزارة زغلول .

– انتخابات مارس ١٩٢٥ – حل مجلس النواب فى أول يوم إنعقاد .

تفتت الوحدة السياسية في مصر – بعد أن كانت ثورة ١٩١٩ قد أوجدت نوعاً من الوحدة يتمثل في العمل على إستخلاص حقوق المصريين التى أغتصبتها إنجلترا منذ أحتلت مصر في عام ١٨٨٢ وفي ظل ظروف الحرب ومتطلباتها .

وبدأ نشاط الأحزاب التى كانت تسعى للوصول الى كراسى الحكم وساعدت انجلترا على هذا الإختلاف في وجهات النظر وعلى الموقف من تصريح ٢٨ فبراير ومن الوجود البريطاني في مصر .

وأهم القوى التى ظهرت على الساحة في هذه الفترة :

١ – الحزب الوطني :

يرجع تكوينه في الأصل الى عام ١٩٠٧ حين خطب مصطفى كامل في حشد هائل في الأسكندرية في ٢٢ أكتوبر من هذا العام مُعلناً قيام الحزب الوطنى ، وحدد أهدافه في تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وأن الحزب سيعتمد لتحقيق أهدافه على الإقناع لا الثورة ولا التعصب ، وكانت صحف الحزب اليومية (اللواء) العربية ، والانجليزية (The Egyptian Standard) والفرنسية (L'Etendard Egyptian) هى المتحدثة باسم الحزب .

وقد طور الحزب مبادئه فيما بعد فأعلن أنه يسعى الى :

أ – استقلال مصروالسودان .

ب – إيجاد حكومة دستورية مسئولة أمام مجلس نيابي .

د – ترقية الزراعة ، والصناعة ، والتجارة .

٢ – حزب الوفد :

بدأ كحركة سياسية تضم مختلف طبقات المجتمع بهدف العمل الوطني لتحقيق طموحات الأمة ، وكان تأليف الوفد المصرى في نوفمبر ١٩١٨ للمطالبة بالإستقلال التام بداية لتكوين حزب الوفد ، وقد أكتمل التشكيل للحزب في عام ١٩١٩ ، وأصبح يضم فئات مختلفة وعدداً من أعضاء الجمعية التشريعية ، وقد برزت شخصية سعد زغلول في الجمعية التشريعية بالذات أثناء نزاعه مع عدلى

يكن - وكيل الجمعية التشريعية في ذلك الوقت ، كما نجح سعد زغلول في أن يضم الى صفه بعض أعضاء حزب الأمة .

وقد تبلورت فكرة تكوين حزب يتحدث بإسم الأمة ويتبنى الدفاع عن مطالبها بعد المقابلة التي تمت بين سعد ، وعلى شعراوي وعبدالعزيز فهمي في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ للمطالبة بالسماح لهم السفر لعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح وقد طلب سعد زغلول وزملاؤه بعد مقابلتهم للمندوب السامي- توكيلاً من الشعب بالتحدث باسمه.

وكان القبض على سعد وزملائه - كما رأينا في ٨ مارس ١٩١٩ إيذاناً بإندلاع الثورة . وقد استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته - أثناء الثورة - لكن القوات المختلفة التي تصدرت الثورة لم تستمر في تمسكها بعد ذلك فظهر العديد من الأحزاب التي للأسف نجح القصر ، ونجح المستعمر في أن يشغلها بالسعي وراء كراسي الحكم - عن التفرغ للقضية الأساسية وهي مجابهة الإستعمار .

والوفد في البداية كان حركة شعبية للمطالبة بحق المصريين في الإستقلال وفي حكم أنفسهم بأنفسهم - قبل أن يكون حزباً سياسياً ، وكان يضم طبقات إجتماعية مختلفة - وقد إصطدم الوفد منذ البداية بالقصر بالإضافة إلى المستعمر ، وقد نجحت هذه القوة في تفتيت وحدة الصفوف مستغلة التناقضات الإجتماعية التي كان يُعاني منها حزب الوفد ومن ثم نشأت عدة أحزاب أخرى .

٣ - حزب الأحرار الدستوريين :

تأسس هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٢٢ ، وقد أسسه أعضاء إنفصلوا عن الوفد ، وعدد من المخالفين لسعد ، وقد حدد برنامجه في :

أ - العمل لإستكمال إستقلال مصر .

ب - إنهاء الإحتلال البريطاني .

جـ - التمسك بالوحدة بين مصر والسودان .

د – تدعيم النظام الدستورى والمحافظة على سلطة الأمة ، وحقوق المصريين .

هـ – التفاهم مع إنجلترا لبحث مسألة التحفظات الواردة في تصريح ٢٨ فبراير حتى لاتمس بإستقلال مصر .

وقد تولى عدلى يكن باشا رئاسة الحزب ، وخلفه عبدالعزيز فهمى فى عام ١٩٢٤ .

وكانت جريدة (السياسة) التى يرأس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل هى التى تُعبر عن رأى الحزب ونشاطه .

٤ – الحزب الإشتراكي :

نشأ الحزب أساساً لتبنى مصالح الطبقة العاملة من العمال المصريين والأجانب فى مصر ، والعمل على النهوض بهذه الطبقة أدبياً ومادياً ، والنهوض بالبلاد إقتصادياً على أن يتمتع بالثروة الإقتصادية الجميع .

وقد لقى هذا الحزب ترحيباً من العمال والطلبة وأعلن الحزب أن مبادئه تتلخص فيما يلى :

أ – تحرير البلاد من نير الإستعمار الأجنبى .

ب – محاربة إستئثار طبقة من المجتمع بالثروة دون سائر الطبقات والعمل لأن ينتفع بالثروة الطبيعية ومصادر الأنتاج مجموع الأمة ، وتوزع ثمرة الإنتاج حسب الكفاءة .

جـ – تحسين أحوال العمال ، بتحسين الأجور ، وتقرير المكافآت ، والمعاشات وغيرها من الحقوق التى تكفل للعمال حياة كريمة ودخلاً مضموناً في حالة العجز أو عدم القدرة على العمل .

هـ – إنشاء النقابات الزراعية والصناعية .

و – تيسير تقديم ممثلين للعمال للمجالس النيابية والمحلية والبلدية .

وقد ترتب على إنشاء الحزب ونشر مبادئه أن زادت حركات الأضراب بين العمال ، ونشطت الحركة العمالية .

وقد نشطت الحركة حيث ظهرت قيادات واعية مثل (طلعت حرب) الذى دعا إلى إنشاء بنك وطنى يدعم النشاط الإقتصادى الزراعى والصناعى.

لكن لم يلبث أن أنقسم الحزب على نفسه وأدى هذا إلى ضعفه وإنزوائه .

٥ – حزب الإتحاد :

نشأ هذا الحزب بإيعاز وتأييد من القصر – ويرجع الفضل فى نشأته الى (حسن نشأت) وكيل الديوان الملكى – وقد كان عامة الشعب يطلقون عليه تعبير (حزب الملك) ، وقد إنضم للحزب عدد من الأثرياء والأعيان .

وكان الحزب موضع رعاية القصير الذى حاول أن يضم عدداً من الأثيراء والمعروفين للحزب ليواجه به حزب الوفد وغيره من الأحزاب المناوئة للقصر .

هذا وقد وجدت إنجلترا من تعدد الأحزاب والأراء فرصة لتحقيق أهدافها فى مصر عن طريق التلميح لأى من هذه الاحزاب بكرسى الحكم فتؤيده فى مواجهة الحزب الممسك بلغة الحكومة . هكذا شهدت هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر والتى كانت تتطلب تضافر القوى الوطنية صراعاً رهيباً بين الأحزاب المختلفة للوصول الى كرسى الحكم .

٦ – أحزاب أخري متأخرة :

هذا على أن الأمر لم يقتصر على هذه الأحزاب بل ظهرت أحزاب أخرى مثل السعديين والكتلة الوفدية ، وغيرها – فقد كانت الساحة متاحة لظهور أحزاب أخرى نتيجة الإختلاف فى الرأى أو الاصطدام بين الأفراد ، وشجع القصر ، كما شجعت أنجلترا هذا الإتجاه لإضعاف القوة الوطنية .

دستور ١٩٢٣ :

ألفت وزارة عبدالخالق ثروت – التى تولت الأمر فى أول مارس ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضواً (لجنة الثلاثين) لوضع الدستور ، وقد ضمت اللجنة عدداً من أعضاء الجمعية التشريعية ، وبعض رجال القانون ، وممثلين للهيئات والجماعات المختلفة.

وقد حاول واضعو الدستور – الإسترشاد بالدساتير الأوربية – خاصة الدستور البلجيكى ، والدستور الأول للثورة الفرنسية الذى وضع في عام ١٧٩١ .

ويهمنا من مشروع الدستور الذى إقترحتة لجنة الثلاثين تدخل المندوب السامى البريطانى لتعديل بعض نصوصة ، وبلغ ذلك التدخل مرحلة تقديم إنذار نهائى – فقد طلب المندوب السامي حذف النصوص الخاصة بالسودان وهى المادة (٢٩) من المشروع التى كانت تنص على أن الملك يلقب بلقب (ملك مصر والسودان) ، والمادة (١٤٥) التى كانت تنص على أن أحكام الدستور تجرى على المملكة كلها عداالسودان ، فمع أنه جزء منها إلا أن نظام الحكم فيه يُقرر بقانون خاص .

وبرر المندوب السامي تدخله هذا بأن السودان من المسائل المحتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وطال الأخذ والرد وأنتهى بتقديم إنذار بريطانى بأنه اذا لم تُقبل وجهة النظر البريطانية فى أربع وعشرين ساعة فإن بريطانيا تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر – وإنتهت الأزمة بالإتفاق على أن يصدر الدستور محتوياً نصين :

١ – يبين اللقب الذي يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى .

٢– تجرى أحكام الدستور على المملكة المصرية بدون أن يُخل ذلك مطلقاً بما يضر بحقوق مصر فى السودان .

وصدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ محتوياً هذين النصين . هذا وقد أخذ فى الدستور بنظام المجلسين (مجلس للنواب) ، وآخر للشيوخ .

ورغم أن واضعى دستور ١٩٢٣ وضعوا أمام أبصارهم أن يُحقق المساواة الكاملة للمصريين أمام القانون ، ويكفل الحريات الشخصية للأفراد – لكن أخذ الكثيرون بعد ذلك على واضعى الدستور أنهم نقلوا عن الغرب دون أن يعملوا حساب الفروق بين أوضاع مصر والمصريين فى ذلك الوقت وبين الأوضاع فى البلاد الغربية .

على أن الدستور – رغم فصله بين السلطات الثلاثة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – فقد أعطى الملك حق حل البرلمان قبل أن يستكمل الخمس سنوات التى نص عليها الدستور ، والدعوة لإنتخابات جديدة – وقد استخدم القصر هذا

الحق كلما تعارضت مصالحة مع الوزارة القائمة التى يسندها البرلمان ، فكان سلاحاً مصوباً ضد الوزارات الوطنية التى حاولت التصدى لرغبات القصر واعتداءاته على الحقوق الدستورية للشعب وممثلية .

وبعد وضع الدستور واعلانه - أُلغيت الاحكام العرفية وأُفرج عن المعتقلين السياسيين وجرت الانتخابات البرلمانية .

انتصار الوفد وتأليف وزارة الشعب :

فى ١٢ يناير ١٩٢٤ أُجريت الإنتخابات ، وحقق الوفد فيها فوزاً ساحقاً - فقد حصل على ١٨٨ مقعداً ، بينما لم يحصل الأحرار الدستوريين إلا على ٦ مقاعد ، والحزب الوطنى على أربعة مقاعد .

وقد قبل سعد زغلول نتيجة الإنتخابات - وقام بتأليف الوزارة التى أُطلق عليها اسم (وزارة الشعب) على أساس أن هذا يُعتبر إستجابة لإرادة الأمة التى عَبرّت عنها فى الانتخابات التى جرت - وإن كان بعض الوفديين والسياسيين المصريين كان يرى أن قبول الوفد تشكيل الوزارة فى هذه الظروفُ يعتبر إعترافاً بتصريح ٢٨ فبراير ومافيه من تحفظات - لكن سعد زغلول وزملائه فى الوزارة - كانوا يأملون أن تستطيع الوزارة الوفدية أن تُدعم سلطة الشعب ، وحقوقه التى كفلها له الدستور ، وفى نفس الوقت تتفاوض مع انجلترا فيما يتعلق بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير .

وقد أعلنت الوزارة أن سياستها تقوم على :

أ - التمسك بالحقوق الدستورية الشعب .

ب - العمل للتخلص من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد ، ولذا عملت الحكومة الوفدية على التخلص من الدين الأجنبى بالتبرع والعمل على استقلال العملة المصرية عن العملة الإنجليزية .

جـ - تشجيع الصناعات المصرية ، والحركة التعاونية .

د - تفضيل المصريين فى شغل الوظائف الحكومية .

وقد حاولت الوزارة السعدية أن تتفاوض مع حكومة العمال التي تولت الحكم في انجلترا لتعديل مانص عليه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من تحفظات تُهدر حقوق مصر الأساسية كدولة مستقلة دون جدوى .

وقد أثارت الأوضاع في السودان مناقشات حادة في البرلمان في ذلك الوقت ، ومن يطلع على جلسات نظر الميزانية مثلاً في ٧ يونية ١٩٢٤ وماحدث من مناقشات في جلسات ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ يونيه - يُدرك كيف كان النواب ينتهزون كل مناسبة لإثارة موضوع العلاقات بين مصر والسودان .

وفي جلسة ٢٨ يونية ١٩٢٤ أثير موضوع السودان إثر المناقشة التي حدثت في مجلس اللوردات الإنجليزي والتي أعلن فيها وزير الخارجية البريطاني إن الحكومة البريطانية - لن تترك السودان بأي معنى كان ، وإنه لن يسمح بوقوع تغير في نظام السودان .

وكان رد سعد زغلول في مجلس النواب المصري «إن الامة لن تتنازل عن السودان وأنها تسعى ولاتكف عن السعي بكل طريق سلكة مهضوم الحق لرد حقوقها» .

وقد تطور موضوع السودان وقامت المظاهرات للإحتجاج على سياسة القمع والعنف التي تتبعها السلطات البريطانية ضد الجماعات السودانية (كجمعية الإتحاد السوداني وجمعية اللواء الأبيض) التي تتطالب بالوحدة مع مصر .

وقد زار سعد زغلول انجلترا في سبتمبر ، وأوائل أكتوبر ١٩٢٤ وتناقش مع السير (ماكدونالد) رئيس الوزارة البريطانية في شأن التعديلات التي لايرى بُدا من إدخالها في الحالة الحاضرة في مصر ، ومنها حقوقها في السودان .

إغتيال سردار الجيش السيرلي ستاك في القاهرة واستقالة الوزارة المصرية:

حدث عقب ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - أن أطلق الرصاص على السردار السير لي ستاك عند عودته من وزارة الحربية بالقاهرة ، وكان قد عاد من لندن الى القاهرة في طريقه الى الخرطوم .

وقد أعلن الملك فؤاد ، والحكومة المصرية أسفهما الشديد على وقوع هذا الحادث ، وأهتمت الحكومة بضبط مرتكبيه .

وقد وجد المندوب السامي البريطاني (اللورد اللنبى) فى الحادث فرصه للتعبير عما كان بينه ، وبين رئيس الحكومة المصرية – سعد زغلول – من خلافات .

فى نفس يوم السبت ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ تحرك المندوب السامى فى مظاهرة عسكرية نحو دار الرئاسة ، وإستقبله الرئيس ، وقرأ المندوب السمى إنذاراً بمطالب الحكومة الإنجليزية ، وسلم الرئيس نسخة منه ، وعاد الى قصره .

وفي هذا الإنذارالذى صيغت عباراته بطريقة فيها إهانة لمصر ولحكومتها تحمل الحكومة الإنجليزية – الحكومة المصرية المسئولية عن الجريمة وتصفها بالعجز عن حماية أرواح الأجانب .

أما طلبات الحكومة البريطانية فى الإنذار فتتلخص فى :

أ – الاعتذار الكافى .

ب – مواصلة البحث عن الجناة ، وإنزال العقاب الشديد بهم – بغض النظر عن أشخاصهم أو سنهم .

جـ – حظر المظاهرات الشعبية وقمعها .

د – دفع تعويض نصف مليون جنيه .

هـ – إصدار الأوامر فى خلال أربع وعشرين ساعة بإرجاع جميع الضباط والوحدات المصرية من السودان .

و – تبليغ المصلحة المختصة بأن حكومة السودان – ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى أرض الجزيرة الى أقصى حد ممكن .

ز – العدول عن كل معارضة لرغبات حكومة إنجلترا فى السودان المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية .

وقد قبلت وزارة سعد باشا بعض المطالب – فقبلت أن تُقدم إعتذاراً ، وأن تدفع الغرامة ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، ومنع كل مظاهرة شعبية تخل بالنظام ، ورفضت باقى الطلبات .

وكان رد اللورد اللنبى – أنه ازاء رفض الحكومة المصرية الطلبات الخاصة بالسودان – فإنه أرسل تعليماته الى حكومة السودان بإخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، وأطلق يد الحكومة السودانية فى زيادة المساحة التى تُروى بالجزيرة الى مقدار غير محدود .

وقد احتجت وزارة سعد باشا على تصرفات الحكومة الإنجليزية وأرفقت بردها تحويلاً بمبلغ الغرامة .

وفى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ قدم سعد زغلول باشا إستعفاء وزارته وقبلها الملك فى نفس اليوم .

وأجتمع مجلسا البرلمان فى مساء ٢٤ نوفمبر ، وأعلن سعد باشا إستعفاء وزارته ، وقرر المجلسان الإحتجاج على التصرفات الإنجليزية المنافية لحقوق البلاد ، لما فيها من إعتداء على استقلالها ، وتدخل فى شئونها ، وعبث بدستورها، وتهديد لحياة البلاد الزراعية والإقتصادية ، فضلاً عن أن هذه الإعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولانظير لها فى التاريخ .

وأعلن البرلمان تمسكه بالإستقلال التام لمصر والسودان اللذان يكونا وطناً واحداً لايقبل التجزئة ، وقرر إبلاغ الاحتجاج الى برلمانات العالم ، والى مجلس عصبة الأمم .

وقد ألقى تشمبرلن – وزير خارجية بريطانيا – بياناً فى إجتماع مجلس العصبة ذكر فيه ان ما حدث فى مصر لاتنطبق عليه نصوص عهد عصبة الامم التى تسمح بتدخل العصبة .

وبعد إستقالة وزارة سعد زغلول - ألف زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ وزارة جديدة كانت مهمتها تسوية الموقف المترتب على الإنذارات الإنجليزية ، وقد قبلت هذه الوزارة الطلبات الإنجليزية .

وفى ٢٦ ديسمبر أصدر الملك مرسوماً بحل مجلس الوزراء وإجراء إنتخابات جديدة وكان ذلك نذيراً بمعارك دستورية وتطاحن حزبى وصراع بين القصر والأحزاب الوطنية وأصبحت هذه الظاهرة هى السمة الواضحة فى الحياة النيابية فى مصر طوال عصر الملكية .



الفصل الرابع

مصر من ١٩٢٤ الى ١٩٣٦

المحتويات

١ – وزارة زيور وقبول الإنذار البريطاني .

– إنتخابات مارس ١٩٢٥ وفوز الوفد بالأغلبية وحل مجلس النواب .

– مهاجمة الشيخ علي عبدالرازق بسبب كتابه الإسلام وأصول الحكم وخروج حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة.

– التنازل للإيطاليين عن واحة جغبوب مقابل منطقة غرب السلوم .

٢ – وزارة عدلي يكن الإئتلافية .

٣ – وزارة عبدالخالق ثروت .

– وفاة سعد زغلول (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) .

– فشل مفاوضات ثروت في أنجلترا .

٤ – وزارة مصطفي النحاس الأولي – إقالتها .

٥ – وزارة محمد محمود باشا ، وعقد إتفاقية مياه النيل (١٩٢٩) .

٦ – وزارة مصطفى النحاس الثانية (١٩٣٠) .

٧ – وزارة اسماعيل صدقي باشا – إلغاء دستور ١٩٢٣ وصدور دستور ١٩٣٠.

٨ – وزارة توفيق نسيم .

٩ – وزارة علي ماهر باشا – وتأليف وفد المفاوضات المصري برئاسة مصطفى النحاس .

١ - وزارة زيور :

شكل زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الوزارة الجديدة التى خلفت وزارة سعد زغلول المستقيلة ، وقبل زيور المطالب الإنجليزية التى فرضت على مصر بعد إغتيال السيرلى ستاك بالقاهرة - وأصبحت للمندوب السامي البريطانى سلطة أكبر فكان يتدخل فى شئون البلاد .

وأوفدت الحكومة المصرية رسولاً للسودان يطلب من الجيش المصرى الانسحاب بلا مقاومة بعد أن رفض قواده الجلاء بناءً على أمر نائب السودان - لكن ثارت بعض الفرق السودانية تضامناً مع الجيش المصرى ، واشتبكت مع الجيوش الإنجليزية فى القتال وأستشهد من أبناء السودان أبطال منهم من قُتل فى الإشتباك مع الإنجليز ، ومنهم من أعُدم بحكم المحاكم العسكرية .

وفى يناير ١٩٢٥ أنشأ حاكم السودان (جيوفرى أرشر) آلذى خلف السير لى ستاك قوة دفاع سودانية تدين بولائها للحاكم العام للسودان .

وتألفت لجنة ثلاثية يرأسها عضو هولاندى ، وعضو بريطانى وآخر مصرى لإقتراح القواعد الملائمة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، وقد أصرت مصر على أن تستمر فى سداد العجز السنوى فى ميزانية السودان الذى تدفعه مصر - باعتباره رمزاً لما يربط البلدين من صلات .

وقد أخذت الحكومة تعد العدة للإنتخابات الجديدة لمجلس نيابى يحل محل المجلس الذى حُل ، وكانت تعتمد على (حزب الإتحاد) الذى ألّفه يحيى باشا ابراهيم .

وقد جرت الإنتخابات فى مارس ١٩٢٥ - وأفتتح الملك البرلمان فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ - ولما جرت حركت إنتخاب رئاسة مجلس النواب - نال سعد زغلول الأغلبية - مما دعا زيور لتقديم إستقالة وزارته - لكن رفض الملك قبولها ووقع بدلاً من ذلك مرسوماً بحل مجلس النواب في اليوم الأول من إجتماعه - فكان ذلك دليلاً قاطعاً على إستبداد الملك واستهانته بالدستور وبالشعب وممثليه .

وتبعت ذلك إستقالة المندوب السامي البريطاني اللنبي ، وتعيين (جورج لويد) مندوبا ساميا بدلاً منه .

وحدث حادث طارئ أدى إلى خروج الوزراء الدستوريين من الوزارة ، فقد أدانت هيئة كبار علماء الأزهر عضواً بارزاً في حزب الأحرار الدستوريين هو الشيخ (على عبدالرازق) بسبب كتابه «الإسلام وأصول الحكم» ، ذكر فيه إن نظام (الخلافة الإسلامية) نظام ليس من صميم الإسلام – وكان الملك فؤاد نفسه يطمع في الخلافة ، وأدى هذا الحادث لتكتل أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ضد الإجراءات التى إتخذتها وزارة زيور ضد الاحزاب المناوئة لها .

وفي ديسمبر ١٩٢٥ جرت مفاوضات بين وزارة زيور ، وبين الإيطاليين الذين كانوا يحتلون ليبيا بشأن الحدود الغربية ، وكان اسماعيل صدقي ممثل الجانب المصرى في المفاوضات التى إنتهت بتنازل الحكومة المصرية عن واحة جغبوب مركز الحركة السنوسية المناوئة لهم .

وقد أُجريت انتخابات فى عام ١٩٢٦ ، وفاز الوفد فيها بأغلبية فقد حصل على ١٦٥ مقعداً ، والأحرار الدستوريين على ٢٩ مقعداً ، والحزب الوطني على خمسة مقاعد .

٢ – وزارة عدلي يكن :

أُتفق على أن يشكل عدلى يكن وزارة إئتلافية يشترك فيها الوفد والأحرار الدستوريين على أن يرأس سعد زغلول مجلس النواب .

وهكذا عاد البرلمان بعد تعطيل فترة وصلت الى عامين ، وحاول البرلمان الجديد إصدار عدة قوانين تُدعم الحياة النيابية ، وتحد من نزعة الملك فؤاد الإستبدادية وتجرأ بعض النواب فإنتقدوا بعنف ضخامة المخصصات الملكية .

وفي ١٩ إبريل ١٩٢٧ إستقال عدلى يكن وتولى عبدالخالق ثروت الوزارة .

وفاة سعد زغلول :

فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفي سعد زغلول ،وكانت وفاته خسارة كبيرة للحياة النيابية فى مصر ، لما كان يتمتع به من شعبية كبيرة - وخلفه فى رئاسة الوفد مصطفى النحاس .

٣ - وزارة عبدالخالق ثروت :

صحب عبدالخالق ثروت الملك فؤاد أثناء رحلته الى إنجلترا وأنتهز هذه الفرصة لمحاولة الإتفاق مع الانجليز على حلول للمشكلات المعلقة بين البلدين لكن فشلت المفاوضات .

٤ - وزارة مصطفي النحاس الأولي :

حل النحاس باشا محل عبدالخالق ثروت فى رئاسة الوزارة الإئتلافية لكن اصطدمت الوزارة الجديدة بالقصر ، وبالمندوب السامى البريطانى الذى اصر على التدخل فى شئون الوزارة والبرلمان .

وأدت إستقالة محمد محمود باشا ، وجعفر والى من الوزارة ، وهما من حزب الأحرار الدستوريين - الى تصدع الوزارة الإئتلافية ، وطلب الملك من النحاس باشا تقديم إستقالة وزارة ، فلما رفض اقاله الملك فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ وعهد الى محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين بتشكيل وزارة جديدة .

٥ - وزارة محمد محمود باشا :

بدأت الوزارة عهدها بتنجيل عقد البرلمان ، وصادرت صحف المعارضة ، وعطلت مواد الدستور .

وقد حاول الوفديون ، ورجال الحزب الوطنى - التصدى لتصرفات الوزارة ونقدها - لكن الوزارة قابلت ذلك باستخدام العنف والقسوة وإعتقال كل من حرض الجماهير على الإضراب أو أظهر أى وجه من أوجه المعارضة لتصرفات الحكومة .

لكن نجحت وزارة محمد محمود باشا فى ٧ مايو عام ١٩٢٩ فى عقد إتفاقية مياه النيل التى أعترف فيها بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل ، وإنه لاتُقام - بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية - أعمال رى أو توليد للكهرباء ولاتُتخذ أى إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية - يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله - أو تخفيض منسوبه على وجه يُلحق أى ضرر بمصالح مصر .

وقد وُقعت الإتفاقية فى القاهرة في ٧ مايو ١٩٢٩ وقعها عن مصر - رئيس مجلس الوزارء (محمد محمود) ، وعن بريطانيا المندوب السامى لويد (١) .

٦ - وزارة مصطفي النحاس الثانية (١٩٣٠) :

تغيرت وزارة المحافظين فى إنجلترا إثر انتخابات عام ١٩٢٩ وتولي العمال الحكم ، وأثر إنتخابات ١٩٢٩ في مصر وفوز حزب الوفد بالأغلبية فيها - إستقال محمد محمود وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية فى عام ١٩٣٠ .

وكان المنتظر أن تجرى هذه الوزارة مفاوضات مع انجلترا بهدف حل المسائل المعلقة بين البلدين .

وأجرى النحاس مفاوضات مع (أرثر هدرسون) - وزير الخارجية البريطانية عُرفت باسم مفاوضات (هندرسون) لكن لم يصل الطرفان لإتفاق - فقد كانت بريطانيا مُصرة على بقاء الأوضاع فى السودان على ماهي عليه

كما أن الوزارة الوفدية كانت على خلاف مع القصر فلم تبق الوزارة كثيراً فى الحكم وأستقالت .

---

(١) نص الاتفاقية موجود فى :

محمد عوض محمد : نهر النيل (١٩٤٨) ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

٧ - وزارة أسماعيل صدقي باشا :

في يونيه ١٩٣٠ تولى صدقى باشا الوزارة - وتُعتبر هذه الوزارة من أشد الوزارات التى تولت الحكم بعد ثورة ١٩١٩ - تأثيراً فى الحياة السياسية والبرلمانية فى مصر .

فقد بادر صدقى بحل البرلمان وتعطيل جلساته ، وألغى دستور ١٩٢٣ وأصدر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ دستوراً جديداً بمرسوم ملكى .

دستور ١٩٣٠ :

١ - أعطى هذا الدستور للملك سلطة واسعة ، ونص على أن بنوده غير قابلة للتعديل مدى عشر سنوات .

٢ - منح السلطة التقنيذية سلطات واسعة ، وتولى الملك حق إصدار قوانين سارية المفعول فى فترة تعطيل السلطة البرلمانية .

٣ - عُدل فى قانون الإنتخابات ليتيح الفرصة أمام الأعضاء المؤيدين للقصر للفوز فيها .

٤ - زاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ المعينين فأصبح عددهم ثلاثة أخماس أعضاء المجلس بدلاً من خمُسين كما جاء فى دستور ١٩٢٣ .

وقد قوبلت هذه الإجراءات بمعارضة عنيفة من الوفديين والأحرار الدستورين وعمت البلاد موجة من الإضطرابات - إستخدمت الحكومة العنف لمواجهتها.

وأجُريت أنتخابات إتسمت بأكبر عملية تزوير عُرفت فى الحياة النيابية فى مصر. فى هذه الإنتخابات فاز (حزب الشعب) الموالى للحكومة بالأغلبية ، وقد أقر البرلمان الجديد عدة قرارات خطيرة منها إقراره بالإتفاق الذى بموجبه تخلت مصر عن (واحة جغبوب) لإيطاليا .

وقد اتخذت حكومة اسماعيل صدقى عدة قرارات تسببت فى حالة من التذمر بين الموظفين الحكوميين ، وبين خريجى الجامعات والمعاهد الأخرى ، فقد أقفلت باب التوظيف ، وأوقفت العلاوات الدورية للموظفين .

وفى هذا الجو من الغضب وعدم الإستقرار برزت أحزاب مثل (جماعة الإخوان المسلمين) برئاسة حسن البنا ، و(مصر الفتاة) برئاسة أحمد حسين اسطاعت أن تجتذب لصفوفها عدداً من الشباب الثائر ، المتذمر .

٨ - وزارة توفيق نسيم :

فى أواخر عام ١٩٣٢ كانت حالة التذمر بين أفراد الشعب المصرى قد وصلت الى درجة كبيرة ، مما أضطر صدقى لتقديم إستقالة وزارته وخلفته وزارة عبدالفتاح يحى - لكن لم تستمر هذه الوزارة الجديدة فى الحكم طويلاً فحلت محلها فى نوفمبر ١٩٤٢ وزارة توفيق نسيم ، وقد حاولت وزارة توفيق نسيم إرضاء الرأى العام الثائر فألغت دستور ١٩٣٠ وحلت المجلسين النيابيين - لكن كثرت المظاهرات والإحتجاجات بين الوطنيين بسبب تدخل إنجلترا فى شئون مصر .

وقد أهابت ماهير الشعب بزعماء الأحزاب بأن يكّونوا جبهة وطنية واحدة تسطيع أن تواجه المخاطر التى يتعرض لها الوطن ، سواء من القصر وأتباعه أو من الإنجليز .

وقد لقيت هذه الصيحة الشعبية صدى لدى الزعماء فتشكلت جبهة متخذة من خمسة أحزاب ، وتقدمت الجبهة بإلتماس للملك لإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، كما دعت الحكومة البريطانية لإستئناف المفاوضات من حيث أنتهت مفاوضات ١٩٣٠ على أن تُطرح قضية السودان للمفاوضات بين الطرفين .

٩ - وزارة علي ماهر باشا :

ألف على ماهر باشا وزارة - كانت مهمتها الرئيسية أن تجُرى إنتخابات برلمانية - بعد أن صدر مرسوم ملكي بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ .

وفى نفس الوقت تألف وفد يضم ممثلين عن كل الأحزاب وذلك لمفاوضة انجلترا .

وفاة الملك فؤاد :

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ وخلفه إبنه فاروق وكان في ذلك الوقت قاصراً فشكلت هيئة للوصاية الى أن بلغ سن الرشد في عام ١٩٣٧ فتولى أمر البلاد بنفسه .

الفصل الخامس
المفاوضات بين مصر وبريطانيا
وعقد معاهدة ١٩٣٦

المحتويات:

١ - المفاوضات السابقة لعقد معاهدة ١٩٣٦ .

٢ - معاهدة ١٩٣٦ (معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمي) .

- صدر المرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام المعاهدة .
- إفتتاح المفاوضات بقصر الزعفران (٢ مارس ١٩٣٦) .
- وفاة الملك فؤاد ، هيئة الوصاية علي الملك فاروق .
- توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية .
- نصوص المعاهدة .
- تقييم المعاهدة .

نقد بعض النواب في البرلمان المصري لبنود مشروع المعاهدة:

تعليق (محمد محمود باشا ، محمد بهي الدين بركات ، ومحمد حافظ رمضان والدكتور محمد حسين هيكل) .

- موافقة البرلمان بمجلسيه علي مشروع المعاهدة .

٣ - اتفاق موترو - في ٨ مايو ١٩٣٧ بإلغاء الإمتيازات الأجنبية .

٤ - إنضمام مصر لجمعية الأمم .

مقدمة : المفاوضات السابقة لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ :

منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - إتجهت الوزارة المصرية التى تولت الأمر في البلاد الى مفاوضة انجلترا بهدف تحقيق الأهداف الوطنية وإزالة المشكلات والقيود التى فرضتها التحفظات الأربعة التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

نظرة سريعة على هذه المفاوضات المتابعة التى سبقت توقيع معاهدة ١٩٣٦:

١ - مفاوضات سعد زغلول مكدونالد :

حين تولى رمزى مكدونالد رئيس حزب العمال البريطانى الحكم - ظن سعد أن هذه الوزارة العُمالية ستكون أكثر إستعداداً للتسليم بحقوق مصر من وزارة المحافظين وقد طالب وفد المفاوضات المصرى بريطانيا بمطالب محددة أهمها :-

١ - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

٢ - سحب المستشارين البريطانيين (المستشار المالى ، والمستشار القضائى).

٣ - زوال كل سيطرة لبريطانيا على الحكومة المصرية ، وعدم تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية .

٤ - إنهاء إدعاء بريطانيا بحماية الأجانب والأقليات .

٥ - إنهاء إدعاءها بحقها فى حماية قناة السويس .

٦ - الإعتراف بالروابط التى تربط مصر بالسودان .

وقد أتضح لسعد وزملائه أن حكومة العمال البريطانية - لاتقل عن حكومة المحافظين إصراراً على بقاء النفوذ البريطانى فى مصر وأنتهي الأمر بفشل المفاوضات.

٢ - مفاوضات عبدالخالق ثروت :

بدأت المفاوضات فى يوليه ١٩٢٧ - وقد قدم الوفد المصرى لإنجلترا مشروعاً بالأسس التى ترى مصر أن يقوم على أساسها تحالف بينها وبين بريطانيا -

وردت إنجلترا بمشروع مضاديين وجهة النظر البريطانية ، وقد نص المشروع على أن تُرخص مصر لبريطانيا بأن تُبقي من قواتها المسلحة ماترى (الحكومة البريطانية) أنه ضرورياً لحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية – على أن يُعاد النظر في مسألة هذه القوات ومكان إستقرارها – بعد عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، وإذا أختلف الطرفان بعد العشر سنوات في تحديد أماكن إستقرار هذه القوات يُعرض الأمر على عصبة الأمم .

وقد رفضت الوزارة المصرية هذا المشروع البريطاني وإستقال عبدالخالق ثروت وخلفه النحاس باشا في رئاسة الوزارة .

٣ – مفاوضات النحاس – هندرسن (١٩٣٠) :

اتفق الطرفان المصرى والبريطاني على أن تسمح مصر لبريطانيا أن تتعاون مع القوات المصرية في حماية القناة ، وهي جزء لايتجزأ من مصر – لكنها طريق هام من وسائل المواصلات بين مختلف أجزاء الإمبراطورية البريطانية ، وأتُفق أن يحدد عدد هذه القوات ، وأن يتركز وجودها بالقرب من (الاسماعيلية) ، وكان الجانب المصرى قد أقترح وضع هذه القوات البريطانية على الحافة الشرقية للقناة في (بورفؤاد) أو (القنطرة) – لكن لم يقبل المفاوضون الإنجليز هذا الإقتراح .

على أن الطرفين إختلفا فيما يتعلق بوضع السودان فقد أصرت بريطانيا على ألا يتغير الوضع عما آلت إليه الأمور بعد مقتل السردار في عام ١٩٢٤ أى تنفرد إنجلترا بإدارة السودان – مما أدى لفشل هذه المفاوضات .

وأدت الظروف الدولية التى نشأت إثر إعتداء إيطاليا على الحبشة في عام ١٩٣٥ ، وظهور بوادر حرب عالمية ثانية الى إتجاه انجلترا للتفاوض مع مصر لعقد معاهدة تحالف .

معاهدة ١٩٣٦ :

في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى من : مصطفى النحاس

باشا رئيساً ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وعبدالفتاح يحيى باشا ، وواصف بطرس غالى باشا ، ومحمد حلمى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ عفيفى باشا ومحمود فهمى النقراشى باشا ، وأحمد حمدى سيف النصر باشا - أعضاء وتتألف الهيئة البريطانية من السيرمايزلامبسون ، وقواد عسكريين.

وعُقدت جلسة الإفتتاح فى ٢ مارس ١٩٣٦ بقصر الزعفران بحضور جميع أعضاء الهيئة المصرية والبريطانية وكبار رجال الدولة وممثلى الصحف وألقى الرئيسان خطبة الإفتتاح .

وفى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد .

وقد أجريت إنتخابات أعضاء مجلس النواب والشيوخ وأجتمع البرلمان فى ٨ مايو ١٩٣٦ وقرر تأليف مجلس الوصاية الي أن يبلغ الملك الجديد السن القانونية من - الأمير محمد على ، وعبدالعزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى باشا .

ولما كانت الإنتخابات قد أسفرت عن فوز حزب الوفد بالأغلبية - فقد قدم على ماهر باشا استقالة وزارته وعهد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة فأصبح يرأس الحكومة وهيئة المفاوضات معاً .

وفى ٩ مارس ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بحضور جميع الأعضاء وتوالت جلسات العمل .

وأخيراً فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ تم التوقيع على المعاهدة بقاعدة (لوكارنو) بوزارة الخارجية البريطانية - وقد وقعها عن الحكومة المصرية أعضاء الهيئة ، وعن الحكومة البريطانية - المستر أنتونى إيدن وزير الخارجية ، والمستر ورامزى ماكدونالد رئيس المجلس الخاص ، والسيرجون سيمون وزير الداخلية ، والفيكونت هاليفاكس حامل أختام الملك - والسير مايزلامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصر .

هذا ونُشير الى أنه لم تُنشر للمفاوضات التى إنتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ – محاضر .

لكن بيان مصطفى النحاس باشا فى مجلس النواب فى جلسة ٢ نوفمبر ١٩٣٦ والمناقشات التى دارت فى المجلس ، وكذلك المحاضرة التى ألقاها مكرم عبيد باشا في جامعة القاهرة – كلها تُلقى الأضواء على مادار فى جلسات المفاوضات ، وما إنتهت إليه المفاوضات من بنود وافق عليها الطرفان .

فقد نصت المعاهدة علي :

١ – زوال الإحتلال البريطانى لمصر (المادة الاولى) .

٢ – اعترفت انجلترا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتعهدت بريطانيا بتأييد أى طلب تُقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم (المادة الثالثة) .

٣ – يُعقد تحالف بين الطرفين المتعاقدين لتوطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما (المادة الرابعة) .

٤ – إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب – فإن الطرف الأخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً (المادة السابعة) – ومساعدة مصر لإنجلترا عندما تكون فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يُخشى خطرها فتقدم مصر جميع التسهيلات والمساعدة التى في وسعها بما فى ذلك إستخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات .

٥ – تتعهد الحكومة البريطانية بأن تقبل ماترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالملكة المتحدة ، وأن يكفل لهم التدريب الصحيح كما أن الأفراد المصريين لهم الحق في أن يتلقوا الفنون الحربية فى معاهد البلاد الأخرى.

٦ – تعاون الحكومة البريطانية مصر في الحصول على المهمات الحربية من المملكة المتحدة بنفس الثمن الذى تدفعه الحكومة البريطانية .

٧ – مصر المسئولة أصلاً عن الدفاع عن قناة السويس بإعتبار القناة جزءاً لايتجزأ من مصر – لكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة في حماية حرية الملاحة فى القناة باعتبارها شرياناً لمواصلاتها – الى أن يصبح الجيش المصرى قادراً على القيام بمفرده بهذه المهمة – ترخص مصر لحليفتها بنقط عسكرية مؤقتة فى منطقة القناة لتعسكر فيها قواتها لمعاونة الجيش المصرى على حماية قرية الملاحة قناة السويس وسلامتها التامة – والنقط العسكرية التى ترخص بها للقوات البريطانية لاتكون لها صفة الإحتلال ، ولاتخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

٨ – حدد عدد القوات البريطانية البرية التى يُسمح لها بالبقاء فى مصر للدفاع عنها بما لايتجاوز عشرة آلاف ، أما القوات الجوية فعددها ٤٠٠ طيار ومايلزمهم من المستخدمين والفنيين – وحُدد مكان وجود هذه القوات فى منطقة القناة – وأن تقوم الحكومة المصرية ببناء الثكنات اللازمة لهذه القوات ، وأن يُسلم الجيش البريطانى لمصر الثكنات الحالية التى يشغلها فى القاهرة وغيرها.

٩ – تجلو القوات البريطانية عن القاهرة ، وجميع الجهات الأُخرى بعد بناء الثكنات اللازمة لها في المنطقة المشار اليها .

١٠ – تقوم مصر بتحسين الطرق الآتية (ليتيسر تنقل القوات البريطانية في حالة حرب) :

أ – طريق القاهرة – السويس .

ب – طريق القاهرة – إسكندرية الصحراوى .

جـ – طريق الإسكندرية – مرسي مطروح .

١١ – تستمر المحالفة لمدة عشرين عاماً علي أنه يمكن بعد عشر سنوات برضاء الطرفين الدخول فى مفاوضات لتعديل المعاهدة .

١٢ – فيما يتعلق بالسودان أتُفق على تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ تطبيقاً فعلياً فيعود الجيش المصرى الى السودان بمجرد تناول التصديق على

المعاهدة ، ويُعَين المصريون كما يعين البريطانيون فى وظائف حكومة السودان - ويخول مفتش الرى المصرى في السودان حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر في الشئون المتعلقة بمهام وظيفته - وبذا يُصبح ّالمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان - كما تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد ، هذا مع الإحتفاظ بحرية عقد إتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ .

١٣ - تعترف إنجلترا بأن نظام الإمتيازت الأجنبية لم يَعدُ يلائم روح العصر ، ولذا إتفق الطرفان على إلغاء هذا النظام ، وما يتبعه من قيود - تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى على الأجانب .

تقييم للمعاهدة :

أُخذ على المفاوضين المصريين ثلاثة مآخذ : .

أولاً : التلهف الشديد للمفاوضة مع التدليل البريطانى الشديد

ثانياً : التمسك الشديد بأن تقوم المفاوضات على أساس مشروع ١٩٣٠ (مع التحرر البريطانى الشديد من ذلك المشروع) .

ثالثاً : المبالغة الشديدة في مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية (وُصفت المعاهدة بأنها معاهدة الشرف والكرامة) .

بينما هى تمر فى الأوساط البريطانية ولايكاد يحس بها أحداً .

وقد ذكر محمد محمود باشا فى تعليقة على المعاهدة فى البرلمان - إن هذه المعاهدة لها مزايا لاسبيل الى إنكارها - لكنها تنطوى على قيود تتنافى مع إستقلال مصر منها :

١ - مايجب أن تقدمه مصر في حالتى الحرب وخطر الحرب من تسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية .

٢ - المعاهدة تفرض على مصر إنشاء طرق حربية ، وتُبيح جو مصر كله للطيران الحربى البريطانى- وهو مايتنافى مع معنى الإستقلال .

والمعاهدة تفرض على مصر أعباءً مالية جسيمة .

كما اعترض محمد بهى الدين بركات بك على المواد الخاصة بالنقط العسكرية التى يُسمح لبريطانيا بالبقاء فيها ، والنقاط المتعلقة بالسودان ، والإمتيازات الأجنبية ، والأعباء المالية ، وكذلك (أبدية) المحالفة في الوقت الذي تُعطى فيه بريطانيا الحرية الكاملة للدومنيون فى الإنفصال ووصل الأمر الى أنه طالب النواب برفض المعاهدة .

كما أشار محمد حافظ رمضان بك – فى تعليقه الى أن المعاهدة تُعطى بريطانيا حق إرتفاق حربي دائم في بلادنا – تُصبح مصر بموجبه بلاداً محاربة فى جميع حروب بريطانيا هجومية كانت أو دفاعيه – كما أنه لم يعد مقبولاً التسليم باتفاقيتى السودان – فى وقت ظلت البلاد فى جميع أطوار جهادها تُناوى ببطلانهما .

١ – وذكر إن معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تنهى الإحتلال غير المشروع وتستبدل به إحتلالاً مشروعاً .

٢ – إن المعاهدة تُكلف البلاد أعباءً ماليه لإنفاذ برامج عسكرية .

٣ – إنها تجر البلاد لحروب لاشأن لها فيها ولامغنم لها منها .

٤ – تقر المعاهدة إتفاقيه السودان الباطلة ، وتجعل منه مستعمرة بريطانية يحرسها جنود مصر .

٥ – تحرم المعاهدة مصر لزمن غير محدود من حقها المعترف به دولياً في إلغاء المحاكم المختلطة – وتترك الإمتيازات الأجنبية معلقة بما قد تنتجه المفاوضات بشأنها .

وقد نقد محمد علويه باشا المعاهدة نقداً عنيفاً – خاصة مايتعلق بالجلاء والسودان والنص على أنه في حالة (خطر الحرب) تقدم مصر لحليفتها مواردها وموانيها ، وطرقها ، وسككها الحديدية ، والتليفونات ، والتلغرافات ... وأشار الى أن كلمة (خطرالحرب) كلمه مرنة يمكن إساءة إستعمالها .

وقد أنتقد الدكتور محمد حسين هيكل – المعاهدة – وذكر إن وجهة النظ المصرية بسيطة – واضحة كل الوضوح – فمصر تُريد أن تكون دولة مستقل إستقلالاً صحيحاً ، وألا يكون لأحد سلطان عليها داخل حدودها بأيه صورة مز الصور – لكن انجلترا لاتكفى بصداقة مصر و ولابمعاهدة الإستيانه لسنة ١٨٨٨ وهى المعاهدة التى تضمن حيدة القناه – وفى ختام كلمته خاطب النواب قائلاً :

– أن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لاتحقق هذه الحقوق فأرفضوها .

– وإن كنتم تريدون مجرد تغيير للحالة التى سئمناها دون إهتمام بنتائج هذا التغيير – لعل فى الحركة بركة – إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تُعدل بأسرع مايستطاع تعديلاً يزيل مابها من مساس بإستقلال مصر .

هذا وقد أسفرت نتيجة أخذ الرأي على قبول مشروع المعاهدة – بموافقة ٢٠٢ عضواً ضد ١١ عضواً في مجلس النواب – وبموافقة ١٠٩ عضواً – ضد ٧ أعضاء فى مجلس الشيوخ .

اتفاق مونترو :

تنفيذاً للنصوص الخاصة بنظام الإمتيازات دعت الحكومة المصرية – حكومات الدول صاحبة الإمتيازات لمؤتمر عُقد فى مونترو بسريسرا .

وإنتهى المؤتمر بموافقة المندوبين عن الدول فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ على إلغاء الإمتيازات الأجنبية فى مصر ، وأتُفق على فترة إنتقال ينتهى بعدها إختصاصها الى المحاكم الأهلية – وقد إنتهت فترة الإنتقال هذه فى ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ .

إنضمام مصر لجمعية الأمم :

تنفيذاً للعاهدة قدمت الحكومة المصرية طلباً للإنضمام لجمعية الأمم ، ووافقت الجمعية العمومية على قبول مصر بإجماع الأراء وذلك فى جلسة ٢٦ مايو ١٩٣٧ .

الفصل السادس
مصر من ١٩٣٦
حتى قيام ثورة يولية ١٩٥٢

النقاط التي عالجها :

- تعدد الوزارات وعجزها عن الإصلاح .
- حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .
- معاهدة صدقي بيفين (أكتوبر ١٩٤٦) .
- عرض قضية مصر علي مجلس الأمن أغسطس ١٩٤٧ .
- حرب فلسطين ١٩٤٨ - والأسلحة الفاسدة .
- إلغاء الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ .
- مذبحة الإسماعيلية (٢٥ يناير ١٩٥٢) .
- حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) .

شهدت مصر فى الفترة من توقيع معاهدة ١٩٣٦إلى قيام ثورة ١٩٥٢ عدة أحداث عجلت بقيام الثورة – نذكر منها :

أولا : فساد أداة الحكم :

فقد تعددت الوزارات التى حكمت مصر فى هذه الفترة – وأدى هذا إلى إضطراب الأمور وترتب على قصر فترة حكم تلك الوزارات عجزها عن إنجاز أى مشروع إصلاحى هام ، كما حرصت كل منها على خدمة مصالح أنصارها قبل أن تترك كراسى الحكم .

ففى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أُقيلت الوزارة الوفد به – وشكّل محمد محمود باشا وزارة جديدة وحل البرلمان ، وأجُريت إنتخابات جديدة أسفرت عن برلمان يؤيدالوزارة الجديدة ، وقد أصبحت الوزارة والبرلمان لعبة فى يد السراى تسقط الوزارة التى لاتسير حسب هواها وتحل البرلمان القائم لتجرى إنتخابات لبرلمان جديد يؤيد الوزارة .

وقد توالت الوزارات – فقد ألف على ماهر باشا الوزارة ، ثم خلفه حسن صبرى، وخلفته فى نوفمبر ١٩٤٠ وزارة حسين سرى الإئتلافية ، ولما رأت إنجلترا أن ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) تتطلب وجود وزارة تستند إلى أغلبية شعبية طلبت من الملك فاروق فى فبراير ١٩٤٢ تكليف الوفد بتشكيل الوزارة .

ثانيا: تدخل انجلترا في شئون مصر (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) :

طلب ممثل إنجلترا فى مصر (اللورد كليرن) من الملك تكليف الوفد بتشكيل الوزارة ، ولما لم يجد إستجابة فورية من القصر قدم إنذاراً للملك بأنه إن لم يدعُ النحاس باشا لتأليف وزارة – فإن الملك فاروق يتحمل مايترتب على ذلك من نتائج وحاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين – وقبل الملك الإنذار وكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

وكان طبيعاً أن تقدم هذه الوزارة لإنجلترا كل ما تحتاجه من تسهيلات لقواتها في الحرب فسخَّرت كل موارد البلاد وإمكانياتها لخدمة قوات الحلفاء، وقد عانى الشعب من جراء ذلك ومن جراء فرض الأحكام العرفية على البلاد- الكثير .

ثالثا : معاهدة صدقي بيفن (أكتوبر ١٩٤٦) .

بعد إنتهاء الحرب لم تجد انجلترا ضرورة لبقاء الوفد في الحكم ، وانتهز الملك الفرصة فأقال وزارة النحاس ، وألّف النقراشي باشا رئيس حزب السعديين الوزارة – التي لم تستمر في الحكم طويلاً – فقد سقطت وخلفتها في ١٧ فبراير ١٩٤٦م وزارة برئاسة صدقي باشا .

وقد دخل صدقي في مفاوضات مع الإنجليز أسفرت عن مشروع معاهدة أطلق عليها اسم (معاهدة صدقي- بيفن) وقعت في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦بالحروف الأولى من الطرفين – لكن البرلمان المصرى لم يقبلها ورأى أنها تربط مصر عسكرياً ببريطانيا إلى الأبد ، ولا تُحقق كل آمال الشعب المصرى فسقطت وزارة صدقي وشكل النقراشي المرة الثانية وزارة جديدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ م .

رابعا : عرض قضية مصر على مجلس الأمن (١٠ أغسطس ١٩٤٧) :

لما لم تُجِد الجهود المبذولة لحل القضية المصرية بالتفاوض مع انجلترا – تقدم محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء بعريضة إلى مجلس الأمن طالبا حسب المادتين ٣٥ ، ٣٧ من ميثاق المجلس بما يلي :

أ – جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً وناجزاً .

ب – إنهاء النظام الإدارى بالسودان .

نظر المجلس طلب الحكومة المصرية في ٥ أغسطس ، ١١ أغسطس ، ١٣ أغسطس ، ٢٢ أغسطس ، ٢٦ أغسطس ، ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ – لكن المجلس لم يُنصف مصر – ودعا المجلس الدولتين للتفاوض لحل خلافاتهما .

خامسا : حرب فلسطين ١٩٤٨ :

دخلت مصر مع الدول العربية الأخرى هذه الحرب - دون أن تكون قد إستعدت لها إستعداداً كاملاً - فقد كان الجيش المصرى يفتقر للسلاح - وحاولت مصر الحصول على السلاح بأى ثمن ومن أى جهة - وأدى ذلك لتسليح فرق من الجيش المصرى بأسلحة فاسدة .

وأثبتت الحملات العسكرية التى جرت أن الدول العربية لم تُنسق بين جيوشها وقياداتها وانتهت الحرب بنكسة عسكرية - وشعر الجيش المصرى بالمرارة ، فقد أظهرت المعارك مدى الإستهانة بأرواح الجنود وبمصير البلاد ومستقبلها .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ أُغتيل النقراشى باشا وكان قد أصدر قبل إغتياله أمراً بحل (الإخوان المسلمين) فوجهت إليهم أيدى الإتهام فى إغتياله .

سادساً : الوزارة الوفدية ١٩٥٠ والغاء معاهدة ١٩٣٦ م:

بعد إغتيال النقراشى تولى إبراهيم عبدالهادى رئاسة الوزارة ، وخلفتها فى يوليو ١٩٤٩م وزارة برئاسة حسين سرى باشا - وإنتهى الأمر بأن عُهد للنحاس الباشا فى يناير ١٩٥٠ بتشكيل الوزارة .

وازاء إصرار انجلترا على عدم الإذعان للمطالب المصرية أعلنت الوزارة الوفدية فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ من جانبها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير (يوليو ١٨٩٩) الخاصتين بالسودان .

ولم تعترف إنجلترا بهذا الإجراء الذى أُتخذ من جانب واحد ، وفرض الإنجليز الحكم العسكرى على منطقة القناة ، وإقترفت قوات الإحتلال أعمالاً وحشية ضد السكان فى هذه المنطقة .

وظهر أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراء لمواجهة الموقف - وإكتفت بتقديم الإحتجاجات للحكومة الإنجليزية وسحبت السفير المصرى من لندن، كما تقدمت بالشكوى للأمم المتحدة وبالطبع لم تكترث انجلترا بذلك .

سابعا : مذبحة الإسماعيلية (٢٥ يناير ١٩٥٢) :

لم تعترف بريطانيا بما أعلنته الحكومة المصرية بخصوص إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وأدى ذلك لاصطدام بين المصريين والقوات البريطانية المرابطة فى منطقة القنال .

وفى ٢٥ يناير ١٩٥٢ وقعت مذبحة فى الإسماعيلية ، فقد هددت القوات الإنجليزية المدينة وهاجمت مبنى المحافظة ، وصدرت الأوامر من الحكومة المصرية لقوات الشرطة بالمحافظة – المسلحة بالبنادق للتصدى للقوات الانجليزية المهاجمة بمدافعها ، كما اشترك الأهالى مع قوات البوليس فى التصدى للقوات المهاجمة – وترتب على ذلك إستشهاد خمسين من رجال البوليس وعدد من الأهالى .

ثامناً : حريق القاهرة (٢٦ يناير١٩٥٢) :

كشفت مذبحة الإسماعيلية عن ضعف الحكومة وتعريضها حياة المواطنين للخطر بإتخاذها قرارات خطيرة دون تدبر لنتائجها .

وتتالت حوادث الإضطرابات ، وفى هذه الأثناء شب حريق القاهرة الذى أتى على مناطق متعددة منها الأوبرا والعديد من دور السينما الكبرى والمحلات خاصة المملوكة للأجانب ، ولم تستطع الحكومة وقف موجة التخريب ، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية ونزول قوات من الجيش للشوارع ، وإستغل القصر هذه الفرصة لإقالة الوزارة الوفدية .

تعاقب على حكم مصر فى خلال الستة شهور الأولى من عام ١٩٥٢ أربع وزارات .

وهكذا كان لابد من حدوث تغيير سريع وجذرى يُعيد الأمور لنصابها ، ويؤمن الشعب على مصالحه وحقوقه .

وفى صبيحة ٢٣يوليه سنة ١٩٥٢ تحرك الضباط الأحرار لوضع حد لهذه الإضطرابات والقلاقل التى كانت تُخيم على جو مصر .

الفصل السابع
ثورة يولية ١٩٥٢
دوافع الثورة - وما حققته فى المجال السياسى

النقاط التي تناولها :

– حالة مصر قبل الثورة .

– ما حققته الثورة في الميدان السياسي :

١ – إتفاقية السودان (١٢ فبراير ١٩٥٣) .

٢ – إعلان الجمهورية (١٨ يونيه ١٩٥٣) .

٣ – إتفاقية الجلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) .

٤ – تأميم قناة السويس .

٥ – مساندة حركات التحرر العربي .

٦ – السياسة الخارجية للثورة .

(إعتناق مبدأ السلام – وسياسة عدم الإنحياز) .

كان القصر يعتمد على الجيش لضرب أى حركة شعبية تحاول إصلاح الفساد الذى إستشرى فى البلاد – لكن الطليعة من رجال الجيش كانوا فى مقدمة الذين يدركون ما تعانى منه البلاد من فساد ، وقد حفزت حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وما حدث فيها من متاجرة بأرواح رجال الجيش همم جماعة (الضباط الأحرار) القيام بالواجب الملقى على عاتقهم لتخليص البلاد مما تعانيه .

وكانت إنتخابات مجلس إدارة نادى الضباط فرصة لإظهار عدم خضوع الضباط الأحرار لإرادة الملك وحاشيته ، فقد فشلت صنائع الملك فى الإنتخابات وكانت هذه أول مواجهة علنية بين السراى والضباط الأحرار مما دعا القصر لأن يسعى للقضاء على المطالبين بإصلاح شئون الجيش وقيادته ليمكنه أن يقود حركة النضال الوطنى .

وإذا كانت حركة الضباط الأحرار قد بدأت سرية لكن الظروف التى كانت تمر بها البلاد أدت فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ إلى أن يتحرك الجيش ليُمسك بدفة الأمور ويعلن الثورة .

حالة مصر قبل الثورة :

كانت الأوضاع فى مصر – قبل الثورة – قد وصلت إلى درجة لاتحتمل السكوت فكما جاء فى الميثاق الوطنى الذى قدمه جمال عبد الناصر فى ٢١ مارس ١٩٦٢ إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية :

١ – كان الغزاة الأجانب يحتلون أرض مصر :

فقد كانت معاهدة ١٩٣٦ نكسة للحركة الثورية فى مصر – فقد اكسبت هذه المعاهدة بريطانيا حقوقاً شرعية كانت تمارسها من قبل ذلك إغتصاباً – فكانت معاهدة ١٩٣٦ بمثابة صك الإستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩.

فقد ظل الإنجليز يتدخلون فى شئون مصر ، ويعرقلون تقدمها ويتحكمون فى إتصالاتها الخارجية بالدول الأخرى .

ونجح الإنجليز فى خلق جماعة من (الخونة المصريين) من رجال الأحزاب يمنونهم بكراسى الحكم فيحققون لهم أغراضهم – كما أن التناحر الحزبى قدم للمستعمر خدمة أخرى ، فقد كان بمثابة ملهاة للشعب تصرفه عن تحقيق مطالبه.

٢ – كان الإقطاع يحتكر كل خيرات البلاد :

فقد كان على رأس البلاد ملك فاسد جمع حوله جماعة من ذوى النفوس الضعيفة . وصار الملك الحاكم لايحترم الدستور ولايأبه بالقانون ، فكان يقتل ، ويشترى الذمم ويبيع الأوسمة والنياشين حتى أضر بسمعة مصر والمصريين .

وأعتبرت الأسرة الحاكمة أرض مصر صنيعة تتصرف فيها كما تشاء فمنحت مئات الأفدنة لأفراد الأسرة الحاكمة ورجال القصر ، وأُخذت الأرض من ملاكها الحقيقيين .

وهكذا نشأت طبقة من الإقطاعين يستحوذون على الأرض ويستبدون بها ويمن عليها .

٣ – فساد الحكم :

إنتشرت الرشوة وعم الفساد ، وأصبحت المناصب تُشترى ، وسيطر رأس المال على الحكم وتعاقبت على البلاد حكومات ضعيفة كانت ألعوبة فى يد الملك .

وأحتكر أصحاب رؤس الأموال المرافق الرئيسية للإنتاج فى البلاد وتحكموا فيها .

٤ – فساد المجتمع :

ترتب على إنتشار الإقطاع وعلى أحتكار أصحاب رؤوس الأموال للمرافق الرئيسية للإنتاج والثروة الإقتصادية أن أصبح المجتمع من طبقتين :

طبقة: تشقى ولاتكاد تجد القوت الضرورى .

وطبقة : تنعم بثمرات عرق ، وكد الطبقة الكادحة .

وكانت الطبقة الكادحة تُمثل الغالبية العظمى من سكان مصر وهم فى الحقيقة أصحاب هذا البلد ، بينما القلة الدخيلة هى التى تزداد ثراءً يوماً بعد يوم .

ولذا كثرت الشكوى من هذا الظلم الإجتماعى الذى لامبرر له والذى كان يستفحل يوماً بعد يوم .

٥ – حالة الجيش :

عمل الإستعمار والقصر لإضعاف الجيش ومحاولة التنكيل بالعناصر الوطنية الثورية به ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى حملة فلسطين (١٩٤٨) ، فقد تاجر الملك ورجاله بأرواح الجنود المصريين وبسلامة الوطن ، فإشتروا صفقات من الأسلحة الفاسدة بقصد أن يثروا ، فكانت القنابل تتفجر فى أيدى جنودنا بدلاً من أن تُصيب الأعداء .

ورغم ذلك أبلى الجيش المصرى بلاءً حسناً فى هذه الحرب فمازالت بطولة جنود (الفالوجا) الذين ظلوا محاصرين ٣٠يوماً – ماثلة فى الأذهان ، لكن كانت نفوس الضباط والجنود تتم عن الحسرة والألم لما كان يُحاك لهم من الخلف وهم فى ميدان الشرف – لذا فقد مهدت حرب فلسطين وما حدث فيها – لثورة يوليو ١٩٥٢ .

٦ – الديمقراطية الزائفة :

لم يكن المجالس النيابية التى شُكلت حسب دستور ١٩٢٣ – من قيمة تذكر ، فقد أصبح النواب يصلون لكراسى النيابة برشوة الناخبين أو تزييف الإنتخابات ، وقد كان البرلمان الذى يتعرض بالنقد لسياسة الحكومة أولأوضاع القصر – يُحل لتجرى إنتخابات جديدة تُمهد لحكومة يرضى عنها المستعمر أو يرضى عنها القصر .

وأدت الأوضاع السالفة الذكر إلى إعلان (الضباط الأحرار) فى صبيحة يوم ٢٣يونيه الثورة وفى يوم ٢٦ يونيو أُجبر الملك فاروق على مغادرة البلاد على ظهر اليخت المحروسة بعد أن تنازل عن العرش لولى عهده أحمد فؤادالثانى ، وعُين مجلس وصاية عليه لأنه كان قاصراً ، وفى١٨ يونيه١٩٥٢ أعلن مجلس قيادة الثورة باسم الشعب – إنهاء حكم أسرة محمد على وقيام الجمهورية – فعادت الأمور ليد الشعب .

ماحققته الثورة

١ - فى المجال السياسى

١ - إتفاقية السودان ١٩٥٣ :

كان على الثورة أن تواجه المشكلات الملحة مع بريطانيا - وهى مشكلة الجلاء ومشكلة السودان .

وقد رأى رجال الثورة أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء - إذ أن بريطانيا إتخذت من عدم حل مسألة السودان ذريعة لتأخير الجلاء عن مصر .

ولما كانت بريطانيا تتستر خلف حق السودانيين فى تقرير مصيرهم بأنفسهم لتجد من ذلك حُجةً لإستمرار سيطرتها على دفة الحكم والإدارة ، وتشويه صورة المصريين فى أعين السودانيين وتصويرهم بصورة المُعارضين لحق السودانيين فى حكم بلادهم - لذلك رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب إنجلترا وأغراضها فقدمت فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ للحكومة البريطانية - مذكرة بشأن الحكم الذاتى للسودان وتقرير مصيره - تضمنت المذكرة :

١ - أن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

٢ - للوصول لهذا الهدف لابد من تمكين السودانيين من إبداء رأيهم فى جو محايد .

٣ - لابد من فترة انتقالية لتصفية الوضع القائم بالسودان (الإدارة الثنائية).

٤ - تُنتخب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان إما بإرتباط مع مصر على صورة ما ، أو الاستقلال التام ، وأن تُعد دستوراً يتمشى مع القرار الذى يُتخذ .

وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم الإتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية على الخطوات الضرورية للحكم الذاتى ، وتقرير المصير للسودان ، وحسب هذا الإتفاق غادرت القوات الإنجليزية والمصرية السودان - فى ٩ نوفمبر ١٩٥٣ .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر مجلس النواب السودانى قراراً يقضى بأن الأمر لايدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم فى السودان ، وأنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان - إستقلالاً له .

وأعلنت الحكومة السودانية قيام (الجمهورية السودانية) وأبلغت دولتى الحكم الثنائى بذلك .

وأعلنت حكومة الثورة فى مصر إعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة ، كما إعترفت انجلترا بالوضع الجديد .

وفى ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان عضواً فى جامعة الدول العربية ، وفى ١٢ نوفمبر أصبح عضواً فى هيئة الأمم المتحدة ، ولاشك فى أن هذا الحل الذى توصلت إليه حكومة الثورة فى مصر لقضية السودان التى ظلت طوال هذه الفترة تفكر العلاقات بين المصريين والسودانيين وتعطى إنجلترا الفرصة للتدخل فى شئون البلدين - يُعتبر أحسن حل لهذه المشكلة الشائكة .

٢ - إعلان الجمهورية (١٨ يونيه ١٩٥٣) :

أعلن مجلس قيادة الثورة فى ١٨يونيه ١٩٥٣ - كما ذكر سابقاً - قيام الجمهورية المصرية - وفى عام ١٩٥٦ (١٦ يناير ١٩٥٦) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدستور الجديد متضمناً - مبادئ المجتمع الجديد موضحاًحدود كل سلطه من السلطات الثلاثة - التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية - ولما قامت الوحدة بين مصر وسوريا أعلن فى (٥ فبراير ١٩٥٨) الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . لكن بعد نكسة الإنفصال صدر فى (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢) إعلان دستور جديد .

٣ - الجلاء عن مصر :

تعددت المفاوضات بين مصر وانجلترا - بعد الحرب العالمية الأولى لحل مشكلة وجود القوات البريطانية فى مصر ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إعترفت فيه انجلترا باستقلال مصر - لكنها تحفظت على أربع مسائل جعلت هذا الإستقلال

صورياً ، وفى ١٩٣٦ عُقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا وبموجبها تمركزت القوات الإنجليزية فى منطقة القناة ، ولم تنجح المفاوضات المتعددة بعد ذلك للوصول لإتفاق بشأن جلاء هذه القوات نهائياً عن مصر .

وبعد حل مشكلة السودان التى كانت فى مقدمة العقبات التى حالت دون الوصول لإتفاق بين الطرفين – وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ – وجدت إنجلترا نفسها مضطرة لأن تستجيب لطلب الجانب المصرى الذى كان يُصر على الجلاء غير المشروط للقوات البريطانية عن أرض مصر ، وعلى عدم دخول مصر فى أحلاف أو منظمات دفاعية .

وانتهى الأمر بتوقيع إتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا – فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وبموجبها تقرر :

١ – إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

٢ – تحددت فترة لاتزيد عن عشرين شهراً يتم فى خلالهاخروج جميع القوات البريطانية من مصر .

٣ – الإعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ عن مصر ، على أن تكون الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقا لإتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

٤ – الإحتفاظ بالقواعد والمنشآت العسكرية بمنطقة القناة فى حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الإنجليز لإدارتها وصيانتها .

٥ – فى حالة حدوث هجوم مسلح على مصر أو على إحدى الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى ، أو على تركيا – تقوم مصر بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لعودة جنودها إلى القاعدة للدفاع عنها ، على أن تسحب إنجلترا قواتها فوراً من مصر بعد إنتهاء الحرب .

٦ – يُعمل بهذه الإتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها .

وهكذانجحت حكومة الثورة فى حل مشكلة الإحتلال الإنجليزى لمصر الذى استمر أكثر من سبعين عاماً .

٤ - تأميم قناة السويس :

تأزمت العلاقات بين مصر والدول الغربية بسبب موقف مصر المناصر للقضايا العربية - وفى مقدمتها مناصرتها للقضية الفلسطينية ومساندة الشعب العربى فى فلسطين ضد الأطماع الصهيونية - وكذلك مساعدتها للشعب الجزائرى فى نضاله ضد المستعمرين الفرنسيين، وكان لجوء حكومة الثورة فى مصر لشراء الأسلحة اللازمة للجيش المصرى من تشيكوسلوفاكيا - صفعة للدول الغربية التى رفضت إمداد مصر بحاجتها من الأسلحة .

وفي ذلك الوقت كانت مصر مُقدمةً على تنفيذ (مشروع السد العالى) لتوفير المياه اللازمة للتوسع فى الرقعة الزراعية ، وكانت مصر فى حاجة للمال لتمويل هذا المشروع الضخم الحيوى بالنسبة لها - وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية قد وعدت بتمويل هذا المشروع - لكن فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٦ سحبت هذه الدول وعدها بتمويل مشروع السد العالى متعللة بأسباب غير حقيقية فى مقدمتها شكها فى مقدرة مصر الاقتصادية .

وفى مساء السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس ، وأصدر قراراً جمهورياً بذلك ، وتقرر أن تتولى إدارة مرفق المرور فى القناة (هيئة مستقلة) تكون لها الشخصية الإعتبارية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية .

وقد تقرر تشكيل مجلس إدارة هيئة القناة من :

المستشار بهجت بدوى رئيساً ، والقائم مقام المهندس محمود يونس نائباً للرئيس ، والمهندس عبد الحميد أبو بكر سكرتيراً عاماً للهيئة ، والاستاذ برهان سعيد ، وأمير البحر محمود سامى ، والدكتور المهندس محمد أحمد سليم ، والمهندس إبراهيم زكى ، والأستاذ أحمد نبيه يونس ، والأستاذ محمد توفيق سكر ، والدكتور مصطفى الحفناوى، والدكتور محمود القيشرى - أعضاء .

وقد جاء رد الفعل لدى الدول الإستعمارية - التى كانت تعمل جاهدة لمد أجل الإلتزام الذى كان مفروضاً أن ينتهى فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٨ - عنيفاً ، فأصدرت

حكومات انجلترا وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية بياناً فى لندن إدعت فيه أن الشركة العالمية لقناة السويس ذات طابع دولى فليس من حق الحكومة المصرية أن تؤمم القناة ، وقد ردت الحكومة المصرية على هذا الإدعاء – فذكرت أن شركة قناة السويس – شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد ، وقد سبق فى مناسبات متعددة أن إعترفت بريطانيابهذه الحقيقة .

ثم وجهت بريطانيا الدعوة إلى ثلاثة وعشرين دولة لحضور مؤتمر فى لندن فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ – لبحث الوضع ، وأقترحت إنشاء (لجنة دولية) لإدارة القناة .

ولقد اتجهت الدول الإستعمارية لمحاولة تعطيل الملاحة فى القناة ، فأصدرت الأوامر لقناصلها ببورسيعد للإتصال بالمرشدين وموظفى الشركة الأجانب فى سائر الفروع والأقسام لتقديم إستقالتهم ظناً منهم أن مصر عاجزة عن إدارة قناتها وأن الملاحة فى القناة ستضطرب وتتوقف .

وقد نفذوا مخططهم فى صبيحة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ وإختاروا هذا اليوم بالذات حيث كان عدد كبير من السفن محتشداً عند مدخل القناة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس . لكن استبسل المرشدون المصريون يعاونهم عدد من السلاح البحرى كانوا قد أُنتدبوا للعمل بالقناة ، وأمكنهم إدارة الملاحة فى القناة بكفاءة أذهلت المتآمرين .

وأحيل النزاع على مجلس الأمن ، ونُظر الأمر فى جلسة المجلس فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ولم تستطع الدول المتآمرة أن تُصدر قراراً يدين مصر – فاتجهت فرنسا وانجلترا للقيام بمؤامرة مسلحة ضد مصر مستعينةً بإسرائيل – فكان العدوان الثلاثى علي مصر .

الخبرة المصرية وتطهير القناة وتطويرها بعد العدوان الثلاثي :

ترتب على العدوان الثلاثى على مصر – تعطيل الملاحة فى قناة السويس ، وعانت الدول الأوربية من ذلك بسبب تعذر وصول شاحنات البترول التى كانت تمر

بالقناة فى طريقها إلى البحر المتوسط فأوربا ، وأضطرت لاستخدام الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح فارتفعت أسعار البترول - وتوقفت عديد من الصناعات فى البلاد الأوربية ، وعانى الأوربيون من البرد والجوع والبطالة .

وتضافرت الجهود - بعد إنتهاء العدوان- لتطهير القناة وإعادة الملاحة بها ، وقد أسهمت الخبرة المصرية فى ذلك - فاعادوا العمل فى ورش القناة ، وإستطاع المهندسون والخبراء والعمال المصريون أن يُعيدوا الحياة فى القناة وإستأنفوا الملاحة فيها فى وقت قصير .

وسارت الملاحة فى القناة بدقة متناهية فى ظل الإدارة المصرية ، وفى١٢ يوليه سنة ١٩٥٨ - وقع إتفاق بين مصر وممثلى الشركة السابقة صُفيت بموجبه كافة المشكلات المعلقة .

مشروعات تطوير القناة :

بعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية - قامت الإدارة المصرية بعدة مشروعات لتحسين الملاحة وتطويرها ، ومن أهم هذه المشروعات :

أ - مشروع عام ١٩٦١ - بزيادة القطاع المائى ، وزيادة الغاطس المسموح به.

ب - مشروع عام ١٩٦٥ - وذلك لزيادة القطاع المائى وزيادة الغاطس مرة أخرى - وقد تطلب الأمر إزالة كوبرى الفردان القديم وإقامة كوبرى جديد ، وترتب على ذلك زيادة عدد السفن العابرة للقناة .

جـ - مشروع عام ١٩٦٦ - والهدف منه تطوير القناة بتوسيعها وتعميقها لتسمح بمرور أكبر نسبة ممكنة من ناقلات البترول .

وفى الذكرى العاشرة لتأميم القناة (٢٦ يوليو ١٩٦٦) - أعلن جمال عبدالناصر إعتماد مشروع جديد لتطوير القناة يتم على مرحلتين .

د - مشروع عام ١٩٧٤ - وهو يهدف لتطوير القناة بعد إغلاقها ثمان سنوات بسبب الحرب (١٩٦٧ - ١٩٧٥) ، والهدف من المشرع إعداد القناة

لمرور غالبية ناقلات البترول العملاقة التى كانت تُضطر لإستخدام طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد انتهت المرحلة الأولى للمشروع فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٠ – ووصل القطاع المائى إلى ٣٢٠٠/٣٦٠٠متراً مربعاً ، وبلغ الغاطس ٥٣ قدماً .

أما المرحلة الثانية فقد بدأ تنفيذها بعد تقييم نتائج المرحلة الأولى بهدف أن يصل القطاع المائى إلى ٤٧٠٠ / ٥٢٠٠ م٢ والغاطس إلى ٦٧/٦٨ قدماً.

هـ – وقد إهتمت الإدارة المصرية بالإضافة لذلك بتطوير الجهاز الفني للقناة وذلك بإعداد طاقم كفء من المرشدين – وإعداد مركز للإتصالات البحرية وتزويده بأحدث الأجهزة – وإنشاء محطات فى منطقة القناة للتنبؤ بالأحوال الجوية لخدمة الملاحة فى القناة ، كما إهتمت الإدارة المصرية ببناء ترسانتين بحريتين – ترسانة بورسعيدالبحرية ، وترسانة بورتوفيق البحرية – وتستمر الإدارة المصرية فى تنفيذ المشروعات الهامة الأخرى لتطوير وتحسين هذا المرفق الهام .

٥ – مساندة حركات التحرير العربي :

أعلنت الثورة منذ البداية إيمانها (بالوحدة العربية) ، وأن هناك عوامل تؤكد حقيقة الوحدة العربية – منها وحدة اللغة ووحدة التاريخ ، ووحدة الأمل – وأعلنت الثورة أن الجامعة العربية – وهى جامعة للحكومات العربية المستقلة – تستحق كل تأييد .

وقد ساندت حكومة الثورة بمصر حركات المقاومة الوطنية فى كافة البلاد العربية وخاضت أكثر من حرب مساندة للشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد الصهيونية ولإسترداد حقه فى أرضه .

وساندت مصر ثورة الشعب الجزائرى وقدمت له العون العسكرى والمادى، وكان هذا الموقف من حكومة الثورة من أسباب العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ .

كما ساندت مصر ثورة العراق فى عام ١٩٥٨ - ولما نشبت الثورة فى اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ كانت مصر فى مقدمة الشعوب التى دعمت ثورة الشعب اليمنى ، وعقدت - معاهدة دفاع مشترك مع حكومة اليمن .

وقد ساندت الثورة حركات التحرر فى كل من تونس والمغرب الأقصى (مراكش) .

وكانت القاهرة الملاذ الذى لجأ إليه الثوار من الأقطار العربية - حيث وجدوا من حكومتها المعاونة الكاملة لقيادة حركات التحرر فى بلادهم بعد أن ضيق عليهم الخناق فيها .

ونشير بالذات فى هذا المجال إلى مؤتمر القمة العربى الذى عُقد فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٩٦م بدعوة من الرئيس حسنى مبارك لتوحيد الصف العربى وحل الخلافات بين الدول العربية وتكوين جبهة عربية قوية تستطيع أن تقود العمل العربى ، وأن نساند الحق العربى خاصة بعد أن وصلت قضية الشرق الأوسط إلى مرحلة حرجة بوصول حزب الليكود الإسرائيلى إلى الحكم وتصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد التى تتنكر لكل قرارات مجلس الأمن والقرارات الدولية وقرارات مؤمر مدريد والأسس التى أقرها المؤتمر وفى مقدمتها (السلام مقابل الأرض) .

ولم يقتصر الأمر على مؤازرة الحركات التحررية فى البلاد العربية - فقد ساندت حكومة الثورة فى مصر الحركات التحررية فى كافة الأقطار - وفى أفريقيا بالذات ، وكان نجاح ثورة ٢٣ يولية فى مصر دافعاً قوياً للثوار فى كل انحاء القارة الأفريقية بل وفى العالم كله للمطالبة بحقوقهم .

٦ - السياسة الخارجية للثورة - واعتناق مبدأ السلام ، وسياسة عدم الإنحياز :

برزت سياسة حكومة الثورة فى مصر فى دعوتها للسلام كأساس لحل المشكلات القائمة بين الشعوب - وقد ظهر هذا الموقف بجلاء فى موقف حكومة الثورة فى مصر من قضايا الشرق الأوسط وغيرها من القضايا .

فقد نادت الحكومة المصرية بأن أفضل حل للخلافات بين الدول يكون بإحترام القرارات الدولية - وأن الحروب ليست هى الطريق السليم لحل المنازعات لكن الحلول السلمية والجلوس على مائدة المفاوضات هى الحلول السليمة .

وموقف مصر من قضية الشرق الأوسط ودعوتها جميع الأطراف لتسهيل الوصول لحل سلمى يُرضى الجميع تُعتبر مثلاً لهذه السياسة التى تُنادى بها حكومة الثورة فى مصر .

كذلك دعوتها لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل (الأسلحة النووية) ودعوتهاجميع الدول للتوقيع على معاهدة وقف التسليح النووى والسماح للهيئات الدولية بالتفتيش على مراكز البحوث والإنتاج الحربى .

ونادت الثورة بمبدأ (عدم الإنحياز والحياد الإيجابى) .

وقد كان لمصر دور هام فى مؤتمر باندونج الذى عُقد فى ابريل عام ١٩٥٥ (١٨-٢٤ ابريل ١٩٥٥)

وجاءت فكرة المؤتمر من إدراك الدول الآسيوية والأفريقية لأهمية توحيد جهودها لمواجهة المشكلات المشتركة التى تواجها خاصة أن هذه الدول كانت مطمعاً للدول الأوربية الاستعمارية .

وقد برزت فى هذا المؤتمر الجهود التى بذلها(شواين لاى) رئيس وفد الصين، و (نهرو) رئيس وفد الهند ، و (جمال عبد الناصر) رئيس وفد مصر .

وقد حقق المؤتمر نجاحاً منقطع النظير(١):

١ – فقد وضع أسس التضامن الآسيوى الأفريقى .

٢ – أبرز المؤتمر شعار الحياد الإيجابى – والتعاون السلمى، وأصبحت الصفة البارزة لدول المؤتمر هى أنها دول عدم الانحياز .

٣ – تلت ذلك مؤتمرات لتضامن الحكومات والشعوب الأفريقية والآسيوية لبحث ما تحقق وما يمكن تحقيقه فى مجال التضامن بين شعوب القارتين.

وحتى بعد إنهيار الكتلة الشرقية ، وعدم وجود تنافس أو تنازع بين الكتلتين بعد تفتيت الإتحاد السوفيتى لم ينته دور دول عدم الإنحياز فقد نهضت لتطور دورها وعملها ليساير الأوضاع العالمية الجديدة بما يخدم ويصون مصالح دول العالم الثالث فى مواجهة التكتلات الأوربية وتكتلات الدول الصناعية الفنية .

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلي :

١ – شوقى الجمل : التضامن الأسيوى الأفريقى ودوره فى القضايا العربية (١٩٦٤) .

٢ – شوقى الجمل : المغرب العربى الكبير (الطبعة الثانية ١٩٩٦) .

٣ – يرجع لماذكرناه فى فصل قادم عن الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢.

الفصل الثامن

العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦

وحرب يونيه ١٩٦٧

المحتويات : -

أولا : العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ :

- أسباب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦
- التخطيط للعدوان
- تطورات الموقف - وتخطيط الدول المعتدية للمعركة.
- موقف مصر .
- الموقف الدولى من العدوان .
- النتائج التى ترتبت على العدوان الثلاثى .

ثانيا : حرب يونيه ١٩٦٧ :

- سياسة إسرائيل بعد معارك ١٩٥٦ كما رسمها بن جوريون .
- مقدمات حرب ١٩٦٧ .
- أحداث الحرب .
- أسباب النكسة والدروس المستفادة منها .

أولا : العدوان الثلاثى علي مصر (١٩٥٦)

أسباب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ :

تعددت الأسباب التي جمعت بين أطراف هذا العدوان فلم يكن – كما يعتقد البعض تأميم مصر لقناة السويس هو السب الوحيد أو الحقيقي للعدوان – لكن هناك أسباب تتعلق بكل دولة من دول هذا المثلث العدوانى :

١ – فإسرائيل قابلت نجاح مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا – بحزن شديد – إذ رأت أن ذلك سيؤدى إلي إزالة الحاجز المتين للقوات البريطانية التي كانت ترابط على طول قناة السويس بين القوات المصرية والإسرائيلية .

٢ – كذلك فإن إلتجاء مصر لكسر إحتكار الدول الغربية للسلاح أثار هذه الدول . فقد أبدت الصين الشعبية وغيرها من دول الكتلة الشرقية إستعدادها لتزويد مصر بالسلاح إن لم يزود الغرب مصر بالأسلحة التي تحتاجها – وأثار ذلك فزع إسرائيل . وقد ثارت ثائرة الدول الغربية وثائرة إسرائيل حين عقدت مصر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ صفقة أسلحة مع الإتحاد السوفيتي تم توريدها عن طريق تشيكوسلوفاكيا .

٣ – موقف مصر المساند لحقوق الشعب الفلسطيني والذي ظهر واضحاً في مؤتمر باندونج في ابريل ١٩٥٥ – أثار إسرائيل .

٤ – أما فرنسا فقد رأت في موقف مصر المؤيد للثورة الجزائرية – ومد الثوار بالسلاح والدعم المادي – موقفاً عدائياً لفرنسا .

٥ – كذلك كان لفرنسا وضع خاص وفوائد متعددة جنتها من قناة السويس منذ عُهد بحفرها لشركة فرنسية ، وكانت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً لمد إمتياز شركة قناة السويس بعد فترة إنتهائها – فجاء قرار التأميم لطمة لأطماع فرنسا .

٦ - أما انجلترا فقد أجبرتها حكومة الثورة في مصر على الجلاء عن منطقة القناة .

٧ - كذلك كان لإنجلترا مركز ممتاز في مجلس إدارة القناة بعد شرائها أسهم مصر في شركة القناة من الخديو إسماعيل .

٨ - وجاء قرار الرئيس عبدالناصر تأميم شركة قناة السويس رداً علي سحب البنك الدولي للإنشاء والتعمير - عرضة بتمويل مشروع إنشاء السد العالي وذلك تحت ضغط وتدخل الدول الغربية التي كما ذكرنا - أغضبها لجوء مصرلشراء الأسلحة من المعسكر الشرقي بعد رفض الدول الغربية إجابة طلب مصر لتزويدها بالأسلحة اللازمة للجيش المصري ليواجه أي عدوان خارجي - في الوقت الذى أمدت إسرائيل بطلباتها من الأسلحة المتطورة.

٩ - وقد أدت بعض الأحداث التي حدثت في بعض البلدان العربية لتوتر الموقف في المنطقة العربية كلها - فمثلاً أضُطر الملك حسين في مارس ١٩٥٦ لطرد (الجنرال جلوب) من منصبه كقائد الفيلق العربى في الأدرن - وذلك تحت ضغط الضباط الأحرار فى الأردن - وكان جلوب قد خدم في الأردن لمدة ١٧ سنة .

وقد ظنت بريطانيا أن عبد الناصر هو المحرك !هذه الأحداث .

التخطيط للعدوان :

بدأ تكوين محور العدوان والإتفاق على خطته بزيارات لرئيس وزراء فرنسا (جي موليه) إلى لندن واجتماعه بأنتونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا للإتفاق علي سياسة تتسم بالعنف ضد مصر - وكان ذلك في مارس ١٩٥٦ .

وبدأ التخطيط الفعلي لغزو مصر إعتباراً من ٢٨ يوليو ١٩٥٦ بعد أن أعلنت مصر فى٢٦ يوليو تأميم قناة السويس - فقد إتفقت إنجلترا وفرنسا على القيام بعمل عسكرى مشترك بينهما وبدأت الإستعدادات لهذا العمل - وتقرر أن تُختار

(مالطة) كقاعدة لتجمع القوات المعتدية فهى لاتبعد عن مصر أكثر من ١٠٠٠ر١ ميل ، كما أنها أقرب ميناء عميق قادر على إستيعاب القوات البحرية والبرية .

وبدأت القيادة فى مصر - حين وصلت أخبار هذا المخطط العدوانى - تتخذ الإجراءات اللازمة للرد على القوة بالقوة .

وكانت التعليمات التى أصدرها إيدن لرؤساء هيئة أركان الحرب تُحدد أهداف العدوان فيما يلى :

١ - السيطرة على قناة السويس .

٢ - إسقاط نظام الحكم فى مصر .

وقد أبدت إسرائيل إستعدادها لأن تلعب دوراً هاماً فى هذا العدوان - فقد إقترح (موشى ديان) على بن جوريون خطة للهجوم على مصر ، وإحتلال شبه جزيرة سيناء وقناة السويس ، والسيطرة على شرم الشيخ وإحتلال قطاع غزة .

وقد أكد ديان قدرة إسرائيل على تنفيذ هذا المخطط خاصة بعد وصول شُحنات الأسلحة الفرنسية التى وُعدت بها اسرائيل .

تطورات الموقف :

١ - خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أغسطس - بدأت الطائرات والسفن تحمل قوات العدوان إلى قبرص ومالطه - كما كانت أسراب الطائرات تعمل ليل نهار من بريطانيا إلى شرق البحر المتوسط .

٢ - وقد دعت فرنسا رعاياها فى مصر لمغادرة البلاد .

٣ - فى هذه الأثناء كانت الدول المنتفعة تبحث مشكلة تأميم مصر للقناة ، فعقد فى لندن مؤتمر فى ١٦ أغسطس ، وأخر فى ١٩ سبتمبر ، كما عرضت القضية على مجلس الأمن فى ٥ أكتوبر والأيام التالية .

٤ - وفى٢٨ سبتمبر ١٩٥٦ - سافر وفد إسرائيلى على رأسه وزيرة الخارجية جولدادمائير لباريس لبحث الدور الذى يمكن القيام به .

٥ - وفى أكتوبر ١٩٥٦ دعا (جى موليه) بن جوريون للاجتماع فى ٢٠ مارس - وإنضم إليهما وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد .

وقد اتفق على :

١ – فى مساء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تبدأ القوات الإسرائيلية هجومها على القوات المصرية بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس .

٢ – توجه بريطانيا وفرنسا يوم ٣٠ أكتوبر نداءً إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية لوقف إطلاق النار وسحب كل القوات المسلحة إلى مسافة ١٠ميل بعيداً عن قناة السويس .

٣ – القبول بصفة مؤقتة بإحتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات بريطانية وفرنسية لضمان حرية المرور فى القناة لكل البواخر من كل الأمم .

٤ – إذا لم تستجب الحكومة المصرية لشروط النداء – فإن القوات البريطانية سوف تقوم بالهجوم على القوات المصرية فى الساعات الأولى من صباح يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .

٥ – الحكومة الإسرائيلية أن تبعث بقواتها لإحتلال الشاطئ الشرقى لخليج العقبة ، وجزيرة فى تران ، وصنافير – لضمان حرية الملاحة فى الخليج .

وقد اختار المتآمرون للعملية إسم رمزى هو (عملية قادش) .

موقف مصر :

رفضت مصر الإنذار البريطانى – الفرنسى وأعلنت تصميمها على القتال حتى أخر جندى ، وقد ردت الدول المعتدية بضرب المدن المصرية بالقنابل ودكت الطائرات البريطانية والفرنسية عدة أماكن فى بورسعيد – لكن صمود المدافعين عن بورسعيد وتضافر القوة الشعبية مع القوات العسكرية المدافعة عن المدن أذهل العالم كله .

الموقف الدولي من العدوان :

استهجنت كل دول العالم هذا العدوان المدبر – وحتى الولايات المتحدة الأمريكية – فرغم إنها كانت حليفة لإنجلترا وفرنسا فقد كانت ترى أن الحرب

ومقاومة المصريين – وعدم نجاح الدول المعتدية فى تحقيق نصر سريع – قد يؤدى إلى وضع عالمى خطير وقد يجر ذلك العالم لحرب عالمية ثالثة .

وقد كان موقف روسيا – واضحاً وقوياً – فقد أنذرت انجلترا وفرنسا بأنهما إذا لم يوقفا عدوانهما فوراً – فإنها ستقف مع الشعب المصرى ضد هذا العدوان الغاشم ، وأدى هذا الإنذار الروسى واحتجاجات دول العالم الآخرى لأن تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة وتصدر قراراً بوقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين.

وأضطرت الدول المعتدية – أمام إجماع دول العالم واستهجانها لهذا العدوان إلى الإنسحاب .

وهكذا أصيبت الدول الثلاثة المعتدية بخيبة أمل وخرجت تجر أذيال الخزى والعار .

النتائج التي ترتبت علي العدوان الثلاثي :

ترتبت على هذا العدوان والوضع الذى إنتهى إليه عدة نتائج تتعلق بمصر والدول المعتدية ذاتها ، بل إنسحبت أثار هذا العدوان ونتائجه على القارة الأفريقية كلها وغيرهامن الدول التى كانت تعانى من جبروت الدول الكبرى .

١ – فقيما يتعلق بمصر – إرتفعت سمعتها بعد خروجها ظافرة من هذا العدوان الذى قامت به ثلاث دول على أرضها .

٢ – وكان صمود شعب مصر ومقاومتها مثلاً إمتدت أثارة للعديد من الدول التى كانت ولاتزال تئن من نير الإستعمار – فأيقنت أن الشعوب الصغيرة تستطيع بصمودها ومقاومتها كسر شوكة الدول الكبرى المعتدية وإجبارها على الجلاء عن أرضها .

٣ – أكدت النهاية التى إنتهى إليها العدوان – الخطوات التى خطتها مصر لممارسة حقها فى تأميم قناة السويس المصرية وبسط السيادة المصرية عليها وإدارتها بمعرفتها – مع حفظ الحقوق المادية للمساهمين فى الشركة المؤممة .

٤ – إنتهزت مصر هذه الفرصة وأعلنت فى أول يناير ١٩٥٧ إلغاء اتفاقية الجلاء التى سبق إبرامها مع انجلترا فى ١٦ كتوبر ١٩٤٥ – بعد أن أخلّت إنجلترا ببنود الإتفاق بإشتراكها فى العدوان على مصر .

٥ – اتخذت مصر من هذا العدوان ذريعة لتصفية المؤسسات المالية والإقتصادية للدول المعتدية والتى كانت قائمة فى مصر وتمارس نشاطها فيها من زمن طويل – وبذا إستطاعت مصر أن تمارس سيادتها الإقتصادية على كل أوجه النشاط فى البلاد .

٦ – كان لموقف الولايات المتحدة ، وروسيا فى مواجهة العدوان – ومساندتها لقرار الأمم المتحدة بضرورة الانسحاب الفوري للجيوش المعتدية أثره فى علاقة مصر بالدولتين .

٧ – أثبتت النتيجة التى انتهى إليها هذا العدوان الغاشم أن الخلافات بين الدول لاتحل بالقوة بل بالتفاوض والتفاهم ، والأخذ والعطاء – فمبدأ الحلول السلمية يجب أن يسود ويحل محل مبدأ القوة الغاشمة .

ثانيا : حرب يونيه ١٩٦٧

انتهت حرب العدوان الثلاثي على مصر فى عام ١٩٥٦ – بإنسحاب اسرائيل من سيناء فى مارس ١٩٥٧ نزولاً على قرار المنظمة الدولية – دون أن تحقق هذه المؤامره الثلاثية أهدافها ، فقد ظل النظام الثورى فى مصر قوياً وصامداً ، وإستمرت ثورة الجزائر بعنفها وإستمر التعاون المصرى الروسى قائماً .

وقد درست المؤسسة العسكرية فى إسرائيل نتائج هذه المعركة وأسباب فشلها، والدروس المستفادة منها .

ويعد هذه المعركة طورت إسرائيل سياستها ، وقد رسم (بن جوريون) سياسة اسرائيل على أساس :

أولاً : إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة الإسرائيلية لتُصبح قوة ضاربة فعالة تستطيع أن تواجه التفوق العربى العددى .

ثانيا : تسليح هذه القوات بأحدث الاسلحة .

ثالثا : كسب الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب إسرائيل بحيث تستطيع أن تعتمد اسرائيل على الولايات المتحدة سواء فى الحصول على السلاح الحديث لقواتها أو فى المحافل الدولية حيث تستطيع أن تساند وضع إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط .

وكانت حرب ١٩٥٦ قد إنتهت بالاتفاق علي :

١ – وجود قوات طوارئ دولية على الحدود بين مصر واسرائيل – خاصة فى منطقة شرم الشيخ حيث مضايق تيران التى تتحكم فى خليج العقبة .

٢ – السماح للسفن الاسرائيلية بالمرور فى مضيق تيران ، وفتح الملاحة أمام إسرائيل إلى البحر الأحمر .

وقد أضطرت مصر لقبول هذا الطلب مقابل إنسحاب اسرائيل من كل سيناء . لكن لاشك فى أن القيادة المصرية كانت تتحين الفرصة المناسبة للتحلل من هذا الوضع الذى فرضته ظروف العدوان الثلاثى على مصر .

التطورات السياسية في المنطقة بعد عدوان ١٩٥٦ :

شهدت الفترة التى تلت العدوان الثلاثى عدة تطورات هامة منها :

١ – التحول الأمريكى السافر لصالح إسرائيل .

فقد تطورت العلاقات الإسرائيلية بحيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الداعمة والحامية لاسرائيل سياسياً وعسكرياً .

٢ – النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط :

فقد أدى إنسحاب بريطانيا ، وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط بعد هزيمتهما فى حرب عام ١٩٥٦ م إلى وجود (فراغ) كما إدعت الولايات المتحدة لابد من

شغله (مبدأ ايزنهاور) – وقد وجدت إسرائيل فرصتها فى هذه الظروف فقد أصبحت القوة التى تلعب دوراً هاماً لحساب الولايات المتحدة والولايات المتحدة من جانبها عمدت لاجهاض كل محاولة لتجميع القوى العربية، فسعت للسيطرة على الأردن – ولما تمت الوحدة بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨وتصدت مصر لضرب المخططات الأمريكية ، ومبدأ ايزنهاور ، وحلف بغداد – اتجهت الولايات المتحدة لإجهاض هذه الوحدة ، وقامت فى عام ١٩٥٨ بالتدخل فى لبنان ، وأنزلت الولايات المتحدة مشاة أسطولها على شواطئ بيروت – لكن واجهت مصر كل هذه المحاولات وتصدت لها .

٣ – تشتت الجهود المصرية :

فقد اندفعت مصر فى أكثر من ميدان – فكان تدخلها فى الحرب فى اليمن ، ومساندتها لثوار الجزائر ، وظروف الوحدة بين مصر وسوريا وإنتكاسها – كل هذه أدت لعدم تركيز قوة مصر لمواجهة أى محاولة عدوانية أخرى على أرضها ، فقد إستنفذت هذه الجهود جزءً كبيراً من قوات مصر العسكرية .

٤ – مضاعفة قوة اسرائيل :

أما اسرائيل فقد نجحت بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية فى عقد صفقة اسلحة ثقيلة مع المانيا الغربية ، كما أيدتها الولايات المتحدة بصواريخ (هوك) المضادة للطائرات ، وشهدت فترة رئاسة كيندى ، وخليفته (جونسون) فى عام ١٩٦٤ تطوراً سريعاً فى الدعم الأمريكى لإسرائيل ، وفى عام ١٩٦٥ وافقت الولايات المتحدة على إمداد إسرائيل بالطائرات الأمريكية النفاثة من طراز (سكاى هوك) فأصبح سلاح الطيران الإسرائيلى يمثل قوة ضاربة لها وزنها .

مقدمات حرب ١٩٦٧ :

منذ أوائل ١٩٦٧ بدأ التوتر يسود منطقة الشرق الأوسط بسبب تهديد إسرائيل العلنى بغزو الأراضى السورية .

وفى السابع من أبريل ١٩٦٧ شنت إسرائيل هجوماً جوياً ضخماً على سوريا.

وفى نفس الوقت أبلغ الإتحاد السوفيتى مصر بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية .

وقد أسرعت القيادة السياسية فى مصر فى ١٤ مايو ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ ، وبدأت حشد قوات ضخمة بشبه جزيرة سيناء .

وفى ١٥ مايو ١٩٦٧ – وهو ذكرى قيام إسرائيل – أقدمت مصر على خطوة جريئة إذ طلبت سحب القوات الدولية التى كانت رابطة على الحدود – وتجميعها فى قطاع غزة .

وفى نفس اليوم وجه (إسحق رابين) رئيس الأركان الاسرائيلى الدعوة لجميع رؤساء الأركان القدامى لإجتماع يُعقد فى ١٦ مايو لبحث الموقف العسكرى .

وفى هذا الإجتماع أعلن (موشى ديان) أن مصر هى عدونا الحقيقى الذى يجب التركيز عليه .

وإزاء الإصرار المصرى على سحب القوات الدولية – أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فى يوم ١٩ مايو ١٩٦٧ – إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية فى مصر وقطاع غزة لإستحالة بقائهاهناك دون موافقة مصر .

وبعد إنسحاب القوات الدولية من شرم الشيخ – أعلنت مصر رسمياً فى٢٣ مايو عدم السماح بمرور السفن الإسرائيلية أو السفن التابعة لأى دولة أخرى – وتحمل مواد استراتيجية متجهة لاسرائيل بالمرور فى مضيق خليج العقبة ، وكانت مصر تستند فى ذلك للقرارات الدولية التى تعطيها هذا الحق فى حالة الحرب .

وقد أدى هذا القرار لزوبعة فى إسرائيل واعتبرته بمثابة (إعلان للحرب) من جانب مصر .

أحداث الحرب :

فى ٢ يونية ١٩٦٧ إجتمعت القيادة السياسية والعسكرية المصرية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة – وقد أكد عبد الناصر فى هذا الإجتماع أن القوات الجوية الإسرائيلية تستعد لتوجيه ضربتها تمهيداً للمعركة .

وقد اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى يونية ١٩٦٧ – واتخذ قرار شن الحرب فى صباح اليوم التالى (يوم ٥ يونية ١٩٦٧) ، وذلك بعد أن حصلت القيادة الإسرائيلية على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الوعد بتقديم كل معونة تطلبها إسرائيل .

وقد رسمت إسرائيل خطتها على أساس أن تركز ضرباتها الأولى على الجبهة المصرية ، وأن يبدأ الهجوم بتوجيه ضربة جوية وإستغلال النتيجة النفسية والعسكرية لهذه الضربة وما تحدثه من الإرتباك فى الخطوط المصرية فتوجه اسرائيل ضربتها الثانية إلى الأردن بإعتبارها تمثل التهديد المباشر لوسط إسرائيل والسهل الساحلي – ثم تتجه بعد ذلك نحو سوريا للتخلص من التهديد المستمر الذى تمثله (هضبة الجولان السورية) للأراضى الإسرائيلية التى تتحكم الهضبة فيها .

وقد بدأت إسرائيل بخطة خداعة كان هدفها جذب أفظار القيادة المصرية بعيداً عن سيناء فقامت اسرائيل بحركات خداعية ٠ أدت إلى قلب خطة الدفاع المصرية فى سيناء وتحويل القوة الرئيسية للقوات نحو الجنوب على حساب الدفاعات فى القطاعين الشمالى والأوسط حيث وقع الهجوم الإسرائيلي .

كارثة الانسحاب : استطاعت اسرائيل بضربتها الجوية فى صباح يوم ٥ يونية ١٩٦٧ أن تدمر معظم الطائرات المصرية الرابطة على أرض المطارات .

وأدى ذلك لإتخاذ قرارات عسكرية مفاجئة وغير مدروسه ، فقد تقرر فى مساء ٦ يونية ١٩٦٧ الإنسحاب الكامل من سيناء وذلك دون خطة منتظمة ، وترتب على

ذلك أن تحول الإنسحاب إلى فوضى – أدت إلى كارثة محققة ، وأدى هذا لخروج القوات من معاقلها الدفاعية تجاه الغرب – مما عرض القوات المنسحبة للدمار وأتاح الفرصة لقوات العدو الجوية لإصطيادها .

فمع شروق شمس يوم ٧ يونية بدأت الطائرات الإسرائيلية تبحث عن صيدها الثمين المتمثل فى القوات المنسحبة والمتحركة فوق الطرق المكشوفة المكدسة بالمعدات الجوية والأسلحة وسهل ذلك على قوات العدو الفتك بأكبر عدد من القوات المنسحبة .

ويمكن أن يُجمل الأسباب التي أدت لهذه الكارثة فيما يلي :

١ – لم يكن هناك تنظيم وتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية مما أدى للإضطراب فى الأوامر الصادرة للقوات المحاربة .

٢ – عدم تقدير للنتائج التى قد تترتب على الدعم الذى يمكن أن تتلقاه إسرائيل طوال المعركة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا .

٣ – عنصر المفاجأة – خاصة من القوات الجوية الإسرائيلية الذى أدى إلى تحطيم القوة الجوية المصرية قبل أن تشترك فى المعركة .

٤ – عدم وجود تخطيط وتنسيق بين قوات الدول العربية المشتركة فى المعركة مما أتاح لإسرائيل فرصة ضربها الواحدة تلو الأخرى دون أن تُتيح الفرصة لأى منها لتقديم العون أو تخفيف الضغط على القوة التى تعرضت للهجوم الإسرائيلى – فأمكن للعدو أن يجهز عليها فى ضربات متتالية .

٥ – الإستهانة بقوة العدو – ممايدل على نقص وجهل المخابرات العسكرية للدول العربية بالقوة الحقيقية لإسرائيل وما وصلت إليه نتيجة الدعم المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية .

٦ - إستطاعت اسرائيل بدعايتها القوية قبل الحرب وأثنائها أن تكسب الرأى العام العالمى إلى جانبها بإدعائها أنها تحارب حرباً دفاعية ضددول تصرح بأنها ستُلقى بإسرائيل فى البحر .

لقد كانت حرب ١٩٦٧ نكسة وصدمة للشعوب العربية . وكان على العرب أن يستوعبوا مرارة هذه الهزيمة وأسبابها ، وأن يستعدوا ليسترجعوا مكانتهم على خريطة الشرق الأوسط بعدهذه الهزيمة .

ولاشك فى أن استيعاب دروس النكسة - كان الخطوة الأولى نحو النجاح الذى حققته الجيوش المصرية فى أكتوبر ١٩٧٣ .

ولذا أصبح التعبير عن هذه الحرب بأنها حرب إستعادة الكرامة العربية مما لحق بها نتيجة حرب ١٩٦٧ .



الفصل التاسع

حرب اكتوبر ١٩٧٣

المحتويات :

- حرب الاستنزاف في السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ .
- إعادة بناء القوات المسلحة .
- رحيل جمال عبدالناصر وإختيار السادات رئيساً للجمهورية .
- تجديد وقف إطلاق النار .
- أحداث الحرب .
- نتائج إنتصارات أكتوبر ١٩٧٣ .

انتهت معركة ١٩٦٧ بنكسة عربية وكان علي مصر أن تعمل لإعادة بناء قواتها المسلحة والإستعداد لإزالة العدوان والنكسة .

وبالطبع كان لابد أن يمر وقت قبل أن تكون مصر مستعدة لاستئناف القتال - لكن كان واضحاً أن « ما أُخذ بالقوة لايُرد إلا بالقوة » واسرائيل لم تكن مستعدة لأن ترد ما إغتصبه من الأرض العربية .

ذلك رغم أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كان يقضي بألا تستولى دولة على أراضى دولة أخرى بالقوة وبأن تنسحب إسرائيل من أراضى عربية استولت عليها بالقوة .

وكانت الجبهة الداخلية فى مصر يشوبها نوع من التوتر والشعور بأن الجيش المصرى لم تُتَح له فرصة القتال الحقيقية وأن الإنسحاب الذى تم والذى أتاح فرصة للعود الأسرائيلى ليستولى على أرض سيناء ، والضفه الشرقية من القنال لايتحمل الجيش مسئوليته ولم يكن راجعاً لضعف الجيش المصرى - لكن ماتم كان تنفيذاً لتعليمات القيادة .

حرب الإستنزاف :

كان الجيش المصرى - كما ذكرنا - منذ نكسة ١٩٦٧ ، وتحطيم قوة الطيران المصرى بالذات - بحاجة لإعادة تسليحه ، وإعادة ثقته بنفسه وبقيادته .

ولذلك كان قرار القيادة المصرى هو أن تعمل مصر على بناء القوات المسلحة من جديد ، وهذا يستغرق بعض الوقت - لكن يجب خلال هذا الوقت أن يشعر العود ، ويشعر الشعب المصرى أن المعركة لم تنته ، وأن الجيش المصرى قادر على أن يسترد ما أُخذ من ترابه الوطنى ، وأن مصر لن تُفرط فى حبة رمل واحدة من أراضيها - ولذلك قررت الحكومة المصرية زن تباشر فى هذه الفترة ماعُرف (بحرب الإستنزاف) أو (الحرب الباردة) الى أن تستكمل القوات المسلحة إستعدادتها للحرب التى لامفر من أن تخوضها لإسترداد كرامتها وإسترداد أرضها .

وفي فترة حرب الإستنزاف حدثت عدة أحداث كان لها أثرها فى الإستعداد للمعركة القادمة . من هذه الأحداث مثلا (شركة رأس العش) التى أظهرت فيها القوات المصرية قدرة فائقة على المقاومة وعلى الصمود أمام قوات أكثر منها عُدة وعدداً .

وفى هذه الأثناء عُقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى (أغسطس ١٩٦٧) وتطوعت فيه الدول البترولية العربية بتقديم مساعدات مالية للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلى لساعدتها على تعويض - خسائرها والإستعداد لمحاربة العدو - وقد بلغت المساعدات المالية لمصر وحدها ١٢٥ مليون جنيه إسترلينى سنوياً .

وفى مجال تعويض الخسائر فى السلاح فى حرب ١٩٦٧ إتجه جمال عبدالناصر الى الإتحاد السوفيتى لإقناع القادة السوفيت (ليونيد بَريجنيف ، والكسى كوسيجين) بضرورة تلبية طلبات مصر من السلاح لا لمجرد الدفاع عن أراضيها فحسب بل أيضاً قوه تُجبر العدو على الإنسحاب من الأراضى التى إحتلها فى ١٩٦٧) .

وبعد هذه الزيارة بدأت شحنات الأسلحة السوفيتية ينتظم وصولها لمصر .

وقد وضع (الفريق عبدالمنعم رياض) رئيس هيئة أركان الحرب المصرية - خطة العمل الرسمية على الجبهه فى هذه الفترة - فترة حرب الإستنزاف - كما شارك فيها عدد من الخبراء السوفيت المُلحقين بالقوات المسلحة المصرية .

ومن أهم مبادئ هذه الخطة عمليات عبور للحدود لأفراد مسلحين من القوات المصرية - تدخل الى المواقع ، وتواجه تحصيناتها ، وتشتبك مع قوات العدو وتتعرض لدورياته .

وفى ٩ مارس ١٩٦٩ استشهد الفريق عبدالمنعم رياض فى إحدى معارك المدفعية فى الجبهة ، وقد خسرت مصر بوفاته رجلاً من أبرز رجالها - كانت تدخره للمعركة الفاصلة - وقد كان واحداً من القلائل الذين يملكون الثقة فى إمكانية الإنتصار فى المعركة مع إسرائيل - وكان يعتبر القتال قضية شرف حتى على المستوى الفردى لكل مواطن مصرى .

وفى الأيام الأخيرة من شهر إبريل ١٩٦٩ – كانت الجبهه بطول ١٢٥ كليو متراً من رأس العش فى الشمال الى خليج السويس فى الجنوب مشتعله بالنار – وقد نجحت قوات وصل حجم بعضهخا الى مجموعة كتيبه تحت قيادة العقيد (ابراهيم الرفاعى) قائد العمليات الخاصة للصاعقة حتى منطقة (ممر مقلا) .

ومن أحداث هذه الفترة – فترة حرب الإستنزاف الهامة – إغراق المدمره – (إيلات) بصاروخ بعيد المدى .

وحدثت فى هذه الفترة أيضاً عمليات هجوم (الضفادع البشرية) على ميناء إيلات عدة مرات وفقدت فى إحداها البحرية الإسرائيلية ثلاث قطع فى ليلة واحدة بفضل ألغام تمكنت الضفادع من السباحة ليلاً الى مراسيها وإلصاق الألغام بهياكلها .

وواجهت إسرائيل حرب الإستنزاف بتوجيه ضربات جوية الى مواقع الجبهة المصرية وردت مصر على الغارات الجوية ببناء قواعد للصواريخ على طول خط الجبهة حتى يمكن حمايتها من غارات العدو .

وردت إسرائيل بنقل غاراتها من الجبهة الى الصعيد المصرى – فأغارت الطائرات الإسرائيلية على منشآت الرى المصرى فى الصعيد ، وإستهدفت جسر نجع حمادى بقصد تدميره وإغراق مساحات شاسعه من الأرض الزراعيه وراءه.

كما ضُربت منشآت فى طره ، وكذلك مصنع فى أبى زعبل ، وضربت مدرسه فى بحر البقر إستشهد فيها أكثر من ثلاثين طفلاً .

وهكذا إمتد القتال إلى البر ، والبحر ، وفوق الجبهة ، وداخل الصعيد .

وكان رأى القيادة المصرية أن الحل السلمى لايُجدى إن لم يصاحبه عمل عسكرى يمثل ضغطاً حقيقياً على إسرائيل .

كما أن العمل الدبلوماسى للدول الأربع الكبرى – وفى مقدمتها القوتان الأعظم لم يُجد وكذلك لم تُسفر جهود السفير (جونار يارنج) الذى إختاره يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة سفيراً له للاتصال بالأطراف المتنازعة – عن نتيجة حاسمة .

ونتيجة للزيارة التى قام بها جمال عبدالناصر للإتحاد السوفيتى فى يناير ١٩٧٠ – اتخذت القيادة السوفيتية قراراً من أخطر قراراتها فى عصر (الحرب البارده) وذلك بالموافقة الكاملة على طلبات جمال عبدالناصر .

وفى ظرف شهر كانت أسراب الطيران السوفيتية قد تمركزت فى قواعد جديدة فى قاعدة (جاناكليس) غرب الدلتا ، وقاعدة المنيا فى قلب الصعيد ، وبدأت بطاريات الصواريخ السوفيتيه تأخذ موقعها من إضطر إسرائيل للتوقف عن غارات الصعيد .

وطالب جمال عبدالناصر فى خطابه فى عيد العمال (أول مايو ١٩٧٠) الولايات المتحدة الأمريكية بأن تضغط على إسرائيل لكى تنسحب من كل الأراضى العربية التى إحتلتها ، وأن تُوقف الولايات المتحدة الأمريكية شحنات الأسلحة إليها .

وقد قرر جمال عبدالناصر تصعيد الهجمات على الجبهة الى أقصى حد – فبدأ بالتصدى للطائرات الاسرائيلية ، وبدا ماوصفه (أناابيان) وزير خارجية إسرائيل (أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية) .

وفى أول يوليو ١٩٧٠ زار جمال عبدالناصر الإتحاد السوفيتى مرة أخرى .

مبادرة روجرز :

قدم روجرز مبادرته التى تقضى بأن تُحل الازمه على أساس أن تتفق مصر وإسرائيل على جدول زمنى لإنسحاب القوات الإسرائيلية من أراضى الجمهورية العربية المحتلة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ – لكن لم يقبل الطرف الإسرائيلى هذا الحل السلمى للمشكلة .

وفاة عبدالناصر وخلافة السادات :

وفى مساء الإثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفى الرئيس جمال عبدالناصر .

وكان السادات نائباً لرئيس الجمهورية فخلف السادات – جمال عبدالناصر – حسب مايقضى به الدستور فى رئاسة الدول حتى يجرى إستفتاء شعبى فى ظرف ستين يوميا لأختيار خلف للرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

وكان عبدالناصر يشغل ثلاثة مواقع : رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء ، ورئاسة الإتحاد الأشتراكى .

وإجتمعت اللجنه التنفيذية العليا للتنظيم السياسى ، ومجلس الوزراء - وقررت ترشيح أنور السادات لرئاسة الجمهورية .

وجرى إستفتاء عام فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ على رئاسة السادات للجمهورية .

وكانت نتيجة الإستفتاء الذى شارك فيه ٨٥٪ من الناخبين المسموح لهم بالإشتراك أن وافق ٩٠٫٠٤٪ من الأصوات الصحيحه على إنتخاب السادات رئيساً للجمهورية .

وقد إتخذ الرئيس الجديد (قصر الطاهرة) مقراً مؤقتاً لإقامته .

وعقد مجلس الأمة جلسة خاصة وحلف فيها الرئيس السادات اليمين الدستورية .

وكلف الرئيس الدكتور (محمود فوزى) بتشكيل الوزارة الجديدة - ولعل إختياره لهذه المهمة فى هذه الظروف كان راجعاً الى أنه كان معروفاً فى العالم العربى ، وفى الأمم المتحدة ، وفى العالم الثالث ، وفى مجموعة عدم الإنحياز ، ولخبرته الطويله فيها يتعلق بأزمة الشرق الأوسط وبكل إحتمالاتها إن سلماً وإن حرباً .

وألقى الرئيس السادات فى مجلس ألامه أول خطاب له بعد تولى سلطته الدستورية .

وذكر تعليقاً على نتيجة الإستفتاء « إن أكثر من ستة ملايين مصرى قالوا (نعم) لترشيحة ، وأكثر من ستمائة قالوا (لا) - وإنه سيكون للجميع الذين قالوا نعم والذين قالوا لا » .

تجديد وقف اطلاق النار :

كان على القيادة السياسية الجديدة التى الت اليها الامور بعد رحيل جمال عبدالناصر من المسرح أن تعيد دراسة الموقف - وكان القرار الذى يفرض نفسه هو (تحديد وقف اطلاق النار) .

وكانت هناك مسأله ملحه اخرى – هى وحاجة العالم لفتح قناة السويس – وبالطبع لم يكن ذلك ممكنا بسبب مرابطة القوات الاسرائيلية على ضفتى القناة والحاجة لتطهير القناة .

وكانت شركات البترول الامريكية تضغط فى هذا الاتجاه بعد ان كانت قد تضاعفت تكاليف النقل بسبب الاتجاه للطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح.

وكان العدو الاسرائيلى يعتقد انه اذا طهرت وفتحت قناة السويس للملاحة ، وعاد المهجرون من مدن القناة الى مدنهم – فانه سيصبح من الصعب على مصر أن تقوم مرة أخرى باى نوع من العمليات العسكرية – وحتى ولا من نوع العمليات المحدوده لحرب .

وقد اقترح (ديان) ان تنسحب القوات الاسرائيلية من ضفة القناة الشرقية وتنسحب القوات المصرية من ضفة القناة الغربية الى عمق يتفق عليه الطرفان – ومن ثم يبدأ تطهير قناة السويس وتعمير مدن القناة .

وكان الأجل المحدد لوقف اطلاق النار هو ٦ فبراير ١٩٧١ وكانت اسرائيل قد قامت فى الشهور الأخيره من عام ١٩٧٠ ببناء خط دفاعى حصين على حافة خط المياه وهو ما عرف (بخط بارليف) .

وكان التقدير هو ان عبور مانع مائى لبر من قناة السويس ، ثم التعامل مباشرة مع خط تحصينات على حافة القناة يمكن أن يتسبب فى خسائر تقدر بعشرات الألاف – وقد قدر الخبراء السوفيت أن ١٥٪ من حجم القوات التى ستشترك فى مثل هذه العمليه – عملية عبور قناة السويس والتعامل مباشرة مع خط التحصينات الاسرائيلية التامة ستلقى حتفها – أى ان الخسائر ستصل الى عشرة أو خمسة الف ضابط وجندى من القوات التى تقوم بمثل هذه العملية .

وفى ٨ فبراير ١٩٧١ – أعلن السفير (جورنار يارنج) صيغة اتفاق تقدم به الى الطرفين يقضى بـ :

١ – اعلان من اسرائيل بالتزامها بالانسحاب الى حدود . مصر الدولية ، ومن قطاع غزة – ليعود الوضع لما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .

٢ - تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل يقضي بانهاء حالة الحرب بين الطرفين – والاعتراف بحق أسرائيل فى الوجود ، وبحق كل دوله من دول المنطقة بالعيش بسلام داخل حدود امنه ومعترف بها ، والعمل على منع أية أعمال عدوانيه « من اراضى كل دولة ضد الأخرى » .

ورغم أن إجابة مصر مع مقترحات باريخ كانت ايجابية وقد قبلت مصر وقف اطلاق النار لاتاحة الفرصة لتحقيق هذا الحل السلمى – لكن اسرائيل لم تبد استعدادات لقبول وتنفيذ هذا العرض .

وتطورت الاحداث بسبب الخلاف بين الذين كانوا يرون ضرورة الاسراع بالمعركة والذين يرون أن الاستعدادات للمعركة لم تكتمل بعد وانه من الخطر المغامرة بالاندفاع لمعركة سريعة وفى أول مارس ١٩٧١ سافر الرئس انور السادات الى موسكو لاستعجال ارسال الاسلحة الملوبه للجيش المصرى وفى مقدمتها طائرات الردع السوفيتيه .

وفى خطابه فى عيد العمل أول مايو ١٩٧١ – اعلن انور السادات اعفاء السيد على صبرى من كل مناصبه .

وفى ٦ مايو ١٩٧١ حضر وزير الخارجية الامريكى لمقابلة الرئيس السادات .

وفى يوليو ١٩٧٢ – اتخذ الرئيس السادات قرارا خطيرا بطرد الخبراء السوفيت من مصر – وقد اختلفت الاراء حول دوافع هذا القرار والخطير .

ومما ذكر أن السوفيت كانوا يسعون لما اطلق عليه (خلق نوع من الاسترخاء العسكرى فى منطقة الشرق الاوسط) مما اعتبره السادات تواطئا من السوفيت على مصر مع الرئيس الاسرائيلى (نيكسون) – ولاشك فى أن القرار المفاجئ أحدث دويا وموجه من الغضب فى الاتحاد السوفيتى – وكان بمصر فى ذلك الوقت حوالى ثمانية آلاف من الخبراء السوفيت بعائلاتهم .

وقد قرر السادات إرسال بعثة على رأسها الدكتور عزيز صبرى رئيس الوزراء الى موسكو لمواجهة أثار القرار – وقد ذهبت البعثه وعادت تعلن استجابة موسكو لجميع طلبات مصر من السلاح .

وفي ٢٦ اكتوبر ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات قرارا بإعفاء الفريق صادق وتعيين ا مد اسماعيل على وزيرا للحربيه بدلا منه .

وقد كان لابد ان توضع نهاية لحالة اللاسلم واللاحرب فقد كان شباب الجامعات في حالة غليان - وكان الكتاب والمثقفون والصحفيون قد أخذوا يعبرون بما يشعر به المواطنون من ضيق لاستمرار هذه الحالة - حالة اللاسلام واللاحرب .

وفى ربيع ١٩٧٣ بدأ الرئيس السادات يدرك أن الحرب هى الطريق الوحيد للحل وقد بدأ يعد العدة لتشكيل وزارة حرب - وقد قرر الرئيس السادات ان الموقف يستلزم أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة لتوحيد سلطة القرار السياسى والتنفيذى .

وفى ذلك الوقت كانت الاتصالات مستمره بين القاهرة ودمشق للتنسيق بينهما بخصوص المعركة المرتقبة - ومنذ أول مايو ١٩٧٣ كانت القيادة العسكرية فى البلدين تستعد لرفع درجة الانذار فى البلدين الى جبهة العمليت .

ووصلت الاخبار لاسرائيل مما دعاها لاعلان حالة التعبئة الجزئية .

وفى هذه الاثناء برز دور الملك فيصل ملك السعودية التى أرسلت السيد كمال ادهم لمعرفة مايمكن ان تقدمه مساهمة فى المعركة .

وكانت هناك عوامل تجعل القرار السياسى بالحرب واقعا لابد منه بينها :

١ - فشل كل محاولات الحل السلمى .

٢ - وصول الجبهه الداخليه الى الخطة الحرجة خاصة أز الرئيس السادات كان قد ذكر أن عام ١٩٧١ هو عام الحسم ولم يتحقق ذلك حتى الآن .

٣ - بلوغ اقصى مايمكن بلوغه من الاستعداد العسكرى .

٤ - احتمال تآكل التأييد العربى ، والدولى لمصر مالم تثبت أنها قادرة على الحركة .

قرار الحرب :

كان الرئيس السادات والرئيس الاسد قد اجتمعا فى شهر سبتمبر ١٩٧٣ وكان قرار الحرب قد اتخذ وباقى تحديد ساعة السفر ورغم الاستعدادات التى قام بها كل من الجيش المصرى والسورى – لكن الاسرائليين وكانت الشواهد أمامه – لم يدركوا الخطر المحدق لهم فقد كانوا يعتقدون أن مصر لن تحارب لانها تعرف حجم تفوق الجيش الاسرائيلي وان الرئيس السادات لن يصدر قرار الحرب لأنه يعرف مخاطره على رئاسته شخصيا .

مراحل الحرب :

فى الساعة الثامنة من ظهر يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ (العاشر من رمضان) بدات معركة التحرير . فقد بدأت مائتا طائره مصرية فى تنفيذ المهمه الاولى فى العملية بتوجيه الضربه الجوية الاولى لقوات العدو المتمركزه على الضفه الشرقية للقناه فعبرت على ارتفاع منخفض فوق قناة السويس ، وجاءت الأخبار بان طائرات هذه القوة قد بلغت أهدافها وبدأت تنفيذ مهامها بنجاح فاق ماكان منتظر ، فقد تم ضرب مراكز قيادة ومواقع رادار ومناطق حشد وعقد مواصلات وقواعد جوية .

وبدأت قوارب المطاط تنزل فى القناة بجنودها تحف وابل من نيران العدو الذى بدأ يفيق من المفاجأة – ونجحت مجموعات الصاعقة فى تعطيل عمل مواسير اللهب التى كان العدو قد أعدها للقضاء على من تسول له نفسه العبور للضفة الشرقية من القناة .

واستطاعت الدبابات البرمائية ، والمدرعات السابحة عبور القناة كما تمكنت قوات من الضباط والجنوب العبور الى الضفه الشرقية .

وفى العملية الاولى من نوعها استطاعت قوات المهندسين فتح ثغرات فى الساتر الترابى على الضفه الشرقية ن القناه باستخدام خراطيم للمياه أعدت لهذا الغرض ، وبدأ تركيب كبارى للعبور ، وراحت الدبابات تتقدم على الكبارى

التى جرى تركيبها – وقد تم ازاحت الالاف الأمتار من الرمال ، وتمكنت فرق كاملة من المشاة والمدرعات من العبور للضفه الشرقية للقناه – وتم افتتاح مواقع خط بارليت الحصينة كلها .

وكان الجبهه السورية تعيش مشهدا مماثلا – فقد كان الطيران السورى قد قام بضربته الاولى ، واستطاعت المدرعات السورية تخطى خنادق التحصينات الاسرائيلية فى الجولان ، وكانت تتقدم فى اتجاه (القنيطرة) عاصمة الجولان .

وهكذا قد تمت بنجاح أخطر عملية فى الحرب – وكانت الخسائر فى عملية العبور بين القوات المصرية ضئيلة بشكل لايصدق فقد كانت ضربا من المعجزات.

وقد جاء فى تقرير للجنة القوات المسلحة للكونجرس الأمريكى :

١ – ان اقتحام خط بارليف سنة ١٩٧٣ عمل عسكرى لايقل فى أهميته عن سقوط خط ماجينو عام ١٩٤٠ .

٢ – ان هناك نقلة بشرية كبيره فى نوعية المقاتلين العرب تختف بها هذه الحرب عن أى حرب اخرى خاضوها من قبل .

٣ – ان التخطيط المصرى للمعارك كان على كفاءة عالية ، وقد تمكن من تجاوز أسباب التفوق الاسرائيلى التقليدى – وكانت لاسرائيل ثلاثة عناصر فى التفوق .

أ – تفوق فى الطيران .

ب – تفوق فى المدرعات .

جـ – تفوق فى نظام التعبئة العامة .

وقد نجحت القوات المصرية فى الغاء هذه العناصر الثلاثه .

٤ – ان مصر لم تكن تملك بصفة عامة أسلحة جديدة متقدمة تم إستعمالها مفاجأة – لكنها إستطاعت أن تجد وسيلة مبتكره بسياسة التوسع فى نشر الأسلحة بطريقة مذهلة .

٥ – إن إسرائيل – لأول مرة فى حياتها – فوجئت بعمل عربى أخذ في يده زمام المباداه – وكان أكبر عون له هو الغرور الإسرائيلى الذى تزايد بعد سنة ١٩٦٧ .

٦ – ان القوات المصرية كانت لأول مرة – تقوم بعملية تستهدف تحرير أرضها.

٧ – أن التفجير الذرى الذى جرى فى أعمقا الشعب المصرى وأطلق شحناته الهائلة – كان لها صداه فى شعوب عربية أخرى – وكان ذلك مما جعل الملك فيصل – على سبيل المثال – يلوح بامكانية استخدام البترول .

٨ – ان الرأى العام العالمى – ضاق ذرعا بالعناد الاسرائيلى المصمم على عدم الانسحاب من الاراضى المختلفة – اعتمادا على أن العرب لن يحاربو ، وقد خلق ذلك جوا مواقيا لتقبل العمل العربى حينما حان .

وفى يوم ٨ اكتوبر كانت القنطرة شرق قد حررت تماما ودخلتها القوات المصرية واسر عدد كبير من قوات العدو وأخذت القوات المصرية كميات كبيرة من المعدات العسكرية سليمه – وقد أكمل الجيش الثانى والثالث المصريين عبورهما وراحا يعززان قواتهما على الضفه الشرقية – وكان الطيران الاسرائيلى الذى ركز جهده على الجبهه المصرية – متعرض لخسائر .

وقد كان رد الفعل على الجهة الأسرائيلية قرار صدر عن رئاسة الوزراء الاسرائيلية جولدا مائير بعزل قائد الجهة الجنوبية وتعيين الجنرال (بارليف) – مكانه .

وحسب تقدير إسرائيل ذاتها أن الجيش الاسرائيلى فقد خمس طائراته . وربع دباباته فى الأربعة الأيام الأولى من القتال – ولذا راحت اسرائيل تستعجل نجدة الولايات المتحدة لها بارسال طائرات ونخائر وبعض المعدات الالكترونية .

وقد تقدم الجنرال (موشى ديان) وزير الدفاع الاسرائيلى بطلب لمجلس الوزراء الاسرائيلى – بالسماح بانسحاب الجيش الاسرائيلى الى خط الدفاع الثانى فى سيناء وراء خط المضايق .

وفى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى فيه يحرض الدول العربية الأخرى على دخول الحرب مساندة لمصر وسوريا – كانت الولايات المتحدة الامريكية تبذل قصارى جهدها لدعم اسرائيل فورا بالإضافة للاتصال بالدول العربية (الاردن ، الجزائر ، والمغرب) لضمان وقوفها على الحياد .

خطاب السادات أمام مجلس الأمة :

فى ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ ألقى الرئيس السادات خطابا أمام مجلس الأمة وجاء فى خطابه .

١ – ان قواتنا قاتلت وسوف تقاتل لتحرير أراضينا التى احتلها العدو في ١٩٦٧ ، ولاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

٢ – مصر على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على أساس انسحاب القوات الأسرائيلية من كل الاراضى العربية المحتلة فورا .

٣ – مصر على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل الاراضى ان تحضر مؤتمر سلام دولى فى الامم المتحدة لوضع قواعد وضوابط السلام فى المنطقة يقوم على أساس احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

٤ – مصر على استعداد لتبدأ فى تطهير مياه قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية .

٥ – مصر ليست على استعداد لقبول وعود مبهمه أو عبارات مطلقة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لاجدوى فيه .

وفى نفس الوقت تقريبا كانت رئيسة وزراء اسرائيل تلقى خطابا فى الكنيست الاسرائيلى .

الثغرة :

اعلنت رئيسة وزراء اسرائيل فى خطابها – رفضها وقف اطلاق النار وفق المشروعات التى كانت تناقش فى ذلك الوقت في مجلس الأمن .

وذكرت فى خطابها ان القوات الاسرائيلية تحارب شرق وغرب قناة السويس وكانت بذلك تشير الى تشكيل بعض الدبابات الاسرائيلية بقيادة الجنرال شارون الى الضفة الغربية من القناة (عند منطقة الدفرسوار) .

وفى نفس يوم ١٦ اكتوبر قام الزعيم السوفيتى (ليونيد بريجنيف) بزياره للقاهرة وقيل أن الزياره تهدف لاقناع الرئيس السادات بقبول وقف اطلاق النار.

وقد حدث خلاف فى الرأى بين وزير الحربية والقائد العام وبين رئيس الاركان.

فالفريق احمد اسماعيل كان يرى ضرب الثغرة من الشرق ، بينما الفريق سعد الشاذلى كان يرى قطع الثغرة عن سيناء من الغرب وقد بلغ الخلاف بين الاثنين مبلغا خطيرا - وقد أيد الرئيس السادات رأى الفريق احمد اسماعيل.

وفى ١٧ اكتوبر - عقد وزراء خارجية السعودية ، والكويت ، والمغرب ، والجزائر اجتماعا مع كيسنجر وزير الخارجية الامريكية لمناقشة الوضع ، ودور الولايات المتحدة الامريكية ، والحل الذى يرتضيه العرب .

وفى نفس التاريخ كان وزراء البترول العرب يعقدون اجتماعا فى الكويت قرروا فيه ان يدخل البترول سلاحا فى المعركة فقد قرروا :-

١ - تخصيص الانتاج العربى الكلى من البترول ٥٪ فورا .

٢ - تخصيص الانتاج ٥٪ من الانتاج كل شهر حتى ينسحب اسرائيل الى خطوط ماقبل ١٩٦٧ .

٣ - رفع سعر البترول بنسبة ٧٠٪ (من ١ر٣ دولار للبرميل الى ١٢ر٥ دولار للبرميل) .

٤ - قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كله الى الدول التى تثبت تأييدها لاسرائيل بما فيها الولايات المتحدة .

وفي ١٩ اكتوبر ١٩٧٣ سافر كيسنجر وزير الخارجية الامريكى الى موسكو لمواصلة المباحثات التى كانت تجرى عبر القنوات الدبلوماسية مع الحكومة السوفيتية .

وفى يوم ٢٠ اكتوبر – قرر الرئيس السادات عزل الفريق الشاذلى من رئاسة الاركان وان يحل الجمسى مكانه رئيسا للاركان .

وقد اصدر مجلس الأمن قراره ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ بعد اتفاق الدولتين العظميين الاتحاد السوفيتى – والولايات المتحدة بوقف اطلاق النار فى الساعة ١٨ر٥٢ بتوقيت القاهرة وتل ابيب وتنفيذ ماجاء فى قرار المجلس السابق ٢٤٢ الذى يقضى بانسحاب القوات الى مواقعها قبل اندلاع الحرب والبدء في مفاوضات تحت اشراف مناسب ، بهدف الوصول الى سلام عادل ودائم .

هذا على أن القيادة المصرية قد التزمت بالقرار – لكن القوات الاسرائيلية انتهكت وقف القتال بمحاولة استغلال الإذعان المصرى لقرار المجلس – باحتلال مواقع جديدة – وقد قدمت مصر طلبا الى السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم) يدعو الى اجتماع عاجل لمجلس الامن لبحث الانتهاكات الاسرائيلية لقار وقف القتال وطلبت مصر ارسال قوة مراقبين على الفور الى جبهات القتال للتحقق ممن التزام الاطراف بالقرار .

تقييم لحرب اكتوبر ١٩٧٣ :

كانت هناك ايجابيات عديده لحرب اكتوبر منها :

١ – ان مصر استطاعات ان تمتلك شجاعة القرار وان تختار الوقت المناسب للمعركة .

٢ – كان مستوى التخطيط للمعركة واقعيا وحقق اهدافه .

٣ – كان مستوى المقاتلين المصريين ممتازا فاق كل التوقعات .

٤ – كان عبور القناه ، والاطاحة بالساتر الترابى ، وبخط بارليف عملا عسكريا فريدا .

٥ – جاءت اقامة رؤوس الكبارى داخل سيناء رغم تحصينات العدو على الضفة اشرقية للقناه وقوه من الاعمال القتالية التى اثارت اعجاب ودهشة العسكرين فى مختلف انحاء العالم .

٦ – كان التأييد العربى للمقاتلين ودخول سلاح البترول المعركة دليلا قويا على قدرة العرب على توحيد الجهود والتضامن وقت المحنه .

٧ – كان التأييد العالمى للمقاتلين فى سبيل تحرير اراضيهم دليلا على ان الراى العام العالمى يحترم من يترافع عن حقوقه الطبيعية والتصدى للعدوان عليها .

٨ – اثبتت الانتصارات الاولى التى تحققت ان نظرية الامن الاسرائيلى القائم على القوة سراب وليست حقيقه ورغم ذلك فقد اظهرت المعركة عدة سلبيات منها .

١ – لم يكن هناك تنسيق كامل من الجبهة الجنوبية في مصر ، والجبهة الشمالية فى سوريا – واقتصر الامر على التخطيط الميدانى للمعركة .

٢ – كان الوضع يحتم يوم ٩ أكتوبر التقدم نحو المضايق لكن القيادة المصرية تلكأت فى تحقيق ذلك على الرغم من الحاح بعض القادة وفى مقدمتهم اللواء محمد عبدالغنى الجمسى لضرورة الاسراع بالتقدم الى المضايق .

٣ – التقليل فى البداية من خطورة الثغرة الاسرائيلية أدى لمضاعفات عديده .

٤ – القبول بقرار وقف اطلاق النار دون التشاور مع سوريا كان خطا جسيما .

٥ – الاكتفاء بالشكوى من خرق اسرائيل لوقف اطلاق النار وطلب مراقبين دوليين للاشراف على خطوط القتال كان تحولا غريبا في حرب بدأت بدايه ممتازة لكنها انتهت الى قبول اوضاع لم يكن هناك مبرر لقبولها .

٦ – الخلافات بين القادة اثناء المعركة أمر غير مقبول وادى لتطورات خطيره ولاتخاذ قرارات فرديه .

هكذا انتهت حرب اكتوبر ١٩٧٣ التى فتحت المجال لعقد صلح بين مصر واسرائيل فلاشك فى أن تطورات الحرب هى التى اقتضت كلا من الطرفين بان السلام العادل هو السبيل الوحيد لاتاحة الفرصة للتنمية والتقدم ولاشك فى أن (معاهدة كامب ديفيد) كانت ثمرة من ثمار هذا القتال المرير .

دور مصر الأفريقي في الحقبة الناصرية

مما لاشك فيه أن مصر فى عهد جمال عبدالناصر استطاعت أن تلعب دورا فعالا ومحوريا فى أحداث القارة الافريقية حيث وقفت ثورة مصر مع حركات التحرر الوطنى فى طول القارة وعرضها ، وضعت هذه الثورة نصب أعينها محاربة الاستعمار واعوانه ، وكان هذا الهدف قد أدخل مصر فى صراعات مع القوى الامبريالية التى كانت تسيطر على القارة منذ قرون سابقة ، ولم تكن أفريقيا عند قيام الثورة تنعم بالاستقبلال اللهم الا ثلاثة دول غير مصر الى كانت تحارب من أجل التخلص النهائى من الاستعمار البريطانى وكانت الدول المستقلة الثلاث هى ليبيريا المستعمرة الامريكية التى استقلت عام ١٨٤٨م . وجنوب افريقيا التى استقلت كدولة موحدة عام ١٩٠٩ وأخيرا أثيوبيا التى تحررت من الغزو الايطالى اثناء الحرب العالمية الثانية .

لقد كان أعظم مافى ثورة يوليو ١٩٥٢ ارتباطها الوثيق بحركات التحرر الوطنى سواء فى العالم العربى أو الافريقى أو الأسيوى ، وسعيها نحو تحويل هذه الحركات التحررية الى قوة دفع التحرر والاستقلال خاصة عندما وقف عبدالناصر وبجرأة ضد الاستعمار التقليدى فى القارة الافريقية ، وصارت القاهرة قاعدة أساسية تستقطب زعماء التحرر الافريقى ناهيك عن وقف مصر قلبا وقالبا مع هذه الحركات ، وساهم عبدالناصر فى بناء الشخصية الافريقية حينما رفض الانضمام الى الاحلاف العسكرية وتبنى سياسة عدم الانحياز التى صارت المركز الاساسى فى السياسة المصرية فى تجاه أفريقيا وآسيا .

ونجحت مصر فى الحقبة الناصرية فى إبقاء بعيدة تماما عن الصراع الدائر والساخن للقوى العظمى طول الحرب الباردة وذلك من خلال التحرك الجماعى مع القادة الافارقة أى تدخل فى شئون القارة ، ولعل أوضح دليل على هذا الدور المصرى فى فترة عبدالناصر تلك الموجة من التحرر الوطنى التى استهلتها تونس والمغرب فى عام ١٩٥٦ ثم السودان فى نفس العام ، وغانا فى عام ١٩٥٧ وغينيا

فى العام التالى ، وبدع ذلك الموجة التحررية الكبرى التى انطلقت فى عام ١٩٦٠ (عام افريقيا) بتحرير كل من الكاميرون وتوجو والكونغو ومالاجاش والصومال وأفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو زائير وبنين والسنغال وفولتا والعليا والنيجر والجابون وساحل العاج ومالى ونيجرياوموريتانيا ثم سيراليون فى عام ١٩٧١ وتنانيقا ١٩٦١ والجزائر عام ١٩٦٢ وبوروندى ١٩٦٢ ورواندا فى نفس العام ثم أوغنده أيضا فى عام ١٩٦٢ وكينيا فى عام ١٩٦٣ ومالاوى عام ١٩٦٤ وليوتو فى نفس العام وموريشيوس فى عام ١٩٦٨ وسوازى لاند فى نفس العام وأيضا غينيا بيساو فى عام ١٩٧٤ لتستمر موجة التحرر الوطنى حتى وصل عدد الدول المستقلة الى ثلاث وخمسين دولة ، وكل هذا بفضل ثورة يولية ١٩٥٢م .

وسوف نحاول فى هذا البحث التركيز على عدة محاور لتوضيح الدور المصرى فى القارة الافريية ومنها :-

أولا : دور ثورة ١٩٥٢ في دعم الحركات التحررية .

ثانيا : الدعم الاقتصادي للدول الافريقية .

أولا : دور ثورة ١٩٥٢ في دعم حركات التحرر .

لقد وضح التوجة المصرى نحو افريقيا فى ذهن قيادات الثورة حيث أشار كتاب فلسفة الثورة الى دوائر ثلاث :-

الاولى : الدوائر العربية التى ركزت على فكرة الوحدة العربية .

الثانية : الدوائر الافريقية التى ركزت على دعم حركات التحرر الوطنى والتنمية فى القارة .

الثالثة : الدوائر الأسيوية الافريقية والتى كانت أساس فكرة عدم الانحياز وعدم الانضمام الى الاحلاف .

وكان التزام مصر بالدوائر الافريقية قد أتضح فى فلسفة الثورة وكان التزام مصر بحق الشعوب الافريقية فى تقرير مصيرها قد وضح بشكل جلى لايشوبه غموض أو شك عند معالجة قضية استقلال السودان ، ونجحت مصر فى مفاوضاتها مع الانجليز ووصلت الى مرحلة الحكم الذاتى وتقرير مصير السودانيين فى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ ومن هذا المنطلق بدأت مصر تسهم فى الدعوة لحق تقرير المصير للشعوب الافريقية الاخرى وظل هذا المبدأ واضحا فى سياسة الثورة سواء على المستوى الافريقى أو فى اجتماعات الامم المتحدة(١).

ولقد قوت عبدالناصر الى جانبا قضايا الشعوب الافريية ضد السيطرة الاجنبية ، تمسك بقضايا التقدم ، وقضايا التحرر من الاستعمار والتقت حركات التحرر الوطنى مع زعماء الثورة ، وتجاويت الافكار والتحركات ، وصارت الثورة بفكرها المتجدد وسياستها الداعية للتحرر ومحاربة الاستعمار من عوامل بعث الروح فى تلك التربة الافريقية التى عانت كثيرا على أيدى المستعمر الاوربى .

ونجح عبدالناصر فى جذب أنظار الافارقة بعد نجاحة الدبلوماسى فى معركة حرب ١٩٥٦ واسقاطه الجمهورية الفرنسية وسقوط أيدين وحكومته التى دبرت للعدوان ضد مصر ، وذاع صيت القاهرة كقاعدة للتحرر من العدوان ، وتواكب قدوم الزعماء الافارقة الى مصر على أمل الخلاص من ربقة الاستعمار والتبعية والعبودية ، وصارت ثورة ١٩٥٢ مثلا يحتذى لأسلوب استخدام الضغط على المستعمر مثلما قلعت مصر وتخلصت من الانجليز فى مفاوضات الجلاء عام ١٩٥٤ (٢) .

---

(١) أحمد يوسف القرعى : التحرك الدبلوماسى المصرى فى افريقيا ، السياسة الدولية يناير ١٩٧٣ .

(٢) بواقيم رزق مرقص : التوجة الى افريقيا ، بحث فى كتاب أربعون عاما على ثورة يولية دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يولية ١٩٩٢ ، ٢٧٧.

وكانت السياسة المصرية فى تلك الفترة ترتكز على دعائم قوية مثل التعاون السياسى والدفاع عن قضايا القارة ، والمشاركة الايجابية والفعالة ومعاونة الثوار وشد أزرهم ودعم حركاتهم عسكريا واعلاميا ، ورفع رايات التحرر عالية فى كل المحافل الدولية والنماذج المصرية لهذه المساعدات كثيرة ومتعددة ويصعب حصرها أو دراستها فى بحث أو عدة أبحاث لكننا هنا نعطى بعض الامثلة التى تؤيد وتدعم ماسبق أن حددناه فى بداية الحدث عن أن الدائرة الافريقية نالت قدرا كبيرا من اهتمام قادة الثورة ، وصارت هذه المساعدات علامة بارزة فى مسيرة القارة نحو التحرر والتخلص من الاستعمار ومن هذه النماذج .

١ - مصر والثورة الجزائرية :-

فى اوائل الخمسينيات صارت القاهرة المأوى والملاذ لكل الثوار الجزائريين حيث ذهب اليها محمد خضير وأحمد بن بيلا ، وشارك الجزائر فى مكتب المغرب العربى بالقاهرة (٣) .

وبعد أن التقى أحمد بن بيلا بالرئيس جمال عبدالناصر تمت الموافقة على مبدأ دعم حركة النضال المسلح فى الجزائر وسافر بين بيلا الى سويسرا وعاد فى اكتوبر ١٩٥٤ بعد أن اجتمع بزملائه هناك وأبلغهم موافقة مصر على دعم نضالهم ماديا وعسكريا ، وهكذا صارت مصر وراء ثورة الجزائر منذ اعلان الكفاح المسلح ضد الفرنسيين (٤).

وعندما قامت الثورة فى الجزائر عام ١٩٥٤ أمر جمال عبدالناصر بصرف كميات من الأسلحة الخفيفة بأنواعها من بنادق ورشاشات وقنابل يدوية ، وتابع الشعب المصرى أثناء اندلاع الثورة وبدأت صوت العرب حملة اعلامية للتعريف

---

(٣) Richard and Joon Brace : Ordeal in Algeria, London 1960, P. 85.

(٤) عبدالله عبدالرازق ابراهيم : مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٥٥ .

بالثورة الشابة ووفت مصر بالتزاماتها تجاه الثوار وقامت بتسليم ثلاثة الاف جنية تحت حساب شراء اسلحة خفيفة ، كما زودتهم بخمسة الاف اضافية لتوفير أكفبر كمية من السلاح (٥) .

وبعد أن أفاقت فرنسا من أحداث الاسبوع الاول للثورة حتى أخذت تستخدم الانجليز والامريكيين لساندتهم ضد الثوار خاصة بعد أن عرفت الدور المصرى فى هذه الثورة وبدأت عمليات التشديد على المعسكرات البريطانية والامريكية فى ليبيا ، ومن هنا أخذت مصر تفكر فى وسيلة لارسال السلاح الى الثوار ، واستعانت بقطع الاسطول المصرى البحرى لنقل الاسلحة اللازمة ، وفعلا غادر اليخت انتصار الى ليبيا ومعه حوالى مائة بندقية وثمانين ألف طلقة فضلا عن أكثر من مائة وعشرين قنبلة يدوية سلمت جميعها الى قوات الثورة الجزائرية .

وفى نفس الوقت قامت مصر تدريب عشرين طالبا جزائريا على حرب العصابات ، وتطورت حركة المقاومة وحشدت فرنسا أكثر من ١٨٠٫٠٠٠ جندى واضطرت مصر الى اعداد قارب أخر لتزويد الثوار بالاسلحة كما تسلم أحمد بن بيلا مبلغ خمسة الاف جنيه ثمن شحنة أسلحة تم الاتفاق عليها من أسبانيا .

وتوالى الدعم المصرى ومن يطلع على كتاب فتحى الديب والوثائق التى ارفقها بهذا الكتاب والتى بلغ عددها أكثر من مائة وثيقة تركز حول كشوف استلام الاسلحة المصرية يدرك ذلك الدور المصرى وتلك المساعدات الضخمة لانجاح مثل هذه الحركة من حركات التحرر الوطنى (٦) .

وعندما قامت سلطات الاحتلال الفرنسى بحرق المحاصيل الزراعية وقتل المواشى وتدمير منازل الفلاحين تابعت مصر هذه المشكلة وخصصت أسبوعا للجزائر خلاله أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية والهلال الاحمر جمع التبرعات المالية لصالح الشعب الجزائرى (٧) .

---

(٥) فتحى الديب : عبدالناصر وثورة الجزائر ، بيوت ١٩٨٤ ، ص ٥٩.

(٦) انظر فتحى الديب : مرجع سابق ص ص ٦٤٤ – ٧٢٧ .

(٧) جريدة الأهرام الاعداد ٢٨٠٦٧ ،٢٨٠٧١ فى ١٨ ، ١٩ /١٠/١٩٦٣.

ولم يتوقف إمداد مصر بالسلاح لدعم الثورة حيث قامت مصر بتسليم دفعات من الاسلحة فى ديسمبر ١٩٥٧ وفى يناير ١٩٥٨ واستمر هذا الدعم المصرى لثورة الجزائر بالرغم من المؤامرات التى كانت تحاك ضد الثورة حتى من جانب أعضاء الحكومة المؤقتة ، وحتى أثناء محاولة الانقلاب ضد الثورة ، وخلاصة القول أن مساعدات مصر لثورة الجزائر لم تتوقف عند أى حدود ، ولم تبخل القيادات المصرية عن تقديم الدعم المادى والعسكرى الى الثوار ثلاثة برامج اسبوعية للجزائر فضلا عن المؤتمرات الدولية التى رفعت فيها مصر قضية الجزائر سواء فى مؤتمرات باندونج (٢٣ ابريل ١٩٥٥) ومؤتمر بريونى (٨ - ١٩ يونية ١٩٥٦) وفى مؤتمر التضامن الافريقى الاسيوى بالقاهرة فى أواخر١٩٥٧ بل وفى مؤتمر أكرا لجميع الشعوب الافريقية (٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨) ، وفى المؤتمر الثانى لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية فى كوناكرى (١١ - ١٥ أبريل ١٩٦٠) وايضا فى مؤتمر شعوب أفريقيا (٣٠ مارس ١٩٦١) (٨) .

ولم يتوقف الدعم المصرى لثوار الجزائر حتى تم توقيع اتفاق ايفان فى ١٨ مارس ١٩٦٢ واستمر الدعم بعد ذلك حتى تم تعريب الشعب الجزائرى (٩) .

(٢) مصر وحركة تحرير المغرب الأقصي :

لقد واصلت الثورة دعمها وتأييدها للقضية المراكشية سواد على المستوى الاقليمى والعالمى ، وعندما دبرت فرنسا مؤامرة ضد السلطان محمد الخامس لتعاطفه مع القضية الوطنية وعزلته وعينت مكانه محمد بن عرفة وكان هذا العمل بمثابة الشرارة الأولى المسلحة فى البلاد (١٠) .

وقفت مصر الى جانب المغرب وطالبت بعودة السلطان ، وارتفع صوت علال الفاسي من اذاعة صوت العرب من القاهرة يعلن تأييد الوطنيين للسلطان ويفضح

---

(٨) جلال يحيى : السياسة الفرنسية فى الجزائر ، القاهرة ١٩٥٩ ص ٣٢٠.

(٩) سعد زغلول فؤاد : الجزائر فى معركة التحرير ، القاهرة ١٩٥٧ ص ٨٥.

(١٠) نفيسة سعد الدين عبدالخالق : التطور التاريخى للعلاقات المصرية الأفريقية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

أسرار المؤامرة الفرنسية واضطرت فرنسا أمام ضغط الثورة الجزائرية وتكبدها الكثير من الخسائر بفضل الدعم المصرى للثوار أن أعادت السلطان محمد الخامس الى عرشه ، وأجرت معه مفاوضات فى مارس ١٩٥٦ انتهت بتوقيع اتفاق اعترفت فيه فرنسا باستقلال المغرب وصار موقف اسبانيا حرجا ولذا فانها وقعت مع السلطان محمد الخامس اتفاقية اعترفت فيها باستقلال الريف وضمه الى المغرب . وكانت مصر من أولى الدول التى باركت استقلال المغرب ووحدة أراضيه .

(٣) موقف مصر من حركة الوطنية الصومالية والكينية :

لقد الصومال من الاقاليم التى وضعت تحت نظام الوصاية والادارة الايطالية وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت هيئة أطلق عليها المجلس الاستشارى ابتداء من عام ١٩٥٠ وكان يتكون من ثلاث دول هى مصر وكولومبيا والفلبين وذلك للاشراف على الصومال . والتأكيد على قيادة البلاد وتهيئة الظروف للاستقلال خلال الفترة التى تنتهى فى عام ١٩٦٠ . وقد اصطدمت مصر مع القوى الامبريالية بسبب أزمة منح الحكم الذاتى للصومال .

وبعد الثورة قررت مصر أن تتحمل مسئولياتها كاملة ، وتبنت وجهة النظر الوطنية ودافعت عنها وقدمت المشورة السياسية والخبرة القانونية للأحزاب والحركات التحررية . وأدركت مصر خطورة ايطاليا التى تسيطر على الادارة فى الصومال . وفى نفس الوقت تحاول اهمال اللغة العربية كأسلوب لقطع علاقات الوطنين بجيرانهم من العرب تحت دعوى احياء اللغة الصومالية وكتابتها بحروف لاتينية (١١) .

وضعت مصر القضية الصومالية نصب أعينها وبدأت تتبنى وجهة النظر التى تسعى للاستقلال التام ووحدة جميع أراضى الصومال وهو ماترمز اليه النجمة الخماسية (اشارة الى الصومال الايطالى – الانجليزى – الفرنسى – الاثيوبى

---

(١١) يواقيم رزق : مرجع سابق، ص ٢٨٦ .

والكينى) كما وطدت مصر علاقتها بحزب الأغلبية (حزب وحدة الشباب الصومالي) وقدمت المنح الدراسية لأبناء الصومال ولعب المندوب المصرى (كمال الدين صلاح) دورا في تحرير هذا البلد .

وقد بذل مندوب مصر فى المجلس الاستشارى لهيئة الأمم المتحدة بالصومال جهدة وسط تيارات استعمارية عاتية لتحقيق مطالب الشعب الصومالي والعمل على استقلاله وأداء رسالة الأمم المتحدة وكان وقوفه فى وجه المحاولات الاستعمارية لانهاد السيطرة الأجنبية على الصومال سببا فى تدبير الدول الاستعمارية مؤامرة اغتياله والتي نفذت فى ١٧ ابريل ١٩٥٧ ذلك الحادث الذى لقى استنكارا من كل الأحزاب الصومالية (١٢) .

ورغم الاغتيال فان الدور المصرى لم يتوقف بل وازداد إصرارا على مواصلة تدعيم حركة التحرير الصومالية ، واستمر الدعم المصرى حتى تحقق استقلال الصومال.

وهكذا سجلت مصر نصرا جديدا فى سجل نضالها من أجل تحرير الدول الأفريقية وكان ذلك خطوة فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية ، بل وان شئت قل أن هذا كان خطوة نحو الوحدة الأفريقية (١٣) .

ولم يتوقف المدّ الثورى المصرى على أعتاب أرض الصومال بل راح يتطلع الى مساندة الحركات التحررية فيما وراء ذلك وكانت أرض كينيا قد شهدت اندلاع أكبر ثورة عرفها الشعب الكينى فقامت بالاتصال بزعماء الحركة وعلى رأسهم جوموكينياتا الذى فجر الثورة فى نفس التوقيت مع ثورة ١٩٥٢ ، ورغم مشاغل الثورة المصرية وانشغالها فى قضايا الجلاء والحكم الذاتى للسودان وتأميم القناة وتسليح الجيش المصرى ، فان كل هذا لم يفت فى عضد مصر لتواصل مسيرة التحرر ، وتبنت مصر قضية كينيا بعد القبض على جوموكينياتا ، وخصصت

---

(١٢) شوقى الجمل : دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .
وأيضا جامع عمر عيسى : تاريخ الصومال فى العصور الوسطى والحديثة ١٩٦٣ ، ص ٣٤٣.
(١٣) محمد فائق : مرجع سابق ، ص ٨٩ .

الاذاعة المصرية برامج خاصة بنفس لغة كينيا كشفت فيها مخططات الاستعمار هناك ، وحولت القضية من قضية خاصة الى قضية القارة الأفريقية بأسرها وكانت مصر وراء كل المحاولات الرامية لتحقيق استقلال كينيا في كل محفل دولي، وفتحت القاهرة أبوابها لزعماء كينيا وأمدتهم بالسلاح ، وفتحت لهم مكاتب في مصر وكان عبدالناصر يحرص على مقابلة زعماء النضال ويشد من أزرهم حتى استقلال كينيا في كل محفل دولي ، وفتحت القاهرة أبوابها لزعماء كينيا وأمدتهم بالسلاح ، وفتحت لهم مكاتب في مصر وكان عبدالناصر يحرص على مقابلة زعماء النضال ويشد من زررهم حتى تحقق استقلال بلد أفريقي كان في نظر بريطانيا من مناطق الاستيطان الأوروبي الأبيض على أرض القارة (١٤).

(٤) موقف مصر من حركة التحرر الوطني في الكونغو :

لعبت مصر دورا كبيرا في أحداث الكونغو بعد اعلان استقلاله عندما بدأت القوى الامبريالية تسعى لزعزعة الاستقرار في أي بلد أفريقي بمساندة الحركات الانفصالية وكان طبيعيا أن تعمل مصر مع بقية الدول الأفريقية الحرة على مساندة هذا المدّ القومي الأفريقي بكل السبل (١٥) وكان أزمة الكونغو قد أحدثت انقسامات كبيرة وخطيرة بين دول أفريقيا أدت الى قيام تكتلات سياسية في القارة كادت أن تعصف بمنظمة الوحدة الافريقية الوليدة لكن الزعماء وجدوا صيغة للتعايش الملائم لكل الاتجاهات مع وضع الحدود لأى صراعات داخلية(١٦).

وبدأت قصة الصراع في الكونغو بعد ثمانية أيام من اعلان الاستقلال في يوليه ١٩٦٠ حيث تمرد الجيش الكونغولي بتحريض من الضباط البلجيك ، وعمت الفوضى واعلن مويس تشومبي انفصال اقليم كاتانجا وذلك في مؤامرة لفصل ذلك الاقليم الغني بالثروات عن بقية الدولة . وعندما اتضحت المؤامرة نجح

---

(١٤) شوقي الجمل . مرجع سابق ، ص ١٩٩.

(١٥) عبدالعزيز رفاعي تطور العلاقات العربية الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٢.

(١٦) محمد فائق . مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

لومومبا فى الحصول على أغلبية برلمانية تؤهله لتولى السلطة فى البلاد وأجبر بلجيكا على إسناد الرئاسة اليه ، وفور توليه طلب من الأمم المتحدة أرسال قوة دولية لحفظ السلام فى الكونغو ، ولوقف التدخل البلجيكى ، وقد قامت مصر بالمبادرة والمشاركة فى هذه القوة الدولية (١٧).

وافق جمال عبدالناصر على المشاركة فى هذه القوة لأسباب عديدة منها أنها كانت المرة الأولى التى يلجأ فيها زعيم أفريقى بطلب حماية استقلاله ، فضلا عن ايمان عبدالناصر بأن معركته مع الاستعمار ليست معركة محلية بل تمتد عبر القارة بأسرها ، إضافة الى أهمية الكونغو وموقعه بالنسبة لنهر شريان الحياة فى مصر (١٨) .

وبالفعل حذرت مصر من خطورة الموقف فى الكونغو ، وطالبت مجلس الامن بحث بلجيكا على الانسحاب من جمهورية الكونغو باكملها ، كما اعلنت مصر عن استعدادها لتزويد الكونغو بالدعم العسكرى الذى يساعد على استقلال البلاد ووحدة أراضيها (١٩) .

وبعد وصول قوات الامم المتحدة حدث خلاف شديد بين لومومبا وبين قيادة هذه القوات ، واتهم لومومبا الامم المتحدة بأنها تنفذ سياسة الدول الاستعمارية وازداد قلق عبدالناصر من هذا الخلاف عندما أصبح واضحا أن لومومبا يرغب فى المساعدات العسكرية من الدول الافريقية .

كان هدف لومومبا الاعتماد على القوات الافريقية « لامن القوات الاجنبية ، ولبت مصر رغبة لومومبا عندما طلب مبلغا محددا قدرة عشرين الف جنية استرلينى من مصر لمواجهة التكتلات الاخرى وارسل عبدالناصر هذا المبلغ مع السفير مراد غالب أول سفير لمصر فى الكونغو .

---

(١٧) يواقيم رزق : مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(١٨) محمد فائق : مرجع سابق ص ١١٠ .

(١٩) عبدالعزيز رفاعى : مصدر سابق ، ص ١٣ .

وقامت مصر بالتحضير لعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية الذى دعى اليه لومومبا فى ليوبولدفيل فى الفترة من ٢٥ - ٣١ اغسطس ١٩٦٠ لبحث التحضير لمؤتمر بل وتغيبت معظم الدول التى كانت تستعمرها فرنسا رغم أن قرارات المؤتمر كانت تؤيد الحكومة المركزية فى الكونغو وتدين الحركة الانفصالية فى كاتنجا (٢٠) .

وبعد أيام من انتهاء وزراء الخارجية من مؤتمرهم ، فوجئ العالم بقرار من كازافوبو رئيس الجمهورية يعزل فيه باتريس لومومبا رئيس الوزراء ويكلف ايليو رئيس مجلس الشيوخ بتأليف الوزارة ، وقد رفض لومومبا زعيم الاغلبية البرلمانية هذا القرار واعتبره غير دستورى ، وأقر البرلمان وجهة نظر لومومبا فى رفض القرار . واستمر الصراع بين كازافوبو ولومومبا الذى وجد أن بقاءه فى ليوبولدفيل أصبح مستحيلا فاراد الانتقال الى ستانلى فيل ، وكان عليه أن يخترق الحصار الذى فرضته عليه قوات كازافوبو التى تمكنت من القبض عليه فى ١٧ يناير ١٩٦١ بواسطة قوات موبوتو ، وسلم لومومبا الى الاعداء ، وقام تشومبى بقتل لومومبا على الفور .

ولقد أحدث مصرع لومومبا رد فعل عنيف بين الدول الافريقية التى سحبت إعترافها بحكومة ليوبولدفيل واعترفت بحكومة ستانلى فيل ، وسحبت مصر قواتها وأمدتها بالسلاح ، وتحرك عبدالناصر فى كل المجالات الدبلوماسية والاعلامية وخصصت الاذاعة موجة تذيع باللغات المحلية وكان لهذا أثره فى تهيئة الشعور الوطنى فى الكونغو (٢١) .

٥ - موقف مصر من تحرير المستعمرات البرتغالية

عندما قامت الثورة المصرية ورفعت شعار محاربة الاستعمار بكل وسائله اخذت تمد يد العون الى الحركات التى تناضل من اجل استقلالها ، وقد نالت

---

(٢٠) محمد فائق : مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢١) شوقى الجمل : مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

المستعمرات البرتغالية قدرا كبيرا من هذا الجهد المصرى وفتحت القاهرة مكاتب لهم ومساندتهم ماديا وعسكريا كما اعترفت بشرعية نضال حركات التحرر فى كل من انجولا وموزمبيق وغينيا بياو .

ورأت مصر ضرورة دعم الكفاح المسلح للحركة الشعبية لتحرير انجولا ، وافتتحت لها مكتبا جديدا بالقاهرة فى اوائل مارس ١٩٦٥ ، كما افتتح مكتبا للاتحاد الديموقراطى الوطنى لموزمبيق ، وقد نشط ممثلوا هذه الحركات سياسيا واعلاميا ، واقاموا المؤتمرات وعقدوا الندوات واتصلوا بالهيئات السياسية والإعلام المصرى وقامت القاهرة بتدريب جيش موزمبيق الوطنى ، وسمحت القاهرة للزعمي أميلكار كابرال زعيم الاستقلال الافريقى لغينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر بحضور مؤتمر القمة الافريقية فى عام ١٩٦٤ كما استقلبت القاهرة زعيم الحركة الشعبية لتحرير انجولا أوجستينونيتو . ونشرت جريدة الاهرام فى عام ١٩٦٣ مقالا تناول قيام مصر بتدريب نواة جيش موزمبيق فى القاهرة (٢٢) .

واتخذت مصر موقفا متشددا ضد الاستعمار البرتغالى واشتركت مع دول اخرى فى تقديم مشروع قرار يدعو البرتغال الى النظر بصفة عاجلة لاتخاذ الاجراءات ضد أسلوب التعسف مع الوطنيين ، واستمرت مصر فى دعمها لثوار الدول الخاضعة للبرتغال حتى تم تشكيل لجنة خاصة لشئون انجولا (٢٣) .

وعندما اصدر مؤتمر أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع البرتغال ، كانت مصر من أول الدول التى قطعت العلاقات وأوضحت الخارجية المصرية أسباب ذلك .

١ – استمرار البرتغال فى سياستها وعدم الاستجابة لقرارات الامم المتحدة بتصفية الاستعمار .

---

(٢٢) الاهرام ، العدد ٣٨-٢٨ سبتمبر ١٩٦٣ .

(٢٣) يواقيم رزق : مرجع سابق ، ٢٩١ .

٢ - استمرار البرتغال فى سياسة القمع والارهاب ضد الشعوب الافريقية .

٣ - التزام مصر بقرارات منظمة الامم المتحدة .

وترتب على هذه الاجراءات والدعم المصرى الافريقى للثوار نجح زعماء التحرير فى أنجولا فى السيطرة على سدس بلادهم ، كما استطاعت جبهة تحرير موزمبيق . فى السيطرة على خمس مساحة البلاد .

وظل الدور المصرى مساندا لزعماء المستعمرات البرتغالية حتى تحقق استقلال هذه الدول الافريقية فى فترة السبعينات وذلك بفضل الدعم المعنوى والعسكرى والمادى والاعلامى للثورة المصرية (٢٤) .

وقد اتبعتر مصر في الحقبة الناصرية تقليدا جديدا حيث كانت تدعو حركات التحرر لارسال مندوبين عنها للتواجد فى نيويورك أثناء انعقاد الامم المتحدة فى كل عام ، وتتكفل بنفقات سفرهم وإقامتهم ، وكان تواجد مثل هؤلاء النواب فرصة لمناقشات الامم المتحدة لقضاياهم ، كما كان هذا يضفى أهمية خاصة على وفد مصر لان وجودهم كان يسهل لمصر فرصة التعبير بصدق على أمانى الشعوب الافريقية (٢٥) .

وبأختصار وقفت الثورة المصرية مع القضية السودانية حتى استقل السودان عام ١٩٥٦ ، كما وقفت مع ثورة الجزائر حتى نالت استقلالها عام ١٩٦٢ ، ووقفت الى جانب ثورة الماوماو فى كينيا ابتداء من عام ١٩٥٤ ، ولم تترك ثورة الكاميرون عام ١٩٥٦ ، وظل هذا التأييد حتى نال الكاميرون استقلاله عام ١٩٦٠ ، ولاتنسى الدور المصرى مع ثورة الكونغو عام ١٩٦٠ ثم الثورات فى انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، كما كان وقوفها المشرف مع نضال شعب روديسيا (زمبابوى) فضلا عن مساندة حركات التحرر فى جنوب افريقيا وناميبيا وجزر القمر .

---

(٢٤) أحمد يوسف القرعى : ثورة ٢٣ يولية وتصفية الاستعمار : القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٨.

(٢٥) محمد فائق : مرجع سابق ، ٦٣ .

وباختصار لم تترك ثورة يولية ١٩٥٢ حركة تحرر وطني في القارة الافريقية الا وكانت مصر خير معين لهذه القومي ضد الوجود والسيطرة الاجنبية ، ولم يتوقف هذا الدعم على المجال العسكري بل تعداه الى المجال الاقتصادي الذي يعد ركيزة اساسية في دعم النضال ، وتأصيل الكفاح الوطني ضد الاستعمار والامبريالية ، وبالطبع وقفت مصر ضد التفرقة العنصرية والفصل العنصري في كل من جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية والجنوبية (٢٦) .

ثانيا : مصر وقضايا التنمية في افريقيا :—

اذا كان الدعم المصري في الحقبة الناصرية قد تجسد بشكل واضح وجلي في دعم حركات التحرر التي هبت تدافع عن ترابها وتعلن الكفاح المسلح لتحرير اراضيها ، واذا كانت مصر قد ضحت بالغالي والنفيس في سبيل دعم هذه الحركات التحررية ، واذا كانت مصر قد عانت كثيرا من جراء هذه الدعم فانها لم توقف المساعدات ولم تبالي بالنتائج التي ترتبت على هذا الدعم بل وحتى عندما تحالفت ثلاث دول ضدها وهي فرنسا وانجلترا واسرائيل وشنت ضدها عدوان ١٩٥٦ ، وماترتب على هذا العدوان من آثار سلبية على مصر ، ورغم كل هذا فان الدور المصري ظل بلا حدود ، وتنوعت اساليبة ، وتغيرت طرقه ، وكانت مصر تدرك أن هذا الدعم العسكري سوف يذهب هباء اذا لم توجد أرضية اقتصادية قوية تدعم وتساند هذه المساندة العسكرية .

لقد كان التخلف الاقتصادي في القارة واضحا بسبب نقص الخبرة الفنية ، وعدم توفر رؤس الاموال وسوء استغلال الدول الاستعمارية لاقتصاديات القارة بل وارتباط الاقتصاد الافريقي باقتصاديات الدول الاستعمارية فضلا عن قصور وسائل النقل والمواصلات والتي أدت الى خروج القارة الافريقية من عهد الاستعمار أهمية التعاون الاقتصادي فيما بينها حتى أنه عندما انعقد مؤتمر الدار البيضاء في الفترة من ٤ – ٧ يناير ١٩٦١ أكد الرؤساء المجتمعون عزمهم

---

(٢٦) شوقي الجمل : مرجع سابق ص ١٩٨ ومابعدها .

على مضاعفة الجهد لاقامة جسور التعاون فيما بينهم لتخطي الفجوة التى خلفها الاستعمار ، وللعبور الى مرحلة جديدة من التنمية والتقدم الاقتصادى وطرحت مصر رؤيتها فى هذا الاتجاه خاصة وأن اسرائيل بدأت تتسرب الى القارة ، وتبسط سيطرتها الاقتصادية رويدا رويدا (٢٧) .

لقد قدمت مصر القروض لبعض الدول الافريقية التى تعرضت لضغوط شديدة نتيجة مواقفها من الاستعمار وأراد جمال عبدالناصر أن يثبت أن مصر قادرة على حماية أصدقائها خاصة الذين رفضوا التعاون مع اسرائيل ، وكانت مصر تدفع هذه القروض من أموال تقترضها من دول أخرى وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على الايثار وحب لهذه الدول .

وكان من بين القروض التى قدمتها مصر للدول الافريقية ذلك القرض الذى قدم الى غينيا وقدرة عشرة ملايين جنيها بموجب اتفاقية لتنفيذ بعض المشروعات الانشائية وتطهير ميناء كوناكرى وعلى أن يسدد بفوائد ميسرة قدرها ٢٪ وعلى سبع سنوات (٢٨) .

والمعروف أن الرئيس سيكوتورى قد رفض البقاء في الجماعة الفرنسية وحصل على الاستقلال عام ١٩٥٨م ، وكان هذا الاجراء سببا فى رفض فرنسا تقديم أية مساعدات له ، وكان من الضرورى أن تقف مصر الى جانب هذه الدولة الفتية فضلا عن وقوف دول أخرى مثل غانا التى قدمت اليها عشرة ملايين من الجنيهات وكان هذا الصمود الغيني من العوامل التى أدت الى انهيار فكرة ديجول فى انشاء المجتمع الفرنسى .

وعندما تعرضت مالي لأزمة قاسية نتيجة خروجها هى الاخرى عن الجماعة الفرنسية ، وتحدى موديبكيتا الرئيس الفرنسى ديجول ، قامت مصر بعقد إتفاقية مع مالى تحصل بموجبها على قرض فى حدود ستة ملايين جنية لاقامة فندق

---

(٢٧) عن التوغل الاسرائيلى فى القارة الافريقية انظر شوقي الجمل وعبدالله عبدالرازق ابراهيم : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، الدوحة ١٩٨٧ ، الفصل العاشر ص ص ٣٢٨ – ٢٧٥.

(٢٨) محمد فائق : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

عالي في العاصمة باماكو فضلا عن انشاء بعض الطرق التي كانت تفتقر اليها الدولة ، وقد نفذ القرض بالكامل ونفذ الفندق مهندسون مصريون ، وأغرقت السلع المصرية أسواق مالي واستفادت شركة النصر للتصدير والاستيراد من هذا الوضع .

وقدمت مصر قرضا الى الجمهورية الجزائرية قدرت قيمته بعشرة ملايين جنية، كما قمدت قرضا لجمهورية الكونغو برازافيل في ٤ مايو ١٩٦٥م بحوالي مليون و٧٠٠ ألف جنية استرليني وفي ٢٠ ديسمبر من نفس العام عدل القرض الى مليوني جنية (٢٩) .

وكانت هذه القروض التي قدمتها مصر للدول الافريقية طويلة الاجل وذات شروط ميسرة بسيطة ، كما أن بعضها أعفي تماما من أية فوائد مثل قرض الجزائر ، وكانت أهم مانصت عليه الاتفاقيات المصرية مع الدول الافريقية الا يكون لاسرائيل صالح مباشر بقيمة هذه القروض أو المشروعات التي تنفذها مصر في إطار هذه الاتفاقيات (٣٠) .

وهكذا كانت القروض المصرية الى بعض الدول الافريقيقة عاملا هاما في تحدي الاستعمار بل وكانت أساسية لاستمرار مسيرة التنمية بعد هذه الحقبة الطويلة من السيطرة الاستعمارية ولقد ربطت مصر علاقاتها الاقتصادية مع النظم السياسية التي تسير في طريق التحرر والتخلص من التبعية ، وانعكس هذا على حجم التبادل التجاري مع دول مثل غانا والتي وصل حجم التبادل التجاري معها في عام ١٩٦٢ الى مليون ونصف من الجنيهات (٣١) .

وعندما انعقدت اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء في القاهرة في مارس ١٩٦٢م وافقت على توقيع سبع اتفاقيات من أجل تحقيق الوحدة والتعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية ومن هذه القرارات إنشاء سوق أفريقية مشتركة ،

(٢٩) نفيسة عبدالخالق : مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

(٣٠) ارشيف مجلس الوزراء : الجريدة الرسمية محفظة رقم ٣٤ ، جـ١ العدد ٢٠٤.

(٣١) احمد يوسف القرعي : ثورة يولية وتصفية الاستعمار ، ص ١٧١ .

واطلاق حركة العمل والاقامة والنقل بين مواطنى دول السوق ، والغاء الرسوم الجمركية وايجاد مؤسسة مالية أفريقية ، وانشاء مجلس للوحدة الاقتصادية (٣٢).

وكان انشاء بنك التنمية الافريقية لتمويل مشروعات التنمية لدول الميثاق وتشجيع المشروعات الانتاجية ، وتوظيف رؤوس الاموال الافريقيقة من أبرز قرارات اللجنة الاقتصادية .

واستكمالا لهذه المشروعات الاقتصادية القوية رحتب مصر بعقد مؤتمر التنمية الصناعية الافريقى الأول في القاهرة فى ٢٧ يناير ١٩٦٦ ووجهت الدعوة الى ثلاثين دولة أفريقية الى جانب بعض المنظمات الاقتصادية العالمية ، وقد حدد وفد مصر أهداف المؤتمر فى النقاط التالية .

١ - ضرورة قيام علاقات اقتصادية بين الدول على أساس من احترام السيادة (٣٣) .

٢ - ضرورة تعاون الدول لانشاء تنظيم جديد فى مجال التجارة الدولية .

٣ - أن تقوم الدول المتقدمة بتخفيض القيود الجمركية المفروضة على التجارة.

٤ - أن يضمن المجتمع الدولى ازدياد نسبة المساعدات المالية لزيادة صادرات الدول النامية (٣٤) .

ولم تقتصر المساعدات المصرية على القروض بل امتدات الى المعونات والهبات حيث وقفت مصر وتنزانيا اتفاقية لمساعدة مسلمى هذه الدولة ، وقامت مصر بانشاء مركز إسلامى ، ومكتبة وقاعة للمحاضرات وفصول لتدريب الائمة وعيادة طبية ومساكن للمشرفين الائمة (٣٥) .

ولقد شاركت مصر فى تأسيس البنك الافريقى للتنمية والذى انشئ فى عام ١٩٦٥ برأسمال ٥٠٠ مليون دولار وهو أول بنك ينشاء على مستوى القارة (٣٦).

---

(٣٢) محمد الجبالى: السوق الافريقية المشتركة ، ١٩٦٤ ص ١٢٩.

(٣٣) شوقى الجمل : دور مصر فى افريقيا ، ص ٢٣٠ .

(٣٤) شوقى الجمل : دور مصر فى افريقيا، ص ٢٢٩ .

(٣٥) وزارة الاوقاف : محفظة تنزانيا جـ١ ، ٢ .

(٣٦) حلمى عبدالكريم الزغبى : مخاطر التغلغل الصهيونى فى افريقيا الكويت ١٩٨٥ ، ص ٣٥ .

ويعتبر هذا البنك الذى ساهمت فيه الكويت مع مصر من البنوك التى ساعدت على التنمية فى القارة الافريقيقة حيث قدم العديد من القروض للدول الافريقية مثل القرض الذى قدمه البنك الى حكومة تشاد لتنمية صناعة مواد البناء وقدرة ١٦٠ الف جنية ، والقرض الذى قدم لاثيوبيا لتنمية صناعة النسيج وقدرة ١٩٢ ألف جنية ، والقرض الذى قدم الى كينيا لتنمية صناعة الورق وقدرة ٢١٠ ألف جنية ، كما قدم البنك قرضا وقدرة ١٠٤ ألف جنية لتنمية صناعة الجلود فى زامبيا (٣٧) .

والى جانب كل هذه التسهيلات والقروض لم تدخر مصر وسعا فى مد نشاطها الى مجالات النقل والمواصلات مع الدول الافريقية وذلك لتنشيط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع دول القارة ، فضلا عن الاتصالات السلكية واللاسلكية مع بعض الدول مثل جمهورية غانا التى وقعت مع مصر اتفاقا للتعاون البريدى فى فبراير ١٩٦٠.

هذا وقد لعبت مصر دورا فى المجال الاقتصادى عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا والتى أنشئت فى ابريل ١٩٥٨ كأحدى اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، وقامت اللجنة بدراسات اقتصادية ، وقدمت العديد من الخدمات الى الدول الافريقية سواء فى المجال الزراعي أو الصناعى أو التجارى وحددت مشاكل الزراعة وتعاونت بعض الهيئات المتخصصة فى الامم المتحدة كمنظمة الاغذية والزراعة وقدمت مصر خبراتها فى هذه المجالات . فضلا عن قيامها ببحث أسس التعاون الصناعى بين الدول الافريقية (٣٨) .

وباختصار ساهمت مصر فى الحقبة الناصرية فى تنمية اقتصاد الدول الافريقية سواء بتقديم القروض أو الهبات أو المشاركة فى مشروعات التنمية فى بعض البلدان الافريقية أو حتى فى المساهمة بالخبرة الفنية التى تحتاج اليها هذه الدول .

---

(٣٧) عصام محسن على الجبورى : العلاقات العربية الافريقية بغداد ١٩٨١ ، ص ٤٠٧ .

(٣٨) شوقى الجمل : دور مصر فى افريقيا ، ص ٢٢٣ .

الخاتمة :-

اتضح من الدراسة السابقة أن مصر فى الحقبة الناصرية قد تميزت فى سياستها الخارجية بالارتباط الوثيق مع حركات الشعوب في العالم العربي وفى أفريقيا بل وفي العالم الثالث وكان وقوف عبدالناصر الى جانب حركات التحرر الوطنى فى افريقيا هو المحرك الاول لهذه الحركات التى وجدت الدعم المادى والعسكرى والفنى والاقتصادى ، وصارت القاهرة محور الاتصال ، وحلقة الوصل والمنبع الذى يتزود منه الثوار بكل مايحتاجون اليه من مشورة وخبرة وتحولت الانظار الى مصر الناصرية التى وجد فيها زعماء حركات التحرر مكانا أمينا أومنا وسهلت لهم القاهرة كل سبل الاتصال والتلاقى وكان ذلك من أهم عوامل نجاحهم فى كفاحهم المسلح .

لم تقف القاهرة فقط مع قوى التحرر الوطنى ضد السيطرة الاستعمار والتبعية ، بل كانت ايضا تساند حركات التحرير للتغلب على القبات التى تواجههم من داخل صفوفهم مثلما حدث فى الجزائر وفى ليبيا وفي نيجيريا والكونغو . وقد حاولت مصر جمع الفرقاء وتوحيد كلمتهم فى محاولة لو أد الفرقة وعوامل التفرقة التى كان الاستعمار يسعى من وراء الى خلق جو من الفوضى والانقسام حتى يتمكن من إحكام سيطرتة والعودة من جديد من خلال بعض العناصر التى يؤيدها ، وكان وقوف القاهرة ضد كل هذه المحاولات من عوامل نجاح التحرر الافريقى ناهيك عن تصدي مصر للتغلغل الاسرائيلى فى القارة ، ومحاولة جمع القارة على كلمة سواء والسعى نحو توحيد جهود القارة والذى أسفر عن تأسيس منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٢م وهو أعظم إنجاز للحقبة الناصرية وكان موقف مصر فى تلك الفترة من قضية العنصرية والتمييز العنصرى فى الجنوب من أهم عوامل حصار هذا التيار فى الجزء الجنوبى من القارة ، ومطاردته فى كل المحافل الدولية حتى تحقيق أخيرا عودة السلطة الى السواء الاعظم من الشعب سواء فى روديسيا الشمالية أو الجنوبية أو فى جنوب

أفريقيا ، وكلها من جهود ثورة ١٩٥٢ ، ومن هذه الدراسة تستطيع أن نوضح بعض النتائج لثورة ١٩٥٢م .

أولا : أن اثورة وضعت نصب أعينها محاربة الاستعمار وأعوانه وكان هذا المبدأ من أخطر أهداف الثورة لأنه حملها الكثير في وقت كانت أقدامها غير ثابتة فى أرضها الاصلية وكانت تحارب وتناضل فى جبهات كثيرة سواء فى الداخل للتخلص من الحكم الملكى والقضاء على الإقطاع ، وبناء الجيش والاقتصاد وإقامة نظام ديمقراطى سليم ورغم هذا فقد ساندت كل من طلب العون والدعم العسكرى أو المادى أو الفنى .

ثانيا : كانت ثورة ١٩٥٢م ودورها النضالى يحتذى لكل حركات التحرر التى استلهمت من مصر (الثورة الام) كل القيم والمبادئ والاهداف، وكان عبدالناصر يقف الى جانب الثوار ، ويلبى رغباتهم فى مرحلة السعى نحو التحرر والتخلصر من الاستعمار .

ثالثا : لم يتوقف عطاء مصر على فئة دون أخرى زو على دولة دون دولة ، بل كان يعتبر أفريقيا كلها منطقة واحدة عانت كثيرا من الاستعمار ، وكان لابد من تحرير أراضيها وعودتها الى أبنائها وهو ماعبر عنه في الميثاق الوطنى بالدائرة الافريقية ، وكانت جولاته ودعوته لكل زعماء التحرر الى القاهرة ، ومحاولاته تقدي كل مايحتاجون اليه من ركائز السياسة المصرية طوال هذه الفترة .

رابعا : اتضح من الدراسة تنوع الدور المصرى لحركات التحرر الافريقية ، ولم يعد قاصرا على تقديم المشورة أو عقد الاجتماعات بالقاهرة ، أو تقديم الدعم العسكرى ، بل شاركت مصر برجالها وأرسلت جنودها حيثما طلب منها لتهيئة الاستقرار والقضاء على الفتن والمؤمرات الداخلية ، وكانت مساهمة مصر فى تقديم القروض وفى

انشاء البنوك لدعم اقتصاد هذه الدول من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادى بها .

خامسا : استطاعت مصر فى هذه الفترة وبفضل جهود عبدالناصر والسعى نحو تبنى سياسة عم الانحياز أن يبعد القارة وتنصيبها خارج إطار الصراع الساخن للقوى العظمى وبعيدة عن مشاكل الحرب الباردة وكانت يقظة مصر الدائمة من أهم عوامل نجاح حركة عدم الانحياز التى شاركت فيها دول أفريقيا وأسيا بل وأوروبا وكانت مؤتمرات هذه الحركة ابتداء من باندونج ١٩٥٥ نموذجا للتعاون الحر بين اقطاب ودول الحركة ، بل وكان عاملا على مد حركة التحرر الى مناطق جديدة .

سادسا : اثبتت الدراسة أن سياسة مصر ودعمها بلا حدود لحركات التحرر الافريقية قد أتت أكلها ولكنها على الجانب الاخر تركت آثارا سلبية بالنسبة لمصر حيث صار عبدالناصر العدو الاول للاستعمار والصهيونية وكانت سياسته ودعمة لدول المشرق العربى ومغربه سببا فى تكتل بعض الدول وشن عدوان ثلاثى على مصر ثم محاولا تشكيل الأحلاف (حلف بغداد) ومحاولات جر مصر الى حروب مع اسرائيل وكلها كانت من أجل أيقاف المد الثورى المصرى الذى لم يتوقف حتى بعد رحيل عبدالناصر .

وأخيرا يمكن القول أن هذه مصر ، وهذا هو قدرها بحكم موقعها وتراثها وحضارتها وبحكم وجودها فى ملتقى الدوائر الثلاث العربية والاسلامية والافريقية، وهذا ما يجعلها حلقة الوصل وهمزة الاتصال ورمز النضال الذى رفع اسم أفريقيا وأخرجها من التبعية والعبودية الى مرحلة الاستقرار والاستقلال بفضل جهود أبناء مصر الذين رسموا سياستهم على أساس دعم كل تحرر . ولم تكن هذه حقبة عارضة أو فترة طارئة بل هذا هو دور مصر عبر التاريخ ، عطاء بلا حدود ، ودعم بلا قيود ، ووقوف الى جانب الحق مهما كلفها من تضحيات ، مهما خلف من نتائج .

الفصل العاشر

جامعة الدول العربية

ودور مصر فى انشائها

وتدعيمها

محتويات الفصل :

– كيف قامت جامعة الدول العربية .

– ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاته .

– نقل مقر الجامعة من القاهرة وعودة الجامعة لمقرها الجديد بالقاهرة .

إن شعبنا شعب عربي ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية

الميثاق الذي قدمه جمال عبدالناصر للمؤتمر الوطني للقوى العظمة فى ٢١ مايو ١٩٦٢

وعروبة مصر لاتتعارض بحال من الأحوال مع انها دوله لها وصفها الخاص بحكم موقعها وتاريخها وحضارتها ويخطئ الذين يحاولون أن يجدان يجدوا تعارضا بين الحضارة المصرية الفرعونيه ، والوضع الخاص لمصر بكوتها دوله افريقية وبين انتمائها لامتها العربية .

ومنذ أن فتح العرب مصر واندمجوا فى سكانها وانتشر الاسلام بينهم – اصبحت مصر جزءا لايتجزأ من العالم العربى الاسلامى .

ولعبت من ذلك التاريخ دورا هاما ورئيسيا فى الامه العربية الإسلامية .

وسنقصر الحديث هنا على دور مصر فى العصر الحديث فى المجال العربى ولخدمة قضايا الامة العربية ولعل نقطة البدايه السليمه فى هذا المجال هى دور مصر فى قيام جامعة الدول العربية ومساعدتها .

كيف قامت جامعة الدول العربية :

حيث قامت الحرب العالمية الثانية – كانت معظم الدول العربية مستعمرة . ورغم حنين الدول الغربية بحث الحلفاء بوعودهم السابقة الخاصة بمنح الدول العربية استقلالها – فقد ساهمت الدول العربية فى الحرب بالرجال والوقت والجهد .

وفى ٢٩ مايو ١٩٤١ اعلن مستر ايدن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده تؤيد الوحدة العربية – ولعل الدافع لذلك كان رغبة بريطانيا فى ربط الدول العربية الخاضعة لنفوذها وغير الخاضعة لها ، بدائرة وحدة حتى تتفرغ – بريطانيا – للحرب – كذلك مواجهة الدعاية الالمانية وكسب الرأى العام العربى وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٣ صرح ايدن بان بريطانيا تؤيد أى حركة بين العرب تعمل على تعزيز الوحدة بيهم .

وفى ٣٠ مارس ١٩٤٣ اعلن النحاس باشا رئيس الوزراء المصرى فى مجلس الشيوخ المصرى رأيه فى تصريح ايدن فقد ذكر «ان الطريقة المثلى هى أن تتناول الموضوع – موضوع الدعوة للوحدة العربية – الحكومات العربية الرسمية ، وأن

يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسميه فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع اراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من امال كل منها على حده ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين أرائهاما استطاعات الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض - فاذا ما تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لأكمال نحب الموضوع واتخاذ القرارات التى تحقق الاغراض التى تنشدها الامم العربية .

ولاشك فى انه - مع أن بريطانيا كانت لها اهدافها التى ترمى لتحقيقها من الوحدة - لكن الجامعة قامت تحقيقا لاهداف عربية شعبيه لايمكن تجاهلها - لحركة الوحدة العربية ثابته من الشعب العربى حقه لاذى عقد عده مؤتمرات منذ الحرب الأولى وفى الفترة بين الحربين العالميتين لمناهضة الاستعمار - والقضاء على الحدود المصطنعة بين الدول العربية ، والوقوف صفاً واحداً ازاء الاحداث التى تواجه عرب فلسطين والتى اصبحت تمثل خطراً لاعلى عرب فلسطين فحسب بل على الامه العربية كلها .

ودعا النحاس باشا رؤساء الوزراء العرب الى القاهرة للدخول فى مشاورات لتحقيق الوحدة العربية ، واتضح فى هذه المشاورات اختلاف وجهات النظر - فقد رحبت بعض الدول العربية بالتعاون الثقافى والاقتصادى بين الدول العربية وتأجيل التعاون السياسى - بينما ابدت بعض الدول العربية رغبتها فى البدأ بتكوين فكرة (الهلال الخصيب) .

وانتهت المشاورات الى عقد جلسات (اللجنة التحضرية) فى مصر من ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ الى ١٧ اكتوبر ١٩٤٤ .

وانتهى المجتمعون الى الاتفاق على :

١ - تأليف جامعة للدول العربية من البلاد المستقلة التى تقبل الانضمام اليها.

٢ – يكون لهذه الجامعة مجلس يسمى (مجلس جامعة الدول العربية) تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة .

٣ – تكون مهمة هذا المجلس مراعاة تنفيذها تبرمه دول الجامعة فيما بينها من اتفاقات .

٤ – تعقد اجتماعات دوريه للنظر بمجهوداته الرسمية للتوفيق والتنسيق بين أراء القاده العرب حتى تم توقيع بروتوكول تكوين الجامعة فى اكتوبر ١٩٤٤ .

ميثاق الجامعة العربية :

تابعت اللجان اجتماعاتها حتى تم الاتفاق على ميثاق الجامعة .

وقد وقعه رؤساء الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ بقصر الزعفران بالقاهرة.

وقد قال محمود فهمى النقراشى – الذى كان يرأس الوزاره المصرية فى ذلك الوقت – فى حفل توقيع الميثاق « إن إنشاء الجامعة ليس من صنع الاستعمار – لكنه صدى لصوت الجماهير العربية التى يؤلف بينها الحاضر والماضى والمستقبل معا » .

وهكذا ساهمت مصر بأكبر دور فى تزسيس الجامعة العربية ، وفى تحمل اكبر نصيب من ميزانيتها ، وكان عدد كبير من خبرائها وموظفيها من مصر .

وقد وقع على الميثاق مندوبو سبع دول مستقلة هى المملكة الأردنية الهاشمية ، والجمهورية السورية ، والمملكة العراقية ، والمكلة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية ، والملكة المصري ، والمملكة اليمينة .

وبعد التصديق عليه دخل المياق فى دور التنفيذ فى الحادى عشر من شهر مايو ١٩٤٥ .

وميثاق الجامعة من ٢٠ مادة :

مـادة : ١ - بخصوص تشكيل جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق لكن فتح الباب لاهتمام اى دوله عربية احدى .

مـادة : ٢ - عن الغرض من الجامعة - وهو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتعاون الدول المشتركة فيها في الشئون الاقتصادية وشئون المواصلات ، وشئون الثقافة والجنسية والجوازات ، والشئون الاجتماعية والصحية.

مادة : ٣ - مجلس الجامعة - ومهمته القيام بتحقيق اغراضها .

مادة : ٤ - اللجان الخاصة لها شأن من الشئون السابق الاشارة اليها .

مادة : ٥ - اللجوء الى مجلس الجامعة لبعض المنازعات التى قد تنشأ من أى دوله من دول الجامعة - وتصدر قرارات التحكيم بأغلبية الاراء .

مـادة : ٦ - سلطة مجلس الجامعة - فى رفع الاعتداء عن أى دولة من دولة.

مادة : ٧ - قرارات مجلس الجامعة ملزمة للأعضاء التى تقر القرارات .

مادة : ٨ - خاصة باحترام نظم الحكم القائمة فى دول الجامعة .

مادة : ٩ - حق دول الجامعة فى عقد الاتفاقات فيما بينها .

مادة : ١٠ - القاهرة المقر الدائم للجامعة .

مـادة : ١١ - ينعقد مجلس الجامعة عاديا مرتين فى العام (فى مارس - وأكتوبر) وبصفه غير عادية اذا دعت الحاجه .

مـادة : ١٢ - تشكل للجامعة امانة دائمة من أمين عام وامناء مساعدين وعدد من المواطنين والامن العام - يعين بأكثريه دول الجامعة وهو فى درجة سفير .

مادة : ١٣ – يعد الامن العام مشروع ميزانية الجامعة .

مادة : ١٤ – يتمتع اعضاء مجلس الجامعة واعضاء لجانها وموظفوها بالحصانه الدبلوماسية .

مادة : ١٥ – يعقد المجلس للمرة الاولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وعن ذلك بدعوه من الأمين العام .

مادة : ١٦ – تتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فى الميثاق .

مادة : ١٧ – تودع كل دولة فى امانة الجامعة – نسخا من المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أى دولة أخرى .

مادة : ١٨ – لأى دولة الحق فى الانسحاب من الجامعة على أن تبلغ الدول الاعضاء بذلك .

مادة : ١٩ – لايجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثى دول الجامعة .

مادة : ٢٠ – يصدق على الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الاساسية الشرعية فى كل من الدول المتعاقدة .

وقد أُلحق بالميثاق :

١ – ملحق خاص بفلسطين – نمر فيه أن مجلس الجامعة يتولى أختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله الى ان تستقل فلسطين .

٢ – ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة أوضحت فيه الدول الموقعه على الميثاق بالتعاون الى أبعد حد من الدول العربية الاخرى التى لم توقع على الميثاق .

هذا وقد الحق الميثاق ملحق خاص بتعيين سعادة عبدالرحمن غرام بك أمينا عاما لجامعة الدول العربية وينص على أن يعين لمدة سنتين ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقل للامانه العامه .

ومن العرض السابق تتضح لنا عدة حقائق نجملها فيما يلى :

أولا - الهدف من جامعة الدول العربية :

ان تكوين أداة توثيق وتعزيز الصلات الوثيقة بين الدول العربية .

ثانيا : الهيئات التى تضطلع بشئون الجامعة هى :

١ - مجلس الجامعة : وهو يتألف من ممثلين الدول المشتركة فى الجامعة ولكل دولة صوت واحد . والمجلس هو الهيئة العليا التى تعالج الشئون العربية المختلفة فى اجتماعاتها العادية المحددة بمرتين فى كل عام (مارس ، اكتوبر) واجتماعتها غير العادية .

وقررات مجلس الجامعة تؤخذ بالاجماع فى الشئون التى ينص عليها الميثاق ولغير الاجماع فى الشئون الأخرى .

٢ - الامانة العامة والأمناء المساعدون : هناك امين عام يعين بمجلس الجامعة بأكثر من ثلثي دول الجامعة . والأمين العام يعين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسين فى الجامعة - والأمين العام يكون فى درجة سفير . والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين وقد عين الميثاق أول امين عام وهو سعادة عبدالرحمن غرام بك .

٣ - اللجان : ألفت فى العربية عدة لجان لتتولى الشئون المختلفة هى :

١ - الشئون السياسية :

وهى تختص باعداد الوثائق والمستندات اللازمة للدفاع القضايا العربية التى تطرح للبحث واللجنة السياسية تتألف من وزراء خارجية دول الجامعة .

٢ - الشئون الأقتصادية :

والادارة الأقتصادية تدرس الشئون الأقتصادية للأمة العربية - ومن المشروعات التى درستها - مشروع مقاطعة البضائع الصهيونية ، ومشروع انقاذ اراضى فلسطين .

ومن القرارات التى أوصف بها هذه اللجنه - منع تصدير المواد الاولية أو المساعدة للانتاج الصهيونى وانشاء مكاتب المقاطعة فى كل دولة عربية .

وقد كان المقاطعة أثرها الفعال .

٣ - الشئون الصحية :

وقد اقترحت لجنة الشئون الصحية - تشجيع الوسائل التى تعمل على مقاومة الامرا المتوطنة أو الوبائية مناصرة برامج رعاية الأطفال والأمهات ، والمساعدة فى نشر الدعوة الصحية بين الافراد فى البلاد العربية ، العمل على مكافحة المخدرات فى البلاد العربية .

٤ - شئون الصحافة والنشر :

ومهمة هذه الادارة تطوير الراى العام العربى ، ومكافحة الرعايات الاجنبية التى ترمى الى الاساءة للعرب وقاضايهم ، وقد قامت هذه الادارة بنشر بعض الكتب والمنشورات عن القضايا العربية .

٥ - شئون المواصلات :

وتهتم هذه اللجنة بشئون الطيران ، والبريد ، والمواصلات السلكية ، والسكك الحديدية ، والطرق ، والملاحة .

٦ - الشئون الثقافية :

واللجنه مهمتها وضع قواعد التعاون الثقافى بين لادول العربية وذلك عن طريق تبادل المدرسين ، والطلبة ، كذلك العمل على احياء التراث الفكرى العربى ، وعلى المحافظة على الاثار العربية .

٧ - الشئون القانونية :

وهى تعمل على توحيد المصطلحات القانونية وحماية حقوق المواطنين وغير ذلك من التشريعات والوسائل اللازمة لتقرب بين الاتجاهات التشريعية فى الدول العربية .

٨- شئون الجنسية والجوازات :

وهى تعامل لتحقيق التعاون بين الدول العربية فى شئون الجنسية والجوازات ، وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

ولاشك فى أن الجامعة سدت فراغاً ، وكان لها نشاط ايجابى فى كثير من المشكلات العربية وفى المجالات السياسية والثقافية وغيرها نذكر منها :

١ - تأييد مجلس جامعة الدول العربية للقضايا العربية كالقضية السورية ، وكمطالبتها بحل قضايا المغرب العربى الحل الذى ترضاه شعوبها .

٢ - مساهمتها فى رفع مستوى الحياة فى البلاد العربية باقامة اتحاد اقتصادى يجمع الاقطار العربية .

٣ - تبادل الاساتذه والفنين العرب بين مختلف الدول العربية .

٤ - انشاء معهد للبحوث والدراسات العربية في القاهرة يهتم بالدراسات العربية فى مختلف المجالات .

٥ - اتحاة الفرصه لمختلف الجمعيات والمؤسسات والمهن والطبقات لان تلتقى مراراً من رياضين ومحاسبين ومحامين ومهندسين ، واساتذة ، أدباء ، وتجار وصناع.

لكن على الرغم من ذلك تعرض الميثاق لهجوم فقد قيل :

١ - أن الميثاق قد خرج ضعيفا لايرضى طموحات الشعوب العربية .

٢ - انتقدَ الميثاق لانه اشترط الاجتماع فى اتخاذ القرارات ، وكان يجب أن تكون للقرارات صفه الالزام .

٣ - لم يقض المثيقاعلى ايجاد هيئة تقوم على تنفيذ القرارات واقتراح فرض العقوبات .

وكذلك انتقد اعترافه لكل دوله بحق عقد المعاهدات مع أى دوله أجنبية بشرط الا تتعارض مع احكام اللجان والاكتفاء بايداع صور للمعاهدات في مجلس الجامعة .

كما وجه له نقد لانه لم يشر بصراحه الى تكوين جيش عربي موحد ، وقيادة عربية موحدة أو وحده اقتصادية وجمركية وقد ذكر البعض ان الجامعة - ليست جامعة للشعوب العربية ، بل هى (جامعة للدول العربية) وقد ازدادات حملات النقد للجامعة العربية بعد نكبة ١٩٤٨ وفشل الجامعة فى حل قضايا فلسطين .

لكن البعض الاخر طالب من تحمل الجامعة اكثر من طاقتها وذكر انه يكفى انها قادرة على التنسيق بين ألوان ضرورية من النشاط العربي .

وقد ذكر هؤلاء ان (الجامعة بيت العرب) وانها وجدت لتبقى وإن كانت الفرة التي مرة منذ انشائها فترة اظهرت بعض القصور فالأجدر ان توجه الجهود لتعديل ميثاق الجامعة حتى تصبح قادرة على القيام بالمهام التى خلقت من أجلها على أكمل وجه .

هذا ونشير الى أن مقاطعة دول الجامعة العربية لمصر بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل - ونقل مصر الجامعة من مصر الى تونس - قد أثبت أن لمصر دوراً رئيسياً فى نشاط جامعة الدول العربية .

ولذا قررت الدول العربية إعادة الجامعة لمقرها الرسمى بالقاهرة الذى نص عليه في ميثاقها وعادت للجامعة العربية حيويتها ونشاطها وتعاونت لمناصرة قضية فلسطين ، وغيرها من القضايا العربية .

الفصل الحادى عشر

دور مصر الأفريقى

النقاط التى تناولها الفصل :

- وضع مصر المتميز فى القارة.
- دورها فى مساندة حركات التحرير الأفريقية .
- موقف حكومة الثورة في مصر من مشكلة السودان .
- اشتراك مصر فى المؤتمرات الآسيوية الافريقية .
- لدعم حركات التحرير فى القارتين .
- دور مصر فى الأمم المتحدة لدعم كفاح الشعوب الأفريقية في سبيل الإستقلال .
- دعم مصر للأحزاب الوطنية المكافحة فى سبيل الإستقلال .
- دور الإعلام المصري فى دعم حركات التحرير الإفريقية .
- لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا .
- دور مصر فى محاربة النظم العنصرية في القارة .
- الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية .
- دور مصر الحضارى والثقافى فى أفريقيا .

المصريون أفارقة شاءوا أو لم يشاءوا ، وبالطبع هذا لايتعارض مع حقيقة أن مصر إستقبلت فى عصورها المختلفة أجناساً متعددين قادمين من مناطق أخرى أو من قارات أخرى قريبة أو بعيدة .

وتذهب علاقات مصر بأفريقيا إلى أقدم عصور التاريخ وتمتد جذورها عبر التاريخ ، ولاتقتصر على العلاقات السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية فحسب بل إنها تُغطى كافة مظاهر الحياة .

ويُمكن أن نلمس معالم هذه العلاقات وآثارها فى كثير من مناطق القارة ، وفى عادات وتقاليد وأوجه نشاط العديد من شعوبها .

وتقع مصر على البوابة الشمالية الشرقية للقارة ، وكان لهذا الموقع أهميته وأثره - كما أن نهر النيل الذى هو عصب الحياة فى مصر (مصر هبة النيل) يجرى من منابعه الاستوائية في وسط القارة ، ومن منابعه الأثيوبية (الحبشية) فى شرق القارة الى أن يصب في البحر المتوسط ، وبالطبع ربط هذا النهر العظيم بين مصر ودول حوض النيل ، وساهم منذ فجر التاريخ فى قيام الحضارة المصرية (الفرعونية) المتميزة .

واستقبلت مصر الديانات السماوية الثلاث منذ ظهورها - فكانت جبالها فى سيناء المكان الذي كلم الله - جلَّ جلاله - فيه عبده موسى ، كما إنتشرت فيها المسيحية منذ فجرها قبل أن تعترف بها روما ، وبالتالى أوربا كلها كديانة «رسمية» ، وتميزت مصر بمسيحيتها ذات الطبيعة الخاصة حتى أصبح أقباط مصر .. ومازالوا .. ينفردون بعقيدتهم التى تميزهم عن كل مسيحى العالم .

وكما إنتقلت معتقدات الفراعنه الدينية من مصر الى أنحاء أخرى من القارة الأفريقية - كذلك انتقلت المسيحية من مصر الى كثير من مناطق القارة (بلاد النوبة ، وإثيوبيا بالذات) .

وجاء إسلام مصر فى بداية إنطلاق المسلمين بديانتهم من شبه الجزيرة العربية بشيراً بإنتشار الديانة الجديدة فى جهات متعددة من القارة .

فمن مصر إنطلق المسلمون غرباً إلى شمال القارة ، وشمالها الغربى ثم إلى غربها حيث تكوّنت ممالك وامبراطوريات إسلامية لها حضارتها الذاهرة ، وظلت قائمة حتى عصر الإستعمار الاوربى للقارة فى القرن الخامس عشر والقرون التالية .

ومن مصر إنتشر الإسلام ايضاً الى سودان وادى النيل واوغندا وغيرها من البلاد الأفريقية .

وكان رجال العلم والدين من الأزهر الشريف وغيره من منارات العلم والمعرفة فى الشموع التى اضاءت الطريق ومهدت سبل المعرفة أمام الكثيرين من الأفارقة(١) وفى مجال دراستنا لتاريخ مصر المعاصر - سنركز هنا على علاقتها الأفريقية في العصر الحديث والمعاصر فقط .

دور مصر فى مساندة حركات

التحرير الأفريقية

حيث نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ - كانت دول القارة الأفريقية باستثناء إثيوبيا ، وليبريا - تتقاسمها الدول الأوروبية .

وفى أثناء هذه الحروب العالمية الأولى أعلنت دول الحلفاء حق الشعوب التى كانت مغلوبة على أمرها - بعد أن يحقق الحفاء النصر - فى تقرير مصيرها بنفسها .

وبعد تحقيق الحلفاء النصر كن المفروض أن تتمتع الأقطار الأفريقية التى كانت خاضعة لألمانيا بحريتها - بعد أن تقرر تجريد المانيا من مستعمراتها - لكن هذا الحلم لم يتحقق فعلى الرغم من أن معاهدة فرساى -التى عقدتها الدول المنتصرة مع المانيا - تضمنت ميثاق عُصبة الأمم والذى كان المفروض فيه أن

(١) لمزيد من التفاصيل عن دور الأزهر الدينى والحضارى فى أفريقيا . أنظر : شوقى الجمل : الأزهر ودوره الحضارى فى أفريقيا .

يضمن حقوق الشعوب التى كانت مغلوبة على أمرها والتى صدرت الوعود أثناء الحرب – بحقها بعد أن يتحقق النصر – في تقرير مصيرها .

فقد إبتدع ميثاق العصبة نظاماً أُطلق عليه (نظام الإنتداب) يقضى بأن الأقطار التى سلخت من المانيا وتركيا – لاتستطيع شعوبهاأن تحكم نفسها بنفسها فيجب أن تُوضع تحت إدارة الدول الكبرى الى أن تصل الى الدرجة التى تستطيع فيها الإعتماد على نفسها .

وتبعاً لنظام الإنتداب – إقتسمت بريطانيا وفرنسا الإنتداب على المستعمرات الألمانية السابقة .

ولما غزت إيطاليا الحبشة فى عام ١٩٣٥ – تباطأت عصبة الأمم فى التدخل لحسم الموقف ووقف هذا الإعتداء على الحبشة التى كانت عضواً فى العصبة ، وأدى هذا لتطور الأمورونشوب الحرب العالمية الثانية .

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية خسرت إيطاليا مستعمراتها وبدّل الحلفاء نظام الإنتداب الذى كان قائماً فإبتدعوا (نظام الوصاية) ليحل محل نظام الإنتداب .

وفى عام ١٩٤٩ لم تكن فى أفريقيا سوى أربع دول مستقلة هى مصر (التى استقلت حسب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، وليبريا ، وإثيوبيا ، وجنوب أفريقيا .

لكن الحرب العالمية الثانية وإشتراك الأفارقة فيها وماشاهدوه فى البلاد التى نُقلوا إليها ليشتغلوا كعمال أو كمحاربين ، وماعانته البلاد الأفريقية التى دارت على أرضها معارك حربيه ، والوعود التى أضطرت دول الحلفاء فيها لتقديمها أثناء الحرب الشعوب التى كانت تئن من نيران الإستعمار – أدى كل هذا الى إنتشار الحركات التحررية وإشتدادها في أفريقيا وآسيا بالذات – القارتين اللتين نُكبتا بالإستعمار .

على أن نجاح ثورة ١٩٥٢ فى مصر – كانت دليلاً على أن الشعوب المغلوبه على أمرها قادرة على الثورة مهما كانت الأغلال التى تُقيدها – فكان نجاح الثورة المصرية بعيد الأثر على حركة النضال الشعبى فى أفريقا كلها – فقد

حركت ثورة الشعب المصرى ، وماحققه من إنتصارات احتمالات الثورة فى القارة الأفريقية كلها .

كما أن الشعب المصرى شعر أنه مطالب بأن يجعل إنتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة في بقية أرجاء القارة .

وكان طبيعياً أن تضع مصر تجربتها الثورية فى خدمة قضايا الشعوب الأفريقية الأخرى المكافحة فى سبيل حريتها .

ويبرز دور مصر فى مساندة حركات التحرير الأفريقية فى المجالات الاتية :

أولاً : موقف حكومة الثورة في مصر من مشكلة السودان :

رأت حكومة الثورة فى مصر - أن الاتجاه المنطقى الذى يتمشى مع مبادئ الثورة - هو أن يعترف للسودانيين بحقهم فى تقرير مصيرهم - ولذا تقدمت حكومة الثورة فى نوفمبر ١٩٥٢ - أى بعد قيام الثورة ببضعة شهور - بمذكرة للحكومة البريطانية التى كانت تشترك فى إدارة شئون السودانيين مع مصر بموجب إتفاقية الحكم الثنائى التى وُقعت بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى عام ١٨٩٨ - تضمنت إيمان الحكوة المصرية بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ، وإنه لابد من تهيئة الجو المحايد لتقرير المصير - وأن ذلك يسلتزمفترة إنتقاليه لتصفية الإدارة الثنائية وتشكيل لجنة لمعاونة الحاكم العام فى إدارة البلاد في الفترة الإنتقالية ، ولجنة تفشرف على الإجراءات الضرورية لإنتخاب جمعية تأسيسية ، ولجنة سودانية الإدارة ، وأن ينتهى الأمر بأن تقرر الجمعية التأسيسية مصير السودان إما بالإرتباط بمصر على صورة ما أو الإستقلال التام عن المملكة المتحدة ومصر .

ولم تجد بريطانيا أمامها أى بديل للمفاوضات لتصل إلى إتفاق مع المصريين.

وقد إنتهت المفاوضات بإتفاق بين مصر وبريطانيا فى شأن الحكم الذات وتقرير مصير السودان .

وإنتهى الأمر بقيام الجمهورية السودانية وأعلنت مصر على الفور إعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة ، كما إعترفت إنجلترا بالوضع الجديد - وفي ١٩ يناير ١٩٥٦ أصبح السودان المستقبل عضواً فى جامعة الدول العربية وفى ١٢ نوفمبر اصبح عضواً فى هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً : إشتراك مصر في المؤتمرات الآسيوية الأفريقية حق الشعوب المغلوبة على أمرها في الاستقلال .

إشتركت مصر فى عدد من المؤتمرات الآسيوية الأفريقية التى عقدتها حكومات ، وشعوب القارتين اللتين عانيتا على وجه الخصوص - من الاستعمار .

ولايتسع المجال لعرض مختلف المؤتمرات الآسيوية الأفريقية ودور مصر فيها لكن نشير إلى أهم هذه المؤتمرات :

١ - مؤتمر باندونج (١٨ - ٢٤ ابريل ١٩٥٥) :

كان وفد مصر فيه برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر . وأهم ماا أسفر عنه المؤتمر المبادئ الرئيسية التى نادى بها ، والتى برزت كشعارات تتمسك بها دولة مثل (التعايش السلمي ، والحياد الإيجابى) - وقد أصبحت الصفة الغالبة والمميزة لدلو باندونج إنها (دول عدم الإنحياز) .

٢ - المؤتمر الاول لتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية (القاهرة ١٩٥٧/١٢/٢٦ - ١٩٥٨/١/١) :

انعقدت المؤتمر بقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة وكان إختيار مصر مكاناً لعقد المؤتمر تبعيراً عن تضامن دول عدم الإنحياز مع مصر بعد تعرضها فى عام ١٩٥٦ للعدوان الثلاثى (إسرائيل - إنجلترا ، وفرنسا) بعد ممارسة مصر لحقها فى تأميم قناة السويس - فقد كانت (معركة السويس هى معركة كل المناضلين فى أفريقيا) كما ذكر الزعيم الأفريقى جوموكينياتا .

وقد إتخذ المؤتمر قرارات سياسية ، وأخرى إقتصادية – لتحقيق التضـ
شعوب القارتين .

٣ – مؤتمر الشعوب الأفريقية فى اكرا (٥ – ١٣ ديـ
١٩٥٨) :

عُقد فى اكرا عاصمة غانا – وقد بحث المجتمعون بصراحة وشجاعة
التى تواجهها شعوب القارة الأفريقية وإتخذوا قرارات لحلها .

٤ – مؤتمر الشباب الأفريقى الآسيوى بالقاهرة (٢ – ٩
١٩٥٨) :

إهتم المؤتمر بمشاكل شباب القارتين واتخذ قرارات وتوصيات تتعلق بـ
السياسية والإجتماعية والثقافية وماينعكس منها على الشباب .

٥ – المؤتمر الثانى لتضامن الشعوبالأفريقية الآ
(كوناكرى – ١٩٥٨) :

أختيرت كوناكرى عاصمة غينيا لعقد المؤتمر – لرفضها بجرأة و
الإنضمام الى الإتحاد الفرنسى (المجموعة الفرنسية التى أعلن ديجول تشـ

وقد إتخذ المؤتمر عدة قرارات لمواجهة المشكلات السياسية والإقتـ
والإجتماعية الى تواجهها القارتين .

٦ – مؤتمر القمة الأفريقى فى الدار البيضاء (٤–٧
١٩٦١) :

يُعتبر عام ١٩٦٠ عام أفريقيا بحق فقد تحررت عدة دول أفريقية و
للإستعمار إلى جيوب ظل يصارع للإبقاء عليها حتى آخر رمق له .

وقد حضره الملك محمد الخامس ملك المغرب والرئيس جمال عبدا
والرئيس نكروما رئيس غانا ، وأحمد سيكوتورى رئيس غينيا ، وموديـ

رئيس مالى ، وقرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ووزير الشئون الخارجية الليبية وسفير سيلان فى المغرب .

٧ – مؤتمر القمة الافريقية فى أديس أبابا (٢١ – ٢٥ مايو ١٩٦٣) :

يكتسب هذا المؤتمر أهمية خاصة لأنه صدر عنه (ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية) .

وقد سبق مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا – مؤتمر تمهيدى من وزراء خارجية ٣٢ دولة أفريقية لإعداد مشروع جدول اعمال القمة قبل عرضه على الرؤساء .

وكان لمصر دور فعال فى إنجاح أعمال المؤتمر وخروجه بقرارات حاسمة .

وقد حسمرئيس وفد مصر – الرئيس جمال عبدالناصر بعض القضايا التى أثيرت والتى كان يخشى أن تُعرقل الوصول لإتفاق كالمشكلة الفلسطينية – فقد كانت بعض الدول تخشى من إضافتها لجدول أعمال المؤتمر .

وقد ذكر رئيس وفد مصر أنها مشكلة تماثل المشكلة العنصرية في القارة ولكن يصر وفد مصر على عرضها الآن للمناقشة .

كذلك مشكلة اللغات التى تستخدمها المنظمة كلغات رسمية – فاقترح إستخدام اللغتين الأفريقيتين المكتوبتين العربية والأمهرية – ووافق المؤتمر على هذا الإقتراح ، كما أثيرت مشكلة شكل الوحدة الأفريية ومسألة مواعيد إجتماع رؤساء دول المنظمة .

وقد وافق المؤتمر على أن يُعقد إجتماع أقطاب الدول العادى مرة كل عام ، وأن يعقد الاجتماع التالى فى شهر ابريل ١٩٦٤ فى القاهرة .

وقد خرج الميثاق فى ٣٢ ماده – حددت مبادئ المنظمة والهيئات الأساسية لها وحقق الأعضاء وواجباتهم ووسائل وشروط ضم أعضاء جدد للمثياق .

هذا وقد واجهت المنظمة عقبات إعترضت طريقها وكانت كفيلة بتجهيز نشاطها كالنزاع الصومالى الإثيوبى حول إقليم أو جادين ، والنزاع حول الصحراء الغربية ، والنزاع بين ليبيا وتشاد ، والحرب الأهلية فى نيجيريا ومحاولة إقليم بيافرا الإنفصال، والحرب الأهلية فى زائير (الكنغو كنشاسا) ومحاولة إقليم شابا الإنفصالية – وكان موقف مصر واضحاً فى ضرورة المحافظة على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية – وإحترام وحدة التراب الوطنى الدول الأفريقية .

ثالثا : دور مصر فى الأمم المتحدة لدعم كفاح الشعوب الافريقية فى سبيل الإستقلال :

أنشئت منظمةالأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ – بعد الحرب العالمية الثانية لتحل محل عصبة الأمم التى أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى .

وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها – الإعتراف بحقوق الإنسان الأساسية ، ومبدأ تساوى جميع الشعوب فى حقوقها دون تمييز .

ومنذ قيام المنظمة الدولية وقفت مصر – كما وقفت الدول الأفريقية والآسيوية المستقلة – الأعضاء فى المنظمة الدولية – الى جانب الدول الافريقية غير المستقلة، وساندت حقها فى الإستقلال ، وطالبت عرض قضايا هذه الدول على المنظمة الدولية لإتخاذ قرار حاسم بشأنها يُلزم الدول المستعمرة بالإعتراف بحق هذه البلدان الأفريقية فى تقرير مصيرها بنفسها وإختيار نظام الحكم الذى يلائمها .

وقد حرك نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر إحتمالات الثورة فى القارة الأفريقية كلها .

وقد أعلنت ثورة ١٩٥٢ بصراحة إيمانها بمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها . فكما ذكر زعماء الثورة « إن فقرات كثيرة من ميثاق الأمم المتحدة كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب المناضلة فى سبيل الحرية » .

ومن الأمثلة على موقف مصر فى الأمم المتحدة الى جانب الشعوب المناضلة فى سبيل حريتها في أفريقيا - موقفها من الإستعمار الفرنسى في الشمال الأفريقى (فى الجزائر ، وتونس ، والمغرب) وموقفها من حق المستعمرات الفرنسية فى غرب أفريقيا فى الإستقلال .

هذا وقد جاء أنضمام فرنسا إلى
سنة ١٩٥٦ - إنتقاماً من مصر لمسا

ومثل آخر لمساندة مصر فى الم
موقفها من الإستعمار البرتغالى فى
ساندت مصر مع الدول الأفرو آسوية
الإستقلال .

وأم هذا التكتل الدولى أصد
١٤/١٢/١٩٦٠ قرارها رقم ١٥١٤
والشعوب المستعمرة) .

ومن المواقف البارزة لمصر لمساند
موقفها مع شعب الصومال فى نضد
وضع الصومال تحت الوصاية الدولي
لمعاونة الحاكم الإيطالى ليهئ هذه ا
هذا المجلس الإستشارى هو السيد كمال صلاح - وكان موقفه الصلب فى وجه محاولات عرقلة وصول الشعب الصومالي للحكم الذاتى - السبب فى تدبير الدول الإستعمارية مؤامرة إغتياله .

كذلك كان لمصر موقف واضح إلى جانب شعب الكونغو فى نضاله فى سبيل حريته مما إضطر المستعمر البلجيكى لأن يحمل عصاه ويرحل .

ووقفت مصر إلى جانب شعب جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا فيما بعد) وساندت منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا - سوابو فى جهودها لإنهاء وصاية جنوب

أفريقيا مما اضطر الجمعية العامة للأمم المتحدة – بناءً على ضغط الدول الأفريقية والآسيوية – لأن تتخذ قراراً تاريخياً فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٦ بإنهاء انتداب جنوب إفريقيا على الإقليم وإعترفت الجمعية العامة بزن منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا – سوابو هى الممثل الشرعى للشعب النامييى .

رابعا : دعم مصر للأحزاب الوطنية المكافحة فى سبيل حرية بلادها :

وقفت مصر الى جانب الأحزاب الوطنية المكافحة فى سبيل إستقلال بلادها .

وقد فتحت مصر أبوابها لإيواء زعماء الحركات الوطنية وخصصت الكلية الحربية فى مصر دراسة للأفرقة للتدريب العسكرى .

وبذلت مصر مساعيهاللتوفيق بين زعماء الأحزاب الوطنية – مثال ذاك جهود مصر للتوفيق بين حزبى زانو – وزابو الروديسيين .

وقد كن موقف مصر بارزاً فى توحيد صفوف المجاهدين فى كل بلد أفريقى حتى يواجهوا المستعمر قوة واحدة .

خامسا : دور الإعلام المصرى فى دعم حركات التحرير الأفريقية:

يزاول الإعلام المصرى نشاطه عن طريق عدة مؤسسات وأجهزة مثل الصحافة والإذاعة ، والتليفزيون ، ومكات الإعلام المصرى بالدول الإفريقية .

١ - الصحافة :

برز دور الصحف المصرية فى مساندة المناضلين والتعريف بقضاياهم .

وقد سمحت مصر لحركات التحرير الأفريقية بإفتتاح مكاتب لها بالقاهرة ، وقد أصدرت هذه المكاتب نشرات وكتيبات للتعريف بقضايا بلادهم .

٢ - الإذاعة :

أهتمت الإذاعة المصرية الموجهة بالشعوب الأفريقية حيث ثبت إرسالها بأكثر من ثلاثين لغة أفريقية منها :

- الاذاعات الموجهة لشرق أفريقيا وجنوبها ، وقد بدأت نشاطها فى يوليو ١٩٥٤ بالإذاعة الموجهة بلغة السواحيلى ، ثم الإذاعة الموجهة باللغة الأمهرية، والإذاعة الموجهة بالغلة الصومالية ، والإذاعة الموجهة بلغة الزولو .
- الإذاعات الموجهة لغرب أفريقيا - وقد بدأت إرسالها فى عام ١٩٥٩ بإذاعتها الموجهة بلغة الهوسا ، وباللغة الفولانية وبلغة الولوف ، وباللغة الفرنسية والإنجليزية .
- ويقوم إتحاد الإذاعة بالتليفزيون المصرى بتوفير البرامج التدريبية للعاملين فى إذاعات الدول الأفريقية بعد استقلال هذه الدول .

سادسا : لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا :

ساهمت مصر فى إنشاء هذه اللجنة - بهدف جمع المعونات لحركات التحرير والإتصال بحركات التحرير المختلفة سواء داخل الدول الأفريقية المستعمرة أو فى دول الجوار - لمدها بحاجتها من السلاح والمال ، وبعد أن نالت الدول الأفريقية إستقلالها كانت بحاجة ماسة - كى تحافظ على هذا الإستقلال - لتدريب قواتها العسكرية - وقد فتحت الكليات العسكرية المصرية أبوابها لتدريب أفراد من العسكريين بهذه الدول الأفريقية على إستخدام أحدث الأسلحة العسكرية .

سابعا : دور مصر في محاربة النظم العنصرية بالقارة :

ترتب على الإستعمار الأوروبى وإستقرار أعداد من الأوروبيين فى المناطق الملائمة لسكانهم فى البلاد الافريقية - قيام نُظم عجيبه وسن قوانين فوّقت فى المعاملة بين المستوطنين وبين الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين - وبرزت هذه الظاهرة بالذات فى مناطق مثل روديسيا الجنوبية ، وجنوب افريقيه وتمثلت التفرقة العنصرية فى :

١ - قوانين الإقامة :

فقد خُصصت للأفارقة أصحاب البلاد الاصليين - مناطق معينة للإقامة (معازل) ، وأصبح دخول المدن التي يستطونها الأوروبين جريمةً يعاقب عليها بأشد العقاب .

وأمتدت مظاهر هذه التفرقة الي إرتياد النوادى والمسارح والمطاعم والحوانيت بل والمستشفيات وغيرها .

٢ - الأرض الزراعية :

استولى الأوروبيون على أجود الأراضى وحرموا منها أصحابها - وأصبحت مشكلة الأرض مشكلة مستعصية فى البلاد التى تُمارس فيها التفرقة العنصرية .

٣ - الإنتاج الصناعى والعمالة :

سيطر المستعمرون على المواد الأفريقيقة واستغلوها لإقامة صناعات سواء فى القارة الأفريقية أو خارجها وحصوا على عدم تدريب الأفارقة واكتسابهم الخبرة .

وفيما يتعلق بالأجور كانت الفوارق بين العامل الأفريقى والعامل الأوربى الذى يزاول نفس السل - كبيرة - هذا بالإضافة إلى الفوارق فى حقوق كل منها .

٤ - الخدمات العامة :

بينما وُفرت الخدمات المختلفة للأوربيين فإن الأفارقة حُرموا من حقهم في الإستفادة بهذه الخدمات .

٥ - التفرقة فى مجال النشاطات الأخرى :

إمتدت التفرقة الى مختلف النشاطات .

وقد ساهمت مصر مساهمة فعالة مع الدول الأفريقية الأخرى لوضع حد للتفرقة العنصرية سواء فى روديسيا أو جنوب أفريقيا أو فى غيرها من مناطق إستيطان البيض وفرض سيادتهم بافريقيا .

ثامنا : الرئيس حسني رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية :

أُنتخب الرئيس حسنى مبارك رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين خلال أربع سنوات .

المرة الأولى (مايو ١٩٨٩ - ١٩٩٠) :

وكانت القارة فى هذه الفترة تواجه عدة مشكلات ساخنة منها :

١ - النزاع بين موريتانيا والسنغال .

٢ - النزاع بين إثيوبيا والصومال .

٣ - النزاع بين حكومة أديس ابابا وثوار تحرير إرتريا .

٤ - النزاع بين حكومة الخرطوم وجبهة جوجارانج فى الجنوب .

٥ - النزاع بين المغرب وجبهة البوليزار ريبو .

٦ - مشكلات الجنوب الأفريقى وخاصة مشكلة ناميبيا .

وقد نجحت جهود مصر فى احتواء هذه الأزمات .

المرة الثانية (يونيه ١٩٩٣ - ١٩٩٤م) :

وقد أحُتفل فى هذه المرة بالقاهرة بالذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

كما صدر (إعلان القاهرة) الخاص بتحقيق التحول الديموقراطى فى أفريقيا وحقوق الإنسان الافريقى .

كما تقرر فى هذه الفترة انشاء (آلية - نظام لحل المنازعات الافريقية سليماً).

تاسعا : دور مصر الحضارى والثقافى فى أفريقيا :

إدعى المستعمرون أن الرجل الأبيض جاء إلي أفريقيا للقيام برسالة سامية تتمثل فى نشر العلم والحضارة بين ربوع القارة التى أطلقوا عليها تعبير (القارة المظلمة) .

وفى ظل هذه الإدعاء الباطل قللوا من قيمة الحضارة الأفريقية ، ومن دور الأفارقة فى المساهمة فى الحضارة العالمية - وساهموا فى القضاء على اللغات القومية والثقافات والقيم الأفريقية والتراث الشعبى الأفريقى .

وقد إهتمت مصر بتدعيم علاقاتها الثقافية بدول القارة والعمل على إحياء الثقافت والحضارات الأفريقية – ويتمثل نشاط مصر فى هذا المجال فى :

١ – عقد الإتفاقات الثقافية مع العديد من دول القارة .

٢ – إعارة الاساتذة والخبراء للدول الأفريقية .

٣ – إستقبال الطلبة الوافدين من مختلف الدول الأفريقية وتذليل العقبات أمامهم .

٤ – فتح مدارس للتعليم المصرى فى الدول الأفريقية .

٥ – إنشاء المراكز الثقافية فى افريقيا .

٦ – إنشاء معهد للدراسات الأفريقية تابع لجامعة القاهرة للإهتمام بالدراسات التى تختص بالقارة فى مختلف المجالات .

٧ – مضاعفة النشاط العلمى (التأليف) ، والفنى (السينمائى) فيما يتعلق بأفريقيا .

وقد ساهم الأزهر الشريف فى هذا المجال الثقافى والحضارى بنصيب كبير – فقد أنشأ العديد من المراكز الإسلامية الأفريقية وزودها بالكتب والادوات ، كما أنشأ مدينة البعوث الإسلامية – وفتح أبوابه للوافدين الأفارقة بالإضافة الى المبعوثين من رجاله لمختلف الدول الأفريقية .



الفصل الثانى عشر

دور مصر فى علاج المشكلات الإقتصادية فى الدول النامية

(مع التركيز على الدول النامية الأفريقية)

النقاط التى تناولها الفصل :

- الدول النامية تواجه – المشكلة الإقتصادية – بعد استقلالها .
- إمكانيات الدول النامية وثروتها المعدنية ، الزراعية ، الغابية ، والحيوانية ، والسمكية ضخمة .
- الأسباب الحقيقية للتخلف الإقتصادي في الدول النامية .
- النتائج التى ترتبت علي هذه المشكلات الإقتصادية .
- دور مصر لحل المشكلات الإقتصادية للدول النامية :

١ – في المؤتمرات .

٢ – انشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا .

٣ – اصدار الاعلان الاقتصادي لرؤساء الدول الافريقية في عام ١٩٨٥ .

٤ – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاو) ودور مصر فيه .

٥ – دعوة دول الشمال للمشاركة في حل مشكلة الديون ودعوة دول الجنوب للإعتماد علي نفسها .

٦ – الدعوة لقيام سوق أفريقية مشتركة .

نكبت دول القارة الافريقية والاسيوية ، ودول العالم الجديد (امريكا اللاتينية بالذات) بالإستعمار .

وعلى الرغم مما تتمتع به هذه القارات من ثروات طبيعية نباتية وحيوانية ، ومعدنية – فقد ترتب على الإستعمار استنزاف الدول المستعمرة للثروات هذه القارات ، كما حرصت الدول المستعمرة على ألا يكتسب المواطنون فى هذه المستعمرات الخبرة الفنية اللازمة لإستغلال ثروات بلادهم لصالحهم .

وبعد أن إستقلت دول هذه القارات وبدأت تعمل للنهوض بإقتصادها – أضطرت للإستعانة بخبراء من الدول الإستعمارية السابقة – كما أُضطرت للإستدانه من هذه الدول للنهوض بإقتصادها ، وترتب على ذلك مشكلات ساهمت الدول الإستعمارية فى بقائها حتى تضمن إستمرار قبتها الإقتصادية والسياسية على الدول النامية وهو التعبير الذى اطلق على هذه الدول المغلوبة على أمرها .

ولذا أصبح الإستعمار الإقتصادى السمة البارزة في عصرنا هذا ، وحل محل الإستعمار القديم بوسائله العسكرية والحربية .

وقد كان لمصر دور بارز فى مواجهة هذا الشكل من أشكال الاستعمار – خاصة فى القارة الأفريقية إيماناً منها فأن « من لايملك قوته – لايملك حريته » – كما ذكر الرئيس حسنى مبارك .

وسنحاول هنا أن نركز على دور مصر فى هذا المجال فى قارتنا الأفريقية .

وإذا إستعرضنا إمكانيات القارة الأفريقية الإقتصادية لنتيقن أن المشاكل الإقتصادية التى تتعرض لها – لاترجع إبداً لفقر القارة أو قلة إمكانياتها الاقتصادية نجد :

أولا : فيما يتعلق بالثروة المعدنية :

تتوفر فى القارة كميات كبيرة من المعادن الهامة فى مقدمتها :

الذهب : يُستخرج بكميات كبيرة من جنوب أفريقيا ، وزائير ، وساحل العاج، وغينيا ، وسيراليون ، وغانا – وتعتبر جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب فى العالم فهى تنتج ٣٩٪ من الإنتاج العالمى .

النحاس : تُنتج أفريقيا مايعادل ٣٢٪ من الانتاج العالمى .

الماس : أُكتشف فى كمبرلى بجنوب أفريقيا ، ومن أهم المناطق المُنتجة للماس حالياً – غانا ، وسيراليون ، وأنجولا ، وجنوب أفريقيا .

الكوبالت : تنتج افريقيا ٨٦٪ من الإنتاج العالمى .

وأهميته إنه يخلط بالحديد ليُعطى نوعاً من الصلب أشد مقاومة للحرارة العالية.

المنجانيز : يُنتج فى غانا ، وجنوب أفريقيا والمغرب ، وزائير .

وله أهمية فى صناعة الصلب ، كما يُضاف الى المعادن الأخرى لمنعها من التآكل .

الكُروم : تساهم افريقيا بـ٤١٪ من الإنتاج العالمى .

الفوسفات : تُنتج افريقيا ٣١٪ من الإنتاج العالمى .

وأهميته إنه يُحول الى أسمدة ومخصبات زراعية .

وتُساهم أفريقيا بنسبة كبيرة فى عدد آخر من المعادن .

ثانياً : فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية :

تُسهم أفريقيا فى إنتاج نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية منها :

الكاكاو : تُنتج أفريقيا مايقرب من ٥٧٪ من الإنتاج العالمى .

البن : يُزرع فى إثيوبيا ، وكينيا ، وتنزانيا ، وأوغنده ، وزائير ، وساحل العاج والكاميرون ، وأنجولا ، ومدغشقر .

نخيل الزيت : يُزرع فى نيجيريا ، وزائير ، وسيراليون ، وغانا ، الكامرون وعدد أخر من دول أفريقيا الغربية .

الزيتون : محصول قديم فى أفريقيا فى شمال غرب القارة ، وتُسهم الجزائر ، وتونس فى نسبة كبيرة من الإنتاج العالمى .

الفول السودانى : يُزرع فى كثير من الدول الأفريقية مثل السنغال ، ومالى ، وساحل العاج ، والنيجر ، ونيجيريا ، أوغنده ، وزائير ، ومصر والسودان .

وعلى الرغم من أن أفريقيا تُنتج الكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح والشعير ، والذرة ، إلا أنها تستورد معظمها لسد النقص فى إنتاجها .

ثالثاً : فيما يتعلق بإمكانيات القارة من المواد الغابية :

تُغطى الغابات ١/٥ (خمس) قارة أفريقيا تقريباً ، وإنجازها المتعدة تخدم عدة أغراض مثل إيجاد موارد للأخشاب ، وكسر حدة الرياح فى بعض المناطق الزراعية .

رابعاً : الموارد المائية فى القارة :

تملك أفريقيا حوالى ٤٠٪ من مساقط المياه الطبيعية فى العالم ، والتى تمكنها من إمداد المشروعات بالقوى الكهربائية اللازمة ، فضلاً عن الإكتشافات البترولية الحديثة فى القارة .

وللأنهار الأفريقية أهمية خاصة فى توليد الطاقة اللازمة لتصنيع الخامات المعدنية وتتميز الأنهار الأفريقية بأن معظمها تعترضها الشلالات ، والجنادل ، والخوانق وهذه وإن كانت تشكل عقبة فى وجه الملاحة النهرية والنقل الرخيص – لكن لها فائدة كبيرة فى مصدر من مصادر الحصول على الطاقة الكهربية الرخيصة .

خامساً : إمكانيات القارة من الثورة الحيوانية :

القارة غنية بالماشية والإبل ، وحيوانات الرعى الأخرى كالماعز ، والأغنام ، والجاموس ، والضأن .

سادساً : إمكانيات القارة في الثورة السمكية :

يقوم الأفارقة بالصيد النهرى – حيث تُوجد العديد من المجارى المائية والبحيرات الغنية بالأسماك – كما يشترك الأفارقة مع الأوروبيين وغيرهم فى الصيد البحرى .

أسباب التخلف الإقتصادى :

تتمثل هذه الأسباب فى :

١ – قلة الخبرة الفنية ، فقد حرص المستعمر – كما نكرنا – على ألا يكتسب الأفارقة هذه الخبرة .

٢ – عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية .

٣ – إرتباط الإقتصاد الأفريقى بإقتصاد الدول الإستعمارية السابقة .

٤ – قصور وسائل النقل والمواصلات .

٥ – تحكم الدول الصناعية فى أسعار المواد الخام الأفريقية .

النتائج التى ترتبت على هذه المشكلات الإقتصادية فى الدول النامية :

١ – أضطُرت معظم الدول النامية للإعتماد على الديون الخارجية لمواجهة العجز فى ميزانياتها .

وفيما يتعلق بمديونية الدول الافريقية مثلاً فقد بلغت حتى نهاية عام ١٩٨٨ – ماتزيد على مائتيى مليار دولار ، هذا على الرغم من أن أفريقيا تُصدر للدول الكبرى المواد الخام بكميات ضخمة .

٢ – جزء كبير من صادرات الدول النامية – أصبح تستفيد فى سداد أقساط الديون بدلاً من أن يُستغل عائد الصادرات فى التنمية .

٣ – ترتب على ذلك إرتفاع أسعار المواد الضرورية – وإنخفاض مستوى معيشة الأفراد .

٤ – انخفضت مساعدات الدول الغنية لأفريقيا – نظراً لتزايد عدد الدول التى تُطالب بمساعدات – فقد إنخفضت المساعدات لأفريقيا من ٤ مليار دولار عام ١٩٨٨م الى أقل من مليار دولار فى عام ١٩٩١م.

٥ – إحتدام الصراع بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب (النامية) – ففى الوقت الذى رفعت فيه دول الشمال الصناعية أسعار منتجاتها الصناعية حرصت على أن تبقي أسعار المواد الخام كما هى تقريباً – مما زاد من الفروق بين الأغنياء والفقراء .

وكما قال ممثلوا الدول النامية فى (مؤتمر التنمية والتجارة) التابع للأمم المتحدة والذى عُقد فى مانيلا فى عام ١٩٧٩ « الأمبرر تحويل الأسلحة الفتاكة ، والبلايين التى تصرفها عليها الدول الكبرى الى اسنان المحاريث اللازمة للزراعة حتى يجد الفقراء مايقتاتون به » .

دور مصر لحل المشكلات الاقتصادية للدول النامية :

كانت مصر دائما على وعى بأهمية خطورة المشكلات الإقتصادية التى تواجهها الدول النامية .

وقد برز دور مصر فى محاولة حل هذه المشكلات الاقتصادية فى مختلف المؤتمرات .

وفيما يتعلق بأفريقيا – أثارت مصر المشكلة فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية الذى عُقد فى أديس أبابا فى يولي ١٩٦٠ – واقترحت مصر (انشاء مجلس التعاون الاقتصادى الأفريقى) و بنك تجارى أفريقى مشترك) لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية .

وأثارت مصر المشكلة فى مؤتمر الدار البيضاء الذى عُقد فى الدار البيضاء فى الفترة من ٤ الى ٧ يناير ١٩٦١ وأعلن الوفد المصرى ضرورة أن توجه الدول الأفريقية المستقلة سياستها نحو إستقلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها .

وأثارت مصر المشكلة فى (مؤتمر الشعوب الافريقية) الذى عُقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٥ الى ٣٠ مارس ١٤٦١ وحذرت مصر من المعونات المشروطة التى تَقدمها الدول الفنية للدول النامية .

وأثار الوفد المصرى فى (مؤتمر أديس ابابا) الذى عُقد من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ فى أديس أبابا المشكلة الإقتصادية ، وذكر رئيس الوفد المصرى فى خطابه إن الدول الاستعمارية بأسعار لاتكفى لرجوع أهلها بينما الفائدة كلها تذهب الى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد » .

وقال رئيس الوفد المصرى « إن المعونات للدول النامية – ضريبة واجبة الأداء على الدول النامية الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها » .

« وإذا كان الأفارقة مطالبين بأن يغفروا لهذه الدول ما إقترفته فى الماضى – فإنهم على استعداد لذلك من أعماق قلوبهم – لكنهم ليسوا على إستعداد للنسيان».

وقد أثارت مصر المشكلة الإقتصادية التى تعانى منها القارة وأبعادها – فى (مؤتمر القمة الافريقى الثانى) الذى عقد فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الفترة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٦٤ – وطالب بضرورة قيام منظمة أفريقية للتخطيط الإقتصادى والتنمية – تكون مهمتها التنسق ضد عمليات النهب والإحتيال التى تقوم بها الدول الكبرى ضد الدول النامية .

وفى ٢٧ يناير ١٩٦٦ عَقد بالقاهرة (مؤتمر تنمية الصناعة الأفريقى الأول) وحُددت أهداف المؤتمر فى العمل لتحقيق علاقات إقتصادية بين الدول على أساس من إحترام السيادة ، وتنشيط حركة صادرات الدول النامية ، ورفع أسعار هذه الصادرات بما يتناسب والإرتفاع فى أسعار المنتجات الصناعية ، وزيادة نسبة المساعدات التى تقدمها الدول الغنية للدول النامية .

وقد انشأت مصر (الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا) لتقديم المعونة الفنية للدول الأفريقية ممثلة فى الخبرات المصرية فى العديد من التخصصات فى المجالات الزراعية ، والرى ، والطاقة ، والكهرباء ، والطب ، والهندسة ، والبناء والتشييد .

وقد تضاعفت ميزانية الصندوق مبرور الوقت ومزاد نشاطه وأسهم فى تقديم المعونة مثلاً لزيمبابوى بعد إستقلالها فى ابريل ١٩٨٠ ، كما أسهم فى دعم اقتصاد وحاجيات دول المواجهة لجنوب أفريقيا العنصرية .

وفى عام ١٩٨٥ أسهمت مصر فى إصدار (الإعلان الاقتصادى) الذى صدر عن مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية فى الدورة الحادية والعشرين المنعقدة فى أديس أبابا فى الفترة من ١٨ الى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ فقد قرر المجتمعون :

١ - إتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة ظاهرة الجفاف والتصحر فى القارة .

٢ - اتخاذ خطوات لتحقيق التنمية المتكاملة بين الدول الأفريقية ، وساهمت مصر بعد ذلك فى إجتماعات (مجلس محافظى بنك وصندوق التنمية الأفريقى وقد تبنت مصر مشكلة (ديون الدول النامية) وكيفية حلها .

وحين عقد فى جيف عام ١٩٨٧ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الإنكتاد) حضر الرئيس حسنى مبارك بنفسه إجتماعات هذا المجلس وألقى خطاباً هاماً - جاء فيه « إن الدول النامية مستعدة لتحمل نصيبها من المسئولية لحل مشكلة الديون - لكن لايجب أن تتخلى الدول الكبرى عن واجبها فى المساهمة فى حل مشكلة الديون لأن الجيمع سواء أكانوا دولاً نامية أو دولاً غنية يبحرون فى قارب واحد ولايمكن أن تُكتب النجاة لطرف دون الطرف الآخر - فصالح الجميع يحتم التفاهم والاتفاق على الطريق السليم لمعالجة الموقف ».

وظهرت ثمار هذه الجهود حين إجتمعت مجموعة (الدول الأربع والعشرين) الممثلة للعالم الثالث - مع دول مجموعة (السبع الصناعة الكبرى) فى واشنطن فى إبريل عام ١٩٨٩ - وإنتهى الإجتماع الى الموافقة على إقتراح وزير المالية الأمريكى تخفيض ديون العالم الثالث وخفض الفوائد على المتبقى منها .

وقد إستقبلت مصر في ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ الندوة التي عقدتها منظمة الوحدة الافريقية لبحث مشكلة الديون - وقد ذكر الرئيس حسني مبارك في خطابه « إن جهود التنمية في الدول النامية تتبدد في سداد الدين وفوائدها ».

وحين عُقد (مؤتمر عدم الإنحياز) في بلجواد في سبتمبر ١٩٨٩ حضره الرئيس حسني مبارك بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية في ذلك التاريخ وأشار الى ضرورة قيام نظام إقتصادي عاملي جديد وعادل يحل مشاكل الديون للدول النامية .

ونتيجة للطالبات التي تقدمت بها مصر ودول أمريكا اللاتينية - قررت اللجنة الإقتصادية التابعه للجهة العامة للأمم المتحدة عقد دورة خاصة للجمعية العامة حول (التنمية الإقتصادية في العالم الثالث) في الفترة مابين ٢٣ ، ٢٧ ابريل ١٩٩٠م.

وفي الوقت الذي دعت فيه مصر دول الشمال للمشاركة في حل مشكلة ديون الجنوب دعت دول الجنوب لإجراء حوار - جاد بينها لبحث دورها في حل المشاكل الإقتصادية ، وقد دعت مصر الى ضرورة اعتماد الدول النامية على نفسها.

وقد عاد الرئيس حسني مبارك لضرورة قيام (سوق أفريقية موحدة) تطبيقاً لقرارات القمة الأفريقية - السادة والعشرين .

ولما عقدت (قمة الخمس عشرة) إجتماعها في داكار في نوفمبر ١٩٩٢م - حرص الرئيس حسني مبارك على حضور الإجتماع - واقترحت مصر مبادئ هامة لابد من الإلتزام بها لحل المشكلة الاقتصادية من أهمها :

١ - محاولة الوصول الى أسعار ثابتة ومجزية للسلع الأساسية التي تُصدها دول الجنوب لدول الشمال الغنية .

٢ - البحث عن السبل الملائمة لعكس إتجاه النقل السلبي الصافي الموارد من الدول النامية الى الدول الدائنة .

٣ - تشجيع الإستغلال المنظم لامكانات التجارة على المستويات الثنائية بين الدول النامية .

٤ - إعداد مشروعات للتعاون الإقتصادى بين دول الجنوب بحيث تكون معدة إعداداً اقتصادياً سليماً .

٥ - تحسين قُدرة الدول النامية على الدخول الى الأسواق العالمية .

وهكذا كان لمصر ومايزال دور فعال نشط لمواجهة مشكلة من أخطر المشكلات التى تواجهها الدول النامية - وهى المشكلة الاقتصادية .

ونتيجة للجهود المبذولة وافقت معظم الدول الغنية الدائنة على المساهمة فى حل مشكلة ديون العالم الثالث بالتنازل عن بعض ديونها وتقسيط الباقى على فترات طويلة وبفوائد بسيطة حتى تتمكن الدول النامية من تسديد ديونها وتوجيه الفائض للنهوض بإقتصادها مما يكفل لها تنفيذ مشروعات التنمية والنهوض بمستوى مواطنيها .



مراجع فى التاريخ المعاصر

١ - إبراهيم شكيب : حرب فلسطين رؤية مصرية ، الطبعة الأولى الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٦ .

٢ - أجارشيف : جمال عبدالناصر ، دار التقدم موسكو ترجمة د. سامى عمارة سنة ١٩٨٣ .

٣ - أحمد حسين : « إيمانى » الطبعة الأولى مطبعة الرغائب بالقاهرة سنة ١٩٣٦ .

٤ - أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (جزءان) دار الموقف العربى بالقاهرة بدون تاريخ .

٥ - أحمد زكيا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٣ دراسات فى تاريخ الأحزاب المصرية رسالة دكتوراة منشورة الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ .

٦ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية الثانية سنة ١٩٢٥ مطبعة حوليات مصر السياسية سنة ١٩٢٨ .

٧ - أحمد عادل كمال : النقط فوق الحروف ، الإخوان المسلمون والنظام الخاص الطبعة الثانية ، الزهراء للإعلام العربى بالقاهرة سنة ١٩٨٩ .

٨ - أحمد عبدالرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، معهد الدراسات والبحوث العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٢

٩ - أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى المطبعة التجارية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٤٤ .

١٠ - أسامة خالد : طبيعة ومشكلات الحكم فى مصر الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٣ .

١١ - أسماعيل زين الدين : الطليعة الوفدية والحركة الوطنية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١ .

١٢ - أسماعيل صبرى عبدالله : فى مواجهة إسرائيل ، الطبعة الثانية ، دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت سنة ١٩٨٠ .

١٣ - الليفتنانت كولونيل ب.ج الحود : مصر ترجمة د. راشد البراوى بدون تاريخ .

١٤ - المارشال ويفل : اللبنى فى مصر ترجمة على إبراهيم الأقطش ومصطفى كامل فودة ، مكتبة نهضة مصر القاهرة سنة ١٩٤٥ .

١٥ - أمين حسان كامل : (معداً) محكمة الثورة الجزء الأول الطبعة الأولى مطبعة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٣ .

١٦ - أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ إلى إنهيار الملكية سنة ١٩٥٢ الطبعة الأولى طبع بدار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٩ .

١٧ - أنور الجندى : جمال عبدالناصر والثرة ، دار الجمهورية للطباعة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٥٥ .

١٨ - بثينة بيومى عبدالله : تطور فكرة القومية العربية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥ .

١٩ - جاك بيرك : مصر الأمبريالية والثورة ترجمة يونس شاهين الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧ .

٢٠ – جاكوب لاندو : الحياة السياسية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢ ترجمة وتعليق سامى الليثى مكتبة مدبولى القاهرة بدون تاريخ .

٢١ – جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم فى مصر ، دار الكتاب المصرى سنة ١٩٧٥ .

٢٢ – جلال يحى : العالم العربى الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الطبعة الأولى دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٠ .

: العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية الطبعة الأولى دار المعارفسنة ١٩٨٥ .

: أصول ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٦٥ .

٢٣ – جمال الشرقاوى : حريق القاهرة قرار إتهام جديد دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦ .

٢٤ – جمال حماد : ٢٣ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر كتاب الهلال عدد ٢٨٨ فى أبريل سنة ١٩٨٣ .

٢٥ – جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر من ١٩١٠ – ١٩٥٢ القاهرة للثقافة العربية سنة ١٩٧٥ .

٢٦ – جمال عبدالناصر : فلسفة الثورة المطبعة العالمية بالقاهرة بدون تاريخ .

٢٧ – جورج فوشيه : جمال عبدالناصر وصحبه الجزء الأول دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٠ .

٢٨ – حسنين كروم : عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢الى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الأول سنة ١٩٨٠ .

٢٩ – حسين حمودة : أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين حتى أكتوبر سنة ١٩٨١ الطبعة الأولى الزهراء للإعلام العربى سنة ١٩٨٥ .

٣٠ – خيرى طلعت : الإغتيالات والعنف السياسى فى مصر من سنة ١٨٨٢
إلى ١٩٥٢ الجزء الأول الطبعة الأولى دار حراء سنة
١٩٩٢ .

٣١ – رأفت غنيم الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، الطبعة
الثانية عالم الكتب بالقاهرة سنة ١٩٨٣ .

٣٢ – رشوان محمود جاب الله : علِى ماهر ودوره فى السياسة المصرية ،
الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة
١٩٨٣ .

٣٣ – رفعت السعيد : تاريخ المنظمات المصرية ١٩٤٠ – ١٩٥٠ دار الثقافة
الجديدة القاهرة سنة ١٩٧٦ .

٣٤ – رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر الجزء الثانى ١٩٥٠–
١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٨٠ .

: منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ – ١٩٥٧ دار الثقافة الجديدة
القاهرة سنة ١٩٨٣ .

٣٥ – رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦ إلى
١٩٥٢ بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج
ترجمة د. أحمد صادق سعد الطبعة الأولى دار شهدى
للطباعة .

٣٦ – ريتشارد متشيل : الإخوان المسلمون ترجمة عبدالسلام رضوان الطبعة
الثانية سنة ١٩٨٥ .

٣٧ – زكريا سليمان بيومى : الإخوان المسلمون والجماعات الأسلامية فى
الحياة السياسية المصرية من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٨
الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩ .

٣٨ – سامى أبوالنور : القصر ودوره فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٢ الجزء الثانى الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٨.

٣٩ – سعيد عبدالرازق : محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين ١٨٨٨ – ١٩٤٨رسالة دكتوراه منشورة الطبعة الأولى مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٩٥ .

٤٠ – سميرة بحر : الأقباط فى الحياة السياسية المصرية ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٨٤ .

٤١ – سهير أسكندر : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٤ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٢ .

٤٢ – سيد جاد : الحرس الحديدى ، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية سنة ١٩٩٣ .

٤٣ – سيرادبال : مصر ونضالها من أجل الأستقلال ١٩٤٥ – ١٩٥٢ أكاديمية العلوم السوفتية معهد الأشتشراق ترجمة د. عاطف عبدالهادى علام ، الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٨٤ .

٤٤ – شكرى القاضى : خمسون شخصية مصرية وشخصية ، الطبعة الزولى الهيئة المصرية العامة الكتاب سنة ١٩٨٩ .

٤٥ – شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ الطبع الأولى سنة ١٩٥٧ .

٤٦ – صالح عيسى السوداني : الأسرار السياسية لأبطال الثورة وأراء الدكتور محجوب ثابت الطبعة الأولى القاهرة شركة فن الطباعة سنة ١٩٤٨ .

٤٧ – صبري أبوالمجد : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الطبعة الأولى كتاب الحرية سنة ١٩٨٩ .

٤٨ – صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٧٠ .

٤٩ – طارق البشري : الحركة السياسية في مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢ .

٥٠ – عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري من ١٩١٤ – ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار الثقافة الجديدة القاهرة سنة ١٩٧٥ .

: ثورة ١٩١٩ في الأقاليم دراسة وثائقية الطبعة الأولى الكتاب الجامعي سنة ١٩٨١ .

: مصر في الحرب العالمية الثانية من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ الطبعة الثانية دار الكتاب الجامعي بالقاهرة سنة ١٩٨٢ .

٥١ – عايدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية الطبعة الأولى دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع القاهرة سنة ١٩٨٦ .

٥٢ – عبدالحكيم العفيفي : تاريخ الأغتيالات السياسية في مصر الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية سنة ١٩٩٢ .

٥٣ – عبدالخالق لاشين : أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية دراسة وثائقية ، بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع والعشرون الصادر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخيه بالقاهرة سنة ١٩٧٧ .

٥٤ – عبدالرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧ .

: في أعقاب الثورة المصرية تاريخ مصر القومي من ١٩٢١ إلى ١٩٢٧ الجزء الأول الطبعة الرابعة دار المعارف سنة ١٩٨٧ .

: في أعقاب الثورة المصرية تاريخ مصر القومي الجزء الثالث الطبعة الثانية دار المعارف سنة ١٩٨٩ .

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الطبعة الثالثة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٧ .

: ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ الطبعة الثانية دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٩ .

٥٥ – عبدالعزيز رفاعي : ثورة ١٩١٩ دراسة تحليلية ١٩١٤ إلى ١٩٢٢ الطبعة الأولى دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٦٦ .

٥٦ – عبدالعظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ الطبعة الثانية مكتبة مدبولي بالقاهرة سنة ١٩٨٣ .

: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٨ الجزء الثانى الطبعة الأولى طبع بمركز الطباعة الحديثة بالرملة البيضاء سنة ١٩٧٣ .

– عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس سنة ١٩٥٤ .

٥٧ – عبدالمتعال الجبرى : لماذا أغتيل الأمال الشهيد حسن البنا الطبعة الثانية دار الأعتصام .

٥٨ – عبدالوهاب بكر : الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ .

: أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ – ١٩٥٠ دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٣ .

٥٩ – عصام ضياء الدين : حادث ١٧ يونيو سنة ١٩٤٠ فى التاريخ المصرى المعاصر الطبعة الأولى دار الزهراء للنشر سنة ١٩٩١

٦٠ – على شلبى : الإنقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٣٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨١ .

٦١ – فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية من ١٩٤٣ – إلى ١٩٥٦ دار الثقافة الجديدة بالقاهرة سنة ١٩٧٦ .

٦٢ – كامل مرسى : أسرار مجلس الوزراء الطبعة الثانية مطابع المصرى الحديث سنة ١٩٨٣ .

٦٣ – كمال كيرة : محاكمات الثورة الكتاب الأول الطبعة الأولى (وزارة الأرشاد القومى القاهرة سنة ١٩٥٤) .

٦٤ – لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٨٩ .

: الصحافة والحركة الوطنية المصرية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ من ملفات الخارجية البريطانية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧ .

٦٥ – مارسيل كولومب : تطور مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب الطبعة الأولى ، مكتبة سعيد رأفت القاهرة سنة ١٩٧٢ .

٦٦ – محسن محمد : من قتل حسن البنا الطبعة الأولى دار الشروق سنة ١٩٨٧ .

: وسقط النظام فى ٤ أيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بالوثائق السرية الطبعة الأولى دار الشروق سنة ١٩٩٢ .

٦٧ – محمد إسماعيل على : دور المثقفين فى التنمية السياسية ، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر ، من الجزء الثانى القاهرة سنة ١٩٨٦ .

٦٨ – محمد أنيس : ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى مكتبة مدبولى سنة ١٩٨٢ .

: حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولى بالقاهرة سنة ١٩٨٢ .

٦٩ – محمد جمال الدين المسدى وآخران : مصر والحرب العالمية الثانية الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٨ .

٧٠ – محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا ، الجزء السادس مطبعة دار الكتب القاهرة سنة ١٩٣٩.

٧١ – محمد زكي عبدالقادر : محنة الدستور ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ الطبعة الثانية الناشر مكتبة مدبولي سنة ١٩٧٣ .

٧٢ – محمد شاهين حمزة : شموع أشاعت ومضت وأخرى تنتظر الطبعة الأولى القاهرة سنة ١٩٨٣ .

٧٣ – محمد شوكت التوني : أحزاب وزعماء من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ الجزء الأول للحقيقة والتاريخ (مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة سنة ١٩٨٠) .

٧٤ – محمد صبيح : عزيز المصري وعصره بطل لاتنساه منشورات المكتبة العصرية صيدا ، بيروت ، بدون تاريخ .

٧٥ – محمد عبدالفتاح أبوالفضل : تأملات في ثورات مصر ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ الجزء الأول الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٦ – محمد عودة : ميلاد ثورة ، كتاب الجمهورية العدد ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧١ .

: الباشا والثورة ، روز اليوسف القاهرة سنة ١٩٧٧ .

٧٧ – محمد فائز القصري : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب دار المعرفة ١٩٦٠ .

٧٨ – محمد فتحي المازني : القضاة والمحافظون ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، المطبعة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٤٤ .

٧٩ – محمد فيصل عبدالمنعم : أسرار ١٩٤٨ الطبعة الأولى مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٨ .

٨٠ – محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥ – ١٩٦٧ الطبعة الأولى دار المعارف سنة ١٩٧٩ .

٨١ – محمود أبوالفتح : المسألة المصرية والوفد القاهرة سنة ١٩٢١ .

٨٢ – محمود الغنام : حياة سعد باشا الطبعة الأولى سنة ١٩٧١ .

٨٣ – محمود عبدالحليم : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ . رؤية من الداخل الجزء الثانى من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع إسكندرية .

٨٤ – محمود متولى : مصر وقضايا الإغتيالات السياسية الجزء الأول الطبعة الأولى نوفمبر سنة ١٩٨٥ .

: تاريخ مصر الأقتصادى والأجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ الطبعة الأولى دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٧٧ .

: إتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩ الطبعة الأولى الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٣ .

: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية ، الطبعة الأولى دار الثقافة للطباعة والنشر سنة ١٩٨٠ .

٨٥ – مصطفى أمين : أسرار ثورة ١٩١٩ الكتاب الممنوع الجزء الأول الطبعة الأولى مطبوعات كتاب اليوم دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٤ .

: أسـرار ثـورة ١٩١٩ الكتاب الممنوع الجزء الثانى
الطبـعة الأولى مـطبوعات كتاب اليوم دار المـعارف
بالقاهرة سنة ١٩٧٥ .

٨٦ – مصـطفى بهجت بدوى : حكايات سبتمبر ٤٢ على عامش عهود فاروق
وعبدالناصر والسادات الطبعة الأولى مركز الأهرام
للترجمة والنشر سنة ١٩٩٠ .

٨٧ – مدحت عبدالنعيم : القضية المصرية أمام مجلس الأمن ١٩٤٦ – ١٩٤٧
بـحث منشـور بمجلة التاريخ والمستقبل الصادرة عن
كلية الآداب جامعة المنيا سنة ١٩٨٩ .

٨٨ – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : شهداء ثورة ١٩١٩ الطبعة الأولى
الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٤ .

٨٩ – موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات عدد ٧١ من كتاب اليوم الصادر
عن مؤسسة أخبار اليوم فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

٩٠ – نعمان الخطيب : الأحزاد السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة،
الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيـع سنة
١٩٨١ .

٩١ – نقولا الدر : هكذا ضاعت ... وهكذا تعود ، دور النفط والمدفع فى
تحرير فلسطين الطبعة الثانية بيروت سنة ١٩٦٤.

٩٢ – هانى الخير : أشهر الأغتيالات الساسية فى العالم بدون تاريخ .

٩٣ – هدى جمال عبدالناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من
١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ الطبعة الأولى دار المستقبل العربى
بالقاهرة سنة ١٩٨٧ .

٩٤ – وحيد الدالى : أسرار الجامعة العربية وعبدالرحمن عزام مكتبة روز اليوسف بالقاهرة سنة ١٩٨٢.

٩٥ – يونان لبيب رزق : الحقيقة التاريخية وراء حادث السردار ، دار الهلال أول سبتمبر سنة ١٩٧٨ .

: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ القاهرة ، الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٥ .

: الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٧ .

★ ★ ★

محتويات الكتاب

الموضوع	محتويات الكتاب	الصفحة

تم بحمد الله